الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

التطوّر الدلاليّ في "مقاييس اللغة" لابن فـــارس

مذكرة مقَّدمة لنيل شهادة الماجستير في الآداب واللغة العربية
تخصص "اللسانيات واللغة العربية"

إعداد الطالب:
عمـــار قلالة

إشراف الدكتور:
صلاح الدين ملاوي

أعضاء اللجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
1	فـــوزية دندوقة	أستاذة محاضرة (أ)	بسكرة	رئيسا
2	صلاح الدين ملاوي	أستاذ محاضر (أ)	بسكرة	مشرفا ومقررا
3	صالح لحلوحي	أستاذ محاضر (أ)	بسكرة	عضوا
4	عبد الكريم بورنان	أستاذ محاضر (أ)	باتنة	عضوا

السنة الجامعية:

1434-1435 هــ/2013-2014 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية

التطوّر الدلاليّ في "مقاييس اللغة" لابن فـــارس

مذكرة مقَّدمة لنيل شهادة الماجستير في الآداب واللغة العربية

تخصص "اللسانيات واللغة العربية"

إعداد الطالب:

عمار قلالـــة

إشراف الدكتور:

صلاح الدين ملاوي

أعضاء اللجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
1	فـــوزية دندوقة	أستاذة محاضرة (أ)	بسكرة	رئيسا
2	صلاح الدين ملاوي	أستاذ محاضر (أ)	بسكرة	مشرفا ومقررا
3	صالح لحلوحي	أستاذ محاضر (أ)	بسكرة	عضوا
4	عبد الكريم بورنان	أستاذ محاضر (أ)	باتنة	عضوا

السنة الجامعية:

1434-1435 هـــ/2013-2014 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلاً﴾

[الإسراء من 85]

شكـران

تتهلّ غيوث الشكر طِلالا على الأستاذ المبجّل الدكتور **مــلاوي صــلاح الــدين**، إذ كان من المشرفين الناصحين، ومن الأساتيذ المخلصين، الحاثّين طلابهم على النهج الرصين، الراغبين لهم مدارج المجتهدين، الصابرين على أثقالهم، الناظرين لأحوالهم.

هذا شكوري أبثُّه غضا طريا لما لكم عليّ من أياد غرّاء.

وللأساتذة الدكاترة المناقشين الشكر المستطيل؛ لقاء ما أعطوني من أوقاتهم وأبصارهم، فالله يكلؤهم ويحوطهم ويرعاهم، ويبارك في علومهم وينفع بهم، آمين آمين والحمد لله رب العالمين.

مـــــقـــــدمـــــة

الحمد لله الذي رفع للعربية ذكرها، وأعلى في البريّة قدرها، وزيّن سماءها بمصابيح البيان، وأعطى سدنتها كوثر الإيمان، وصلاته وسلامه على أكرم من خُلق، وأفصح من نَطَق، محمد بن عبد الله، وعلى آله الأطهار، وصحبه الأبرار، ما بقي الليل والنهار، وبعد:

يحدو أهلي العربيةِ توقٌ إلى معجم تاريخيٍّ تُسرد فيه تواريخ ألفاظها؛ لتُفَتَّح لهم أبواب علم بها وبآبائهم لا تزال مُغَلَّقَة، من بعد سِنِي خصاصة إلى مال ورجال، أوهت العزمات وأبعدت الأمانيّ، حتى عاد بعضهم بالملامة على اللغويين الأقدمين أن لم يعتنوا بتطور ألفاظ اللغة في تصانيفهم؛ لإيلافهم النقل عمن سبقهم، وتركهم زيادة المُحدَث من بعد عصور الاحتجاج.

ولئن كان الأمر هكذا صدقا، فإن تآليف أولئك الأعلام –لمن أنعم النظرة وأطال الفكرة– لا تخلو من تنبيهات على التطورات القديمة لدلالات الألفاظ، لكنّها صعبة المنال إلا على المتأمل. وقد كان أحمد بن فارس (ت395هـ) من بينهم، بل لو قلنا: إنه مِن أعناهم بذلك في معجمه "مقاييس اللغة" لم نَشْطُط؛ لأنه اتبع منهجا مُعِينا على التأصيل، فكان انتخابه حقا علينا.

والاطلاع على بعض تلك التنبيهات يُسوّل للمرء معرفة المزيد، ويغريه بالظفر بأكثر، ويزيّن له كشف المخبوء، ويحثّه على التقصّي والبحث والتنقيب، ويرغّبه في التثبّت والتحقّق والتبيّن من صحتها، وكل حقيقة يُظفر بها عن تطوّر دلالة لفظة عربية، تخبرنا بأشياء عن تاريخ العرب المجهول ربما ما كنا لنعلمها لولاها، ومن ثمّ نزداد للعرب فهما وبالعربية علما.

من أجل ذلك عقدنا العزم أن نمضي قدما –على بيّنة وبصيرة– في بحثنا هذا، مستحقبين التحقيق والتدقيق، وعنونّاه:

التطورّ الدلاليّ في "مقاييس اللغة" لابن فارس

وقد دفعني إلى بسطه وتحرير القول فيه الآتي ذكره:

1. مُنْيَةُ الإجابة عن أسئلة مع كدِّ الذهن فيها وكثرة المسؤولين عنها عزّت أجوبتها كمثل: أيهما المسمّى بالآخر، "آلأرنبة" طرف الأنف أم "الأرنبة" الحيوان؟

2. الرغبة في الاطلاع والإطلاع على شيء من جهود ابن فارس في رصد التطور الدلالي في معجمه "مقاييس اللغة".

3. الأمل في الوقوف على صحّة تأصيلاته أو بطلانها، يقينا أو ظنّا مُغلَّبا.

4. رجاء عرفان مُستَنَدِه في التأصيل، ومحاولة الوقوف على الألفاظ التي اعتاد استعمالها لبيان ذلك؛ ابتغاء الإفادة منها.

5. انصراف الباحثين عن أمثال هذا الموضوع إلا قليلا منهم.

وأجاءني إلى هذا البحث أسئلة ظلّت تؤزّني أزّا، فتعالت الهمة لرفع ظُلَمِها، وهذه بعضها: بم كان يعبّر ابن فارس عن تطور دلالات الألفاظ؟ ومَن اللغويون القائلون بمقالاته؟ ومن المخالفون له؟ أوكان متبّعا في التأصيل أم كان مبتدعا؟ وما مستنده الذي انبعثت عنه آراؤه؟ أهو شواهد صحيحة بَلَغتْه فتفحصها وأغفلها غيره أم كان ذلك من ابن فارس تفرُّسا؟

وهل يصدِّق آراءه ما شهدت به الشواهد المختلفة وقضت به اللغات القديمات من أخوات العربية؟ وهل في المعجمات ما يكشف الحقيقة المرجوّة؟ أم هل ليس لها من دون المعجم التاريخيّ كاشفة؟

حتى يكون الوغول في البحث رفيقا جيء بالبحث في فصلين: فصل نظري وآخر تطبيقي، انطويا على المباحث المقرّرة، بعد أن فُـرِّقت على الفصلين بما يقدّم بعضها إلى بعض، ويعرض الأفكار مرتّبة ترتيبا عقليا وعرفيّا، ليعود جنى البحث دانيا. وهذا مجمل المسلك المسلوك:

- **مقدمة.**
- **مدخل:** ابن فـارس و"مقـاييس اللغة".
- **الفصل الأول:** التـطور الدلالي، قضايـا نظرية.
- **الفصل الثاني:** مظـاهر التـطور الدلالي في "مقاييس اللغة".
- **خاتمة.**

وأما تفصيله فالآتي:

ضمَّ المدخل حديثا ونقولا عن ابن فارس ومنزلته، وعن معجمه "مقاييس اللغة" وعنايته فيه بالتطور الدلالي. وأفرد الفصل الأول لقضايا التطور الدلالي النظرية ومسائله، التي تذلل مستصعب الجزء التطبيقي، وتجلّي ما غمض منه، واجتهدنا فيه – ما استطعنا– بعرض ما أوردنا على محك النظر.

وقد صُدِّر الفصل بمبحث في مفهوم "التطور الدلالي"، تلاه ذكر مراحل حدوث هذه الظاهرة، وأرجئ الكلام في أسباب حدوثها إلى مبحث متوسّط اجتزئ فيه بأربعة أسباب هي: الحاجة اللغوية، والحاجة النفسية والاجتماعية، وسوء الفهم، وتأثير

الإسلام. وختم الفصل بمبحث بُسط فيه الحديث عن مظاهر التطور الدلالي الثلاثة، وهي: اتساع الدلالة، وضيق الدلالة، وانتقال الدلالة.

وأما الفصل الثاني التطبيقي، فهو أمّ البحث وأساسه، وهو معقود لتقصي مظاهر التطور الدلالي في "المقاييس"، وفيه عرض أقوال ابن فارس في دلالات ألفاظ مختارة، وأقوال أصحاب المعجمات ودواوين اللغة، وغيرهم من الأئمة والأكابر المشهورين، وفيه أيضا مناقشة آرائهم وعرضها على الشواهد الشعرية، ثم تحصيل النتيجة.

وقد فرقناه على مباحث ثلاثة وفاق المظاهر المذكورة سابقا، فابتدأنا بمبحث تضمّن الكلام عن اتساع الدلالة في لفظتين هما: "الأسير و"الثكل"، وثنّينا بمبحث احتملت صفحاته الحديث عن ضيق الدلالة في لفظتين أخريين هما: "الجارية" و"الحج". وختام الفصل مبحث انتقال الدلالة، ومحتواه الكلام عن انتقال الدلالة بالاستعارة في لفظَتَي: "الأَسَل" و"الكَبْش"، وبالمجاز في لفظتي: الأُذُن" و"البَدَن"، وانتهينا إلى خاتمة سطّرنا فيها محصول البحث من النتائج.

وتوخيّنا في الكتب المرجوع إليها أمتنها وأشهرها وأنفعها سواء آلتراثية منها أم الحديثة، العربية أم الغربية، إلا عند وجداننا في غيرها مهما فإنَّا ننقله أنَّى وجدناه، هذا الذي ربما كثّرها وما قصدنا تكثيرها. وما عثرنا على بحث سلك هذا المسلك إلا مقالة للباحث: غازي مختار طليمات، عنوانها: "نظرات في علم دلالة الألفاظ لابن فارس اللغوي"، تناول في آخر عناصرها "تطور الدلالة" ولم يُفْرِد النقل فيه من "مقاييس اللغة"، ونحسب أن منهجنا في تناول الموضوع تباين منهجه.

واتبعنا في هذا البحث مناهج مُعِيْنة، توسّلنا بها إلى الغايات المطلوبة، وهي المنهج الوصفيُّ في توصيف أقوال العلماء وتحريرها، والتاريخيُّ في عرض الشواهد وسردها، والمقارن في مقارنة أقوال العلماء بعضها ببعض ومقارنتها بالشواهد.

وتعاوَرَنا في طريق البحث يسر وعسر، ومن المستعسر عبارة ابن فارس عن التطور الدلالي؛ لجنوحه إلى التلويح، فاحتيج إلى التأمل الطويل في السياق والسباق لدركه، ومن المستعسر الظفر بكتب تتحدث عن ألفاظ اللغة العربية القديمة أو عن أخواتها الساميات.

وآخر كلامي دعاء الله الكريم أن ينضّر وجه أستاذي المشرف صـــلاح الديـــن مـــلاوي، جزاء ما أصلح ونصح وأعان ونفع.

أُزجي الشكور –ولا يفي همع الشكور– لمُشْرِفِي

من شكّ ثوب اللحن واستلّ البيان كمَشْرَفِي

ولله المحامد كلها، ابتداء وانتهاء، على ما أنعم مسبغا، إنه هو الوهاب.

مدخـــل:

ابن فارس و"مقاييس اللغة"

1- ابن فـــارس:

حريّ بالبيان أن ليس الغرضُ من ترجمة هذا العَلم سوى التنويه بمكانته، والتنبيه على منزلته. أما الإحاطة بسيرته فمسلك غير مأموم، لا تدعو الحاجة إليه؛ لأن له أربابه، فضلا عن شهرة الرجل بين الدارسين، فقد طار ذِكره، وعمّ فضله.

1-1- اسمه ومولده ونشأته:

هو «أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء بن محمد بن حبيب الرازي اللغوي»[1]. ولد سنة ثلاثمائة وتسع وعشرين (329هـ)[2]، أصله من قزوين، وقيل: من قرية من قرى الزهراء تدعى: كرسف جياناباذ[3].

ضرب ابن فارس في الأرض، ونزل بلادا كثيرة[4]، فأقام زمنا بهمذان[5]، وأخذ عنه في ذلك الأوان بديع الزمان[6]، ثم ارتحل إلى الريّ التي إليها نسبته[7]، مطلوبا لتعليم مجد الدولة أبي طالب بن فخر الدولة علي بن ركن الدولة الحسن بن بويه الديلمي، صاحب الري[8].

---

(1) ابن خَلِّكَان (أبو العباس أحمد بن محمد، ت681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968، مج1، ص118.

(2) ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، بيروت، لبنان، 2002، ج1، ص193.

(3) ينظر: ابن فارس (أبو الحسين أحمد، ت395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط2، 1979، ج1، ص3، (مقدمة الناشر).

(4) ينظر: نفسه، ص4،5.

(5) ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ج1، ص193.

(6) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج1، ص5، (مقدمة الناشر).

(7) ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ج1، ص193.

(8) ينظر: ياقوت الحموي (أبو عبد الله شهاب الدين، ت626هـ)، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1993، ج1، ص411.

وبلغ مجد الدولة بتعليمه من النجابة مبلغا مشهورا(1)، والتقى هناك بالوزير الخطير الصاحب بن عباد(2)، الذي قرأ على ابن فارس(3).

2-1- شيــوخه:

أخذ ابن فارس عن كثير(4)، منهم أبوه الذي كان فقيها شافعيا لغويا أديبا راوية للشعر(5)، وقد روى عنه ابن فارس كتاب "إصلاح المنطق" لابن السكيت (ت244هــ) كما ذكر في مقدمة معجمه "المقاييس"(6)، ومنهم أبو بكر أحمد بن الحسن الخطيب راوية ثعلب، وأبو الحسن علي بن إبراهيم القطّان(7) الذي روى عنه معجم "العين" للخليل(8)، وأبو عبد الله أحمد بن طاهر المنجم، الذي قال فيه ابن فارس: ما رأيت مثله، ولا رأى هو مثل نفسه(9).

---

(1) ينظر: القِفطي (جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، ت624هــ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ومؤسسة الكتب الثقافية، ط1، القاهرة/بيروت، 1986، ج1، ص130.

(2) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج1، ص6، (مقدمة الناشر).

(3) ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ج1، ص193.

(4) أحصى بعض الدارسين أربعين شيخا قرأ عليهم ابن فارس. ينظر: غازي مختار طليمات، نظرات في علم دلالة الألفاظ عند أحمد بن فارس اللغوي، حوليات كلية الآداب، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 1990، الحولية الحادية عشر، الرسالة الثامنة والستون، ص12.

(5) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج1، ص7، (مقدمة الناشر).

(6) ينظر: نفسه، ص5.

(7) هو أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر القطان القزويني، أديب فاضل ومحدث حافظ، عالم بالتفسير والنحو واللغة والفقه القديم، لم يكن له نظير دينا وديانة وعبادة، لقي المبرد وثعلبا وابن أبي الدنيا، وكُتُب ابن فارس محشوة بالرواية عنه، وكان يصفه بالدراية. ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج4، ص1642.

(8) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج1، ص1، (مقدمة ابن فارس).

(9) ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج1، ص411.

1-3- مؤلفــــاته:

لابن فارس تآليف كثيرة في فنون متنوعة، أربت على الأربعين[1]. قال الصاحب ابن عباد: «شيخنا أبو الحسين ممن رزق حسن التصنيف وأمن فيه من التصحيف»[2].

وهي اليوم بين مطبوع ومخطوط ومفقود[3]، مشتملة على النحو واللغة وفقهها، وأصول الفقه، والتفسير، والسيرة، وغيرها، نذكر منها: مقاييس اللغة، ومجمل اللغة، والصاحبي، والإتباع والمزاوجة، والفصيح، وتمام الفصيح، ومتخير الألفاظ[4]، وخلق الإنسان، وذخائر الكلمات، والليل والنهار، والعم والخال، وكفاية المتعلمين في اختلاف النحويين، وجامع التأويل في تفسير القرآن، وغريب إعراب القرآن[5]، وفتيا فقيه العرب[6].

1-4- وفــــاته:

توفي أبو الحسين -رحمه الله تعالى- بالري، في صفر سنة خمس وتسعين وثلاثمائة (ت395هـ)، وهو الراجح[7]، ودفن مقابل مشهد قاضي القضاة أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني[8].

---

(1) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج1، ص25-37، (مقدمة الناشر).

(2) ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج1، ص411.

(3) ينظر: محمد جواد النوري وعلي خليل حمد، مقاييس اللغة لابن فارس تنبيهات وتصحيحات، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1995، السنة التاسعة عشر، العدد48، ص97.

(4) ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ج1، ص193.

(5) ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج1، ص411،412.

(6) ينظر: ابن فارس (أبو الحسين أحمد، ت395هـ)، كتاب فتيا فقيه العرب، تحقيق: علي حسين محفوظ، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، 1958، مج33، ص443-466،633-656.

(7) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج1، ص10، (مقدمة الناشر).

(8) ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج1، ص416.

5-1- مما قيــل في ابن فارس:

قال الثعالبي (ت429هــ): «من أعيان العلم وأفراد الدهر، يجمع إتقان العلماء، وظرف الكتاب والشعراء، وهو بالجبل كابن لنكك[1] بالعراق وابن خالويه[2] بالشام وابن العلاف[3] بفارس وأبي بكر الخوارزمي[4] بخراسان»[5].

وقال القفطي (ت624هــ): «وكان ابن فارس كريم النفس جواد اليد، لا يكاد يرد سائلا حتى يهب ثيابه وفرش بيته، ومن رؤساء أهل السنة المجوّدين على مذهب أهل الحديث»[6].

وقال ياقوت الحموي (ت626هــ): «وكان كريما جوادا لا يبقي شيئا (...) وكان فقيها شافعيا فصار مالكيا»[7].

وقال الباخَرْزِي: «إذا ذُكرت اللغة فهو صاحب مجملها، لا بل هو صاحبها المجمل لها»[8]. وقال خير الدين الزركلي: «من أئمة اللغة والأدب»[9].

(1) «فرد البصرة وصدر أدبائها وبدر ظرفائها في زمانه، والمروع إليه في لطائف الأدب وظرائفه طول أيامه». ينظر: الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد، ت429هــ)، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، شرح وتحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1983، ج2، ص407.

(2) لغوي من كبار النحاة، كانت له مع المتنبي مجالس ومباحث عند سيف الدولة الذي عهد إليه بتأديب أولاده. ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ج2، ص231.

(3) «كان بفارس للأدب مجمعا، وللشعر مفزعا، مع التصرف في مدارج الأحكام، والمعرفة بشعب الحلال والحرام، والقبول التام، عند الخاص والعام». الثعالبي، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، ج3، ص485.

(4) «من أئمة الكتاب وأحد الشعراء العلماء، كان ثقة في اللغة ومعرفة الأنساب». خير الدين الزركلي، الأعلام، ج6، ص183.

(5) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، ج3، ص463.

(6) إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج1، ص130.

(7) معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج1، ص411.

(8) ابن فارس (أبو الحسين أحمد، ت395هــ)، مجمل اللغة، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1986، ج1، ص13. منقول عن: نزهة الألبّاء، 236.

(9) الأعلام، ج1، ص193.

وقال القاضي أبو زرعة الرازي: كان واسع الآداب، متبحرا في اللغة العربية، يناظر في الكلام وفي الفقه، وينصر مذهب أهل السنة ومذهب مالك، وطريقته في النحو طريقة الكوفيين. وإذا وجد فقيها أو متكلما أو نحويا، أمر أصحابه فسألوه، فإن وجده بارع الجدل، جره إلى المجادلة في اللغة فيغلبه.

وكان يحث الفقهاء دائما على اللغة، ويلقي عليهم مسائل ذَكرها في كتاب سماه "فتيا فقيه العرب"، ويخجلهم بذلك، ليكون الخجل لهم داعيا إلى حفظ اللغة، وكان يقول: من قصر علمه في اللغة وغولط غلط(1).

وقال أبو القاسم الزنجانيّ: «من أئمة أهل اللغة في وقته، محتجّا به في جميع الجهات، غير منازع، منجّبا في التعليم»(2). ومن تأمل مصنفاته وقع على بعض صفاته.

وقال ابن خلكان (ت681هـ): «كان إماما في علوم شتى، وخصوصا اللغة فإنه أتقنها (...) وله أشعار جيدة»(3). وقال عبد السلام محمد هارون: «فهو شاعر يقول الشعر ويرقّ فيه، حتى لينمّ شعره عن ظرفه وحسن تأتيه في الصنعة على طريقة شعراء دهره»(4).

ومن جميل شِعْرِه(5):

إِذَا كَانَ يُؤْذِيكَ حَرُّ المَصِيف ... وَكَرْبُ الخَرِيفِ وبَرْدُ الشِّتَا

ويُلْهِيكَ حُسْنُ زَمَانِ الرَّبِيعِ ... فَأَخْذُكَ لِلْعِلْمِ قُلْ لِي: مَتَى؟

---

(1) ينظر: ابن فارس، كتاب فتيا فقيه العرب، ص455،456.

(2) ينظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج1، ص129،130.

(3) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، مج1، ص118.

(4) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج1، ص11، (مقدمة الناشر).

(5) ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج1، ص414.

ومن حَسَنِه[1]:

وقالوا: كَيْفَ أَنْتَ؟ فَقُلْتُ: خَيْرٌ ... تُقَضَّى حَاجَةٌ وَتَفُوتُ حَاجُ

إِذَا ازْدَحَمَتْ هُمُومُ القَلْبُ قُلْنَا: ... عَسَى يَوْمًا يَكُونُ لَهَا انْفِرَاجُ

نَدِيمِي هِرَّتِي وَسُرُورُ قَلْبِي ... دَفَاتِرُ لِي وَمَعْشُوقِي السِّرَاجُ

1-6- ابن فــارس اللغوي:

من نظر نظرة في تآليف ابن فارس أدرك تقدّمه في علم اللغة، وغلبها عليه. وحسبك اشتهاره بلقب اللغوي[2] وهو المتفنن في علوم شتى[3].

وقد سبقت نصوصٌ مِن بعض مَن ترجم له في إتقانه إياها وإمامته فيها،، فقد كان معتنيا بها، مطلعا على أسرارها، فاهما لأصولها[4]، مميزا لصحيحها من ضعيفها.

ألّف فيها معجمين: "مجمل اللغة" و"مقاييس اللغة"؛ أما "المقاييس" فالكلام فيه آت، وأما "المجمل" فيقول في بدايته عن منافعه: «ومنها أمنة قارئه المتدبر له من التصحيف»[5]، ويقول في نهايته: «واقتصرت على ما صح عندي سماعا، أو من كتاب صحيح النسب مشهور. ولولا توخي ما لم أشكك فيه من كلام العرب لوجدتَ مقالا»[6].

---

(1) السابق، ج1، ص412.

(2) لُقِّب ابن فارس به في: الكامل في التاريخ، وطبقات ابن الصلاح، ووفيات الأعيان، والبداية والنهاية، وطبقات النحاة واللغويين، وغيرها. ينظر: ابن فارس، مجمل اللغة، ج1، ص11، (الهامش).

(3) ينظر: ابن فارس (أبو الحسين أحمد، ت395هـ)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق وتوضيح الحواشي: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1997، ص5.

(4) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج1، ص23، (مقدمة الناشر).

(5) ج1، ص76.

(6) ج3، ص944.

وقد يكون هذا من ابن فارس في علم اللغة من أثر علم الحديث فيه؛ فمجاريه مجاريه، قال السيوطي: «هذا علم شريف (...) في علوم اللغة وأنواعها، وشروط أدائها وسماعها، حاكيت به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع»[1].

2- مقاييـــس اللغة:

ننأى بالحديث هنا عما هو منوط بشكل المعجم كترتيبه وتبويبه، إلى ما هو لموضوع البحث أوفق، وبغرضه أعلق، موجزين، ومجتزئين بما هو لدينا قريب عتيد.

2-1- مصـــادر "مقاييس اللغة":

ذكر ابن فارس في مقدمة معجمه اعتماده في تأليفه على كتب خمسة رئيسة شهيرة مشهود لها بالعلو، ضمت من اللغة أكثرها، هي: "غريب الحديث" و"الغريب المصنَّف" لأبي عبيد، و"إصلاح المنطق" لابن السكيت، و"جمهرة اللغة" لابن دريد (ت321هـ)، و"كتاب العين" للخليل، وهو أعلاها وأشرفها كما وصفه ابن فارس. وقد أخذ كل أولئك عن مشايخه بالسند المتصل إلى أصحابها، وزاد فيه من النوادر ما اشترط أن ينسبه إلى قائله[2].

ورُبّ ناظر في "مقاييس اللغة" يتوهم أن ابن فارس لم يوف بشرطه، حيث لم يسند كثيرا من الأقوال التي ساقها، إلى أصحابها، ومرد ذلك لدى حسين نصار ميله إلى الاختصار، مع أنه يشهد أن ابن فارس أكثر من ابن دريد والخليل تصريحا بأسماء اللغويين. وهذا كلام الباحث بحروفه: «وقد أورد في كثير من الأحيان أقوال اللغويين دون نسبة صريحة اكتفاء بعبارة مبهمة مثل: قالوا، ويقال، وقيل. ومهما يكن من أمر

---

(1) السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان، ت911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وضبط وتصحيح وعنونة الموضوعات وتعليق الحواشي: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث، ط3، القاهرة، (د.ت)، ج1، ص1.

(2) ينظر: معجم مقاييس اللغة، ج1، ص1،4،5.

فإنه أكثر من الخليل وابن دريد احتفالا بأقوال غيره من اللغويين، وأكثر تصريحا بأسمائهم»[1].

وقال قبل هذا في بيان آثار إيثاره الاختصار: «وأخيرا عدم ذكره أسماء بعض اللغويين الذين يقتبس منهم، وخاصة الخليل وابن دريد وابن السكيت وأبي عبيد (كذا)، اكتفاء بما قاله في مقدمة الكتاب»[2].

ويظهر من كلام الباحث المسوق أوّلا أنه استدل على ترك ابن فارس نسبة كثير من أقوال اللغويين، بألفاظ ألفاها في "المقاييس" من مثل: قالوا ويقال وقيل. مع أن هذه الألفاظ لا تنصرف بالضرورة إلى اللغويين، وإنما الحاكم على ذلك السياق. وربما كان انصرافها إلى غيرهم أكثر، وهم العرب المأخوذ عنهم. كما كان يستعمل أمثال تلك الألفاظ تلويحا بضعف القول، وفي المعجم شواهد ذلك.

2-2- فكــرتا "مقاييس اللغة":

أقام ابن فارس معجمه على فكرتين: "المقاييس" و"النحت"[3]، فصرح بالأولى في مقدمته حيث قال: «إن للغة العرب مقاييس صحيحة، وأصولا تتفرع منها فروع، وقد ألّف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا، ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من الأصول»[4].

---

(1) حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، ط2، 1968، ج2، ص463.

(2) نفسه، ص457.

(3) ينظر: محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة مفهومه موضوعاته قضاياه، دار ابن خزيمة، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص384.

(4) ينظر: معجم مقاييس اللغة، ج1، ص1.

وصرح بالثانية في أثناء المعجم فقال: «اعلم أن للرباعي والخماسي مذهبا في القياس يستنبطه النظر الدقيق. وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت (...) والضرب الآخر الموضوع وضعا لا مجال له في طرق القياس»[1].

ونصّ على هذا أيضا في كتابه "الصاحبي" إذ قال: «وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت (...) وقد ذكرنا ذلك بوجوهه في كتاب "مقاييس اللغة"»[2].

كلتا الفكرتين لها مجرى مخصوص، أما الأولى فمجراها الألفاظ الثنائية المضعفة والثلاثية، وهي غالبة على الكتاب؛ لذلك سمي بها[3].

وأما الثانية فمجراها –كما مضى– الألفاظ الرباعية والخماسية[4]، وهي فكرة ذات ثلاث شعب، الأولى: أن أكثر هذه الألفاظ منحوت، والثانية: أن بعض هذه الألفاظ موضوع كما هو، وهاتان ذُكِرَتَا، والثالثة: أن بعض الألفاظ الرباعية مزيد فيه حرف للمبالغة، يقول ابن فارس: «ومن هذا الباب ما يجيء على الرباعي وهو من الثلاثي على ما ذكرناه، لكنهم يزيدون فيه حرفا لمعنى يريدونه من مبالغة، كما يفعلون ذلك في زُرْقُم وخَلْبَن. لكن هذه الزيادة تقع أولا وغير أول»[5].

---

(1) السابق، ج1، ص328،329.

(2) ص210.

(3) ينظر: حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ج2، ص435.

(4) ينظر: نفسه، ص439.

(5) معجم مقاييس اللغة، ج1، ص332.

2-3- منزلـــة "مقاييس اللغة":

منزلة "مقاييس اللغة" أساسا من منزلة فكرة المقاييس التي قام عليها، يقول ابن فارس في شأن العلم بها: هو «باب من العلم جليل، وله خطر عظيم»[1].

وهذا كلام حريّ أن يكون صحيحا؛ لأن العلم بهذه المقاييس له فوائد جمة، منها: الترجيح بين الأقوال المتعارضة، وتوجيه بعض القراءات القرآنية، وإدراك مواطن التصحيف، ومعرفة أصول بعض الكلمات، وتعليل التسميات[2].

ونزيد الكشف عن الفروق الدلالية بين ما يُظن أنها مترادفات؛ لأن رجوع كل مرادف إلى خلاف الأصل الذي يرجع إليه رديفه، يثبت الفرق بينهما بثبات ملمح الأصل فيهما.

وكون ابن فارس من النافين الترادف أمر معلوم، وهذه عبارته صريحة: «وقال آخرون: ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الآخر. قالوا: وكذلك الأفعال، نحو: مضى وذهب وانطلق، وقعد وجلس، ورقد ونام وهجع، قالوا: ففي "قعد" معنى ليس في "جلس" وكذلك القول فيما سواه، وبهذا نقول، وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب»[3].

فليس ببعيد أن إدراكه لتلك المقاييس كان سببا في اعتقاده هذا، أو سببا في تأكده لديه. ومن فوائده الاطلاع على خصيصة حميدة في اللغة العربية، هي الاشتقاق، يقول ابن فارس: «أجمع أهل اللغة – إلا من شذ عنهم- أن للغة العرب قياسا وأن العرب

---

(1) السابق، ج1، ص1، (مقدمة ابن فارس).

(2) ينظر: محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة مفهومه موضوعاته قضاياه، ص386-388.

(3) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص59.

تشتق بعض الكلام من بعض (...) وعلى هذا سائر كلام العرب علمه من علمه وجهله من جهله»[1].

ويقول محمد المبارك: «فلكل كلمة حياة وتاريخ، وقد تبتعد قليلا أو كثيرا عن المعنى الأصلي الذي يظل شبحه مخيما بظله عليها، ولكنها مهما ابتعدت في معناها وفي حياتها وتاريخها تحمل طابع نَسبها في الحروف الثلاثة التي تدور معها أنى دارت، وهذه مزية في اللغة العربية ليست لغيرها من اللغات؛ ذلك أن الألفاظ في اللغات الأخرى يعتريها من التبدل ما يمحو أصلها ويخفي معالمه»[2].

ويقول صبحي الصالح من حديثه عن نظرية لتقسيم اللغات باعتبار قوانين ارتقائها: واللغات في ضوء هذه النظرية ثلاث فصائل: تحليلية وإلصاقية وعازلة، ويرى أصحابها أن اللغة الإنسانية نشأت عازلة ثم ارتقت فأصبحت إلصاقية، ثم ارتقت أخيرا إلى التحليلية؛ وهي المتصرفة التي تتغير أبنيتها بتغير المعاني، وتحلّل أجزاؤها المترابطة فيما بينها بروابط تدل على علاقاتها، ومن هذه اللغات: اللغات السامية والعربية في طليعتها، وأكثر اللغات الهندية الأوروبية[3].

ومن فوائد العلم بتلك المقاييس أيضا الإعانة على تعلم اللغة وتعليمها، يقول ابن فارس في بيان سبب تصديره الكلام في كل مادة بأصلها: «حتى تكون الجملة الموجزة شاملة للتفصيل، ويكون المجيب عما يسأل عنه مجيبا عن الباب المبسوط بأوجز لفظ وأقربه»[4].

---

(1) السابق، ص35،36.

(2) محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، ط2، 1964، ص70،71.

(3) ينظر: صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط16، بيروت، لبنان، 2004، ص45،46.

(4) معجم مقاييس اللغة، ج1، ص1، (مقدمة ابن فارس).

من أجل كل ذلك وغيره رفع "مقاييس اللغة" مكانا عليّا، وفضّل على سائر الكتب في بابه، وعد المعجم الوحيد الذي حاول صاحبه فيه إثبات الصلات الدلالية لما تفرع عن أكثر مواد اللغة(1). قال ياقوت الحموي: «وهو كتاب جليل لم يصنف مثله»(2).

وقال محقق "المقاييس" عبد السلام محمد هارون: «فإن كتابنا هذا لا يختلف اثنان بعد النظر فيه، أنه فذ في بابه، وأنه مفخرة من مفاخر التأليف العربي، ولا إخال لغة في العالم ظفرت بمثل هذا الضرب من التأليف»(3).

وقال في موضع آخر: «مفخرة من مفاخر التأليف العربي، بل يكاد يكون الفذ من نوعه من بين المؤلفات اللغوية في المحيط العربي، إن لم يكن المحيط اللغوي العالمي؛ فنحن لم نعلم إلى الآن أن مؤلفا لغويا آخر حاول أن يدرس مواد اللغة في ظل القياس المطرد في تلك المواد. ولا غرو؛ فإن مؤلفه أحمد بن فارس يعد طليعة العلماء الذين أخذوا من كل فن بسهم وافر»(4).

2-4- عناية "مقاييس اللغة" بالتطور الدلالي:

كان ابن فارس ذا عناية بالتطور الدلالي في معجمه "المقاييس"، من غير قصد إلى ذلك أصالة، وإنما تبعا للغرض الذي رامه، وهو رد الفروع إلى أصولها، إذ إن كشفه للدلالات الطارئة على الكلمات مغن له عن أن يردها إلى الأصل المقرر، فيكفيه لذلك رد الدلالة الأولى للكلمة فقط.

---

(1) حاكى الصغّاني (ت650هـ) في معجمه "العباب الزاخر" ابنَ فارس في فكرة المقاييس، فكان يختم كلامه في كثير من المواد بعبارة: (والتركيب يدل على..). ولم يُعتدّ به؛ لأنه كان مقلدا لابن فارس، ناقلا عنه في كل ذلك. ينظر: حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ج2، ص538،539.

(2) معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج1، ص412.

(3) ج1، ص45، (مقدمة الناشر).

(4) محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة مفهومه موضوعاته قضاياه، ص382. منقول عن: مجلة مجمع اللغة العربية 10/15 من بحث معجم "مقاييس اللغة" للأستاذ عبد السلام هارون.

يقول حسين نصار: «ومن الظواهر البارزة في "المقاييس" عناية المؤلف بالعبارات المجازية وهو ينبه عليها ويصرح بأنها من المجاز أو المستعار أو المشبه أو المحمول، وقد يضعها في آخر المادة (...) كل هذه الأنواع المجازية يميل إلى تأخيرها في المواد فلا يضع بعدها إلا الشاذ عن أصوله، وربما لا يصرح المؤلف بأن الصيغة التي يتناولها مجازية، ولكنه يشير إلى ذلك بعبارة نفهم منها ما يريد»[1].

ويقول فايز الداية عند حديثه عن اهتمامات اللغويين القدماء بظاهرة التطور الدلالي: «وفي هذا الموضع نشير إلى صنيع ابن فارس في معجمه "المقاييس"؛ ذلك أنه كان يقف في بداية كثير من المواد ليضع بين أيدينا أصلا أو أصلين تتفرع منهما الفروع مجازا وتطورا دلاليا»[2].

ونمثل لذلك بقوله: «(صبع) الصاد والباء والعين أصل واحد، ثم يستعار. فالأصل إصبع الإنسان (...) والإصبع: الأثر الحسن، وهذا مستعار»[3].

ومما نحن فيه قوله أيضا: «(عين) العين والياء والنون أصل واحد صحيح يدل على عضو به يبصَر وينظر، ثم يشتق منه، والأصل في جميعه ما ذكرنا (...) ومن الباب العين: الجارية النابعة من عيون الماء، وإنما سميت عينا تشبيها لها بالعين الناظرة لصفائها ومائها (...) ومن الباب العين: السحاب ما جاء من ناحية القبلة، وهذا مشبه بمشبه؛ لأنه شبه بعين الماء التي شبهت بعين الإنسان»[4].

---

(1) المعجم العربي نشأته وتطوره، ج2، ص461،462.

(2) فايز الداية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية تأصيلية نقدية، دار الفكر، ط2، دمشق، سوريا، 1996، ص232.

(3) معجم مقاييس اللغة، ج3، ص330،331.

(4) نفسه، ج4، ص199،200.

ولابن فارس إدراك لمظاهر التطور الدلالي أيضا، كان يومئ إليها بعبارات تفيد ذلك. يقول أحد الباحثين: «وقد تتبع ابن فارس مظاهر هذا التغير وأحصاها»(1). ومثال ذلك قوله: «(ركض) الراء والكاف والضاد أصل واحد يدل على حركة إلى قُدم أو تحريك. يقال ركض الرجُل دابته، وذلك ضربه إياها برجليه لتتقدم. وكثر حتى قيل ركض الفرس، وليس بالأصل»(2). والمظهر هنا هو "انتقال الدلالة".

فهذه أمثلة لاعتناء ابن فارس ببيان التطور الدلالي ومظاهره سقناها تنبيها، وسيأتي الكلام فيها مبسوطا مفصّلا في قابل الصفحات.

---

(1) غازي مختار طليمات، نظرات في علم دلالة الألفاظ عند أحمد بن فارس اللغوي، ص74.

(2) معجم مقاييس اللغة، ج2، ص434.

الفصـل الأول:

التطور الدلالي، قضايا نظرية

المبحث الأول: مفهوم التطور الدلالي

المبحث الثاني: أسباب التطور الدلالي

المبحث الثالث: مظاهر التطور الدلالي

المبحث الأول:

مفهوم التطور الدلالي

1- مفهوم التطور الدلالي

2- استواء التطور الدلالي والتغير الدلالي

3- مراحل التطور الدلالي

تطوّر اللغات البشرية ظاهرة لا ريب فيها، وهي اليوم في عداد مسلمات اللسانيات[1]. وحسب المرء نظرة في تراث أمته القديم، ليعلم علم اليقين أن اللغة التي يسمعها ويتلفظها تختلف اختلافا ما -جلَّ أو قلَّ- عن لغة أسلافه. فاللغات البشرية تبعٌ لحياة البشر، وحياة البشر شأنها التطور.

والتطور يجري في اللغات على سنن مخصوصة وقوانين منصوصة[2]، مصيبا جميع جوانبها مع تطاول الزمن[3]، وهو في الجانب الدلالي منها أوضح[4]، ولا سيما دلالات المفردات[5].

1- مفهوم التطور الدلالي:

عزف كثير ممن تكلّم في التطور الدلالي عن محاولة تعريفه بمنطوق يقرّب مفهومه ويجلي دلالته، فلربما كان استغناؤهم عن ذلك لاشتهاره بين الباحثين، مكتفين بحديثهم عنه الذي فيه بيان للمقصود منه. إلا أن المنهج العلمي يقتضي تبيين حدوده،

(1) ينظر: رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، ط1، القاهرة/الرياض، 1983، ص5؛ وعبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، تونس/الجزائر، 1986، ص38؛ وعبد الكريم محمد حسن جبل، في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص33؛ ومحمد سعد محمد، في علم الدلالة، مكتبة زهراء الشرق، ط1، القاهرة، 2002، ص82.

(2) نثر جملةً من هذه القوانين رمضان عبد التواب في كتابه: "التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه"، وعلي عبد الواحد وافي في كتابيه: "علم اللغة"، و"اللغة والمجتمع".

(3) ينظر: ستيفن أولمان (Stephen Ullmann)، دور الكلمة في اللغة، ترجمة وتقديم وتعليق: كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط12، القاهرة، 1997، ص178.

(4) ينظر: فوزي عيسى ورانيا فوزي عيسى، علم الدلالة النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2008، ص235؛ ومحمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص208.

(5) ينظر: جوزيف فندريس (Vendryes)، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1950، ص247؛ وفايز الداية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية تأصيلية نقدية، ص178؛ وأحمد محمد قدور، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1996، ص32.

وإيضاح موضوعه، وعدم التكلان على مسالك الأذهان في استنباط مفاهيم المصطلحات من سياقات ورودها؛ لأن هذا مظنة الخطأ؛ من أجل ذلك كتبنا على أنفسنا إيراد مفهوم "التطور الدلالي" اصطلاحا بعد إيراد مفهومه في اللغة.

1-1- التطور الدلالي في اللغة:

"التَّطَوُّرُ الدَّلاَلِيُّ" مُرَكَّبٌ وصفيٌّ لا يستبين معناه إلا إذا استبان معنيا مفرديه، فأما التطوُّرُ فمصدرُ تَطَوَّرَ المطاوِعُ لِـــطَوَّرَ[1]، وقد جاءت مادَّته في التنزيل، في قوله تعالى جدُّه: ﴿وَقَدۡ خَلَقَكُمۡ أَطۡوَارًا﴾ [نوح 14]، وأطَوَارٌ «جمع طَوْرٍ، وهو الحَال»[2]، ويذكر الخليل (ت170هـ) أن «الطَّوْر: التَّارَة، يُقال: طَوْرًا بَعْدَ طَوْرٍ، أي تارَةً بعد تارَة»[3]، والتَّارَة في كلام العرب «الحِينُ والمَرَّة»[4].

ويردُّ ابن فارس معانيَ الجِذْرِ إلى أَصْلٍ وَاحِدٍ، حيث يقول: «(طور) الطَّاءُ والوَاوُ والرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ الامْتِدَادُ فِيْ شَيْءٍ مِنْ مَكَانٍ أو زَمَانٍ (...) وَمِنَ البَابِ قَوْلُهُمْ: فَعَلَ ذَلَكَ طَوْرًا بَعْدَ طَوْرٍ. فَهَذَا هُوَ الَّذِيْ ذَكَرْنَاهُ مِنْ الَّزمَانِ،

---

(1) لم نجد هذين الفعلين في المرجوع إليه من المعجمات القديمة، ونظن أنهما لم يوجدا في اللغة العربية إلا حديثا؛ فقد أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياس المطاوعة لفَعَّلَ مضعّف العين وهو تَفَعَّلَ، وأشارت اللجنة القيّمة على "المعجم الوسيط" أن "طوّر" و"تطوّر" مما أقرّه المجمع. ينظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، القاهرة، مصر، 2004، ص28 (مقدمة الطبعة الأولى)، ص569.

(2) المحلي (جلال الدين محمد بن أحمد، ت864هـ) والسيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت911هـ)، تفسير الجلالين، دار الجيل، ط2، بيروت، 1995، ص571.

(3) الخليل (ابن أحمد الفراهيدي، ت170هـ)، كتاب العين مرتَّبا على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2003، مادة (طور)، ج3، ص64.

(4) الفيروزآبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب، ت817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط8، بيروت، لبنان، 2005، (التَّوْر)، ص357.

كَأَنَّهُ فَعَلَهُ مُدَّةً بَعْدَ مُدَّةٍ»(1). وجاء في "المعجم الوسيط": «تَطَوَّرَ: تَحَوَّلَ مِنْ طَوْرٍ إِلَىْ طَوْرٍ»(2). أي: انتقل من حال إلى حال.

وأما "الدَّلَاليُّ" فنسبةً إلى الدَّلالَةِ مَصْدَرِ "دَلَّ"، الذي جاء في كتاب الله، في قَوْلِهِ جَلَّ وعَزَّ: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾ [سبأ من 14]. يقول ابن فارس: الدَّالُ واللَّامُ أصلان: أحدهما إبانة الشيء بأمارة تتعلمها، ومنه قَوْلُهُم: دَلَلْتُ فُلَانًا عَلَىْ الطَّرِيقِ، وَهُوَ بَيِّنُ الدَّلالة والدِّلالة(3).

وفي "المعجم الوسيط": دَلَّ عَلَيْهِ وَإِلَيْهِ يَدُلُّ دِلَالَةً: أَرْشَدَ، فَهُوَ دَالٌّ وَالمَفْعُولُ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ وَإِلَيْهِ. فَالدَّلَالَةُ الإِرْشَادُ، وَمَا يَقْتَضِيهِ اللَّفْظُ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ(4).

والذي يقتضيه اللفظ عند إطلاقه هو مدلوله، أي أن الدلالة هنا بمعنى المدلول، وهذا لم تنصَّ عليه المعجمات القديمة فيما وقفنا عليه، مع أن نظيره (مجيء المصدر بمعنى اسم المفعول) مسموع، كمثل "الصَّيْد"، فقد جاء في "لسان العرب": «وَالصَّيْدُ: مَا تُصُيِّدَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ﴾ [المائدة من 96] يَجُوزُ أَنْ يُعْنَى بِهِ عَيْنُ المُتَصَيَّدِ (...) قال ابن جنِّيْ: وُضِعَ المَصْدَرُ مَوْضِعَ المَفْعُولِ»(5).

1-2- التطور الدلالي في الاصطلاح:

قَلّ من بتعريف التطور الدلالي عني -كما أسلفنا- فذكر مفهومه في عرف الباحثين الدلاليين. والذين عرّفوه بعضهم لم يعد معناه اللغوي كقول أحد الدارسين:

---

(1) معجم مقاييس اللغة، ج3، ص430،431.

(2) مجمع اللغة العربية، (طارَ)، ص569.

(3) ينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة (دل)، ج2، ص259.

(4) ينظر: مجمع اللغة العربية، (دَلَّ)، ص294.

(5) ابن منظور (أبو الفضل محمد بن مكرَّم، ت711هـ)، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)، مادة (صيد)، مج4، ص2533.

«من الواضح أن التغير الدلالي تحولٌ مضاف إلى الدلالة وحاصل فيها»[1]. ويلاحَظ أنه لم يبين محل الدلالة، أفي المفردة هو أم في التركيب أم في كليهما، ونظنه يريد المفردة؛ لأن انصراف التطور الدلالي إلى المفردات فقط، عند الإطلاق كثير شهير، وعليه كان استنادنا في إطلاق عنوان البحث.

ويعضده قول كوهين (Cohen) فيما يحكيه عنه أحمد مختار عمر: «فإن ما نعنيه بتغير المعنى هو تغيير الكلمات لمعانيها»[2]. وينص أحمد محمد قدور على ما فوق هذا الرأي حين يقول: «ومجال هذا العلم دراسة المعنى اللغوي على صعيدي المفردات والتراكيب، وإن كان المفهوم السائد هو اقتصار علم الدلالة على دراسة المفردات، وما يتعلق بها من مسائل»[3].

ويظهر استعمال أحمد مختار عمر "المعنى" بدل "الدلالة" في ترجمة النص الأجنبي. وقد التزم بمصطلح "تغير المعنى" في حديثه عن التطور الدلالي في كتابه الذي ارتضى "علم الدلالة" عنوانا له، مع أنه ذَكر أن "علم الدلالة" هو "علم المعنى"[4]، واستعمل مصطلح "التطور" في ترجمته لكتاب "أسس علم اللغة"[5].

---

(1) محمد بن علي الجيلاني الشتيوي، التغير الدلالي وأثره في فهم النص القرآني، مكتبة حَسن العصرية، ط1، بيروت، لبنان، 2011، ص23.

(2) علم الدلالة، ص235.

(3) أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، ط3، دمشق، 2008، ص337.

(4) علم الدلالة، ص11.

(5) ينظر: ماريو باي (Mario Pei)، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط8، القاهرة، 1998، ص55،262.

ويقول عبد الكريم محمد حسن جبل: «التغير الدلالي (Semantic Change) هو التغير التدريجي الذي يصيب دلالات الألفاظ بمرور الزمن، وتبدل الحياة الإنسانية، فينقلها من طور إلى طور آخر»[1]. وهذا أجمع التعريفات المسوقة وأحسنها.

ويظهر في النقول السابقة تعبير الباحثين بالتغير عن التطور، وهو قليل، وستأتي علة ذلك. على أن مصطلح "تغير المعنى" على قلّته أصوب، وأحسن منه "التغير المعنوي"، ولكن للشيوع اعتبارا في الاصطلاح[2].

ويقول صاحبا كتاب "علم الدلالة النظرية والتطبيق": «التطور الدلالي (Semantic Development) فرع من فروع علم الدلالة، يهتم بما يعتور الكلمة من تغير في معناها، مما يساعد الباحث على فهم التطور الحاصل في اللغة»[3].

لا جرم أن صرف مصطلح التطور الدلالي من الظاهرة اللغوية إلى الفرع العلمي الذي يعنى بدراستها، تجوّز قد يحدث لبسا إذا تجرد عن قرينة صارفة.

وقد عبّر بعضهم عن هذا الفرع العلمي أو العلم بما لا يوقع شركة فلا يحدث لبسا، كمثل تمام حسان، إذ يقول: «والواقع أن علم الدلالة التاريخي يدرس تغير المعنى من عصر إلى عصر»[4]، وذلك وفاق المنهج التأريخي الذي يعنى «في دراسة اللغات بالتغير الدلالي للغة، ومراحل تطور لغة واحدة أو مجموعة من اللغات عبر مسيرتها، ومظاهر هذا التطور، وأسبابه، ونتائجه»[5].

---

(1) في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، ص33.

(2) ينظر: محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998، ص198.

(3) فوزي عيسى ورانيا فوزي عيسى، ص235.

(4) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990، ص240.

(5) علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 1986، ص36،37.

2- استواء التطور الدلالي والتغير الدلالي:

سبق القول: إن التعبير عن التطور بالتغير قليل في كتابات الباحثين العرب في الموقوف عليه، ونظن أن ذلك يرجع إلى أمرين:

أما المتقدمون منهم فلعدم قرار المصطلح حينئذ على ما هو عليه اليوم، فقد كان الباحثون العرب المترجمون لكتب الدلالة الغربية والناقلون عنهم، يعبر كلٌّ بما يرتضيه. وأما المتأخرون منهم فاحترازا عن أن يظن ظان أن المقصود بالتطور ارتقاء وسمو، على ما هو شائع اليوم؛ ولذلك حسُن التغير لدى هؤلاء بدلا.

قالت إحدى الباحثات: «لذا فإن مفهوم التطور بهذا الشكل غير دقيق؛ ولذلك يكون استخدام تركيب (التغيير الدلالي) أكثر دقة في هذا المجال»[1]. مع أنها آثرت استعمال "التطور الدلالي" في مواضع كثيرة بدل التركيب الأكثر دقة كما وصفته! وما ذلك -فيما يبدو- إلا لأن التطور الدلالي وإن يك أقل دقة فإنه شهير أثير.

وأما المستعملون "للتطور"[2] فبعضهم نبه على أن ليس في لفظ "التطور" ملمح من رقي، إن هو إلا رديف "للتغير"، قال عبد السلام المسدي: «ومفهوم التطور هنا لا يحمل شحنة معيارية لا إيجابا ولا سلبا، وإنما هو مأخوذ في معنى أنها تتغير، إذ يطرأ على بعض أجزائها تبدل نسبي في الأصوات والتراكيب من جهة، ثم في الدلالة على وجه الخصوص»[3].

---

(1) عفراء رفيق منصور، التطور الدلالي لدى شعراء البلاط الحمداني، إشراف: ماهر عيسى حبيب، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، (مذكرة ماجستير مخطوطة)، 2008-2009، ص9.

(2) منهم إبراهيم أنيس (دلالة الألفاظ)، وكمال بشر (دور الكلمة في اللغة)، وعبد الواحد وافي (علم اللغة)، ورمضان عبد التواب (لحن العامة والتطور اللغوي)، ومحمد المبارك (فقه اللغة وخصائص العربية)، وعبد الغفار حامد (علم اللغة بين القديم والحديث)، ومنقور عبد الجليل (علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي).

(3) اللسانيات وأسسها المعرفية، ص38.

وقال آخر: «فالتطور الدلالي يماثل في نظرنا مصطلح تغير المعنى، من غير أن يحمل صفة تقويمية تشير إلى الحكم على التطوّر بالخطأ أو الصواب»[1]. إذن «فمفهوم التطور لا يعني التقدم ضرورة، بل هو الانتقال من طور إلى آخر، أي من شكل لآخر»[2]؛ كما هو مفهومه في اللغة.

3- مراحل التطور الدلالي:

يرى ستيفن أولمان (Stephen Ullmann) أن كل التطورات التي تصيب اللغة (والتطور الدلالي من جملتها) تجري وفاق مرحلتين ثنتين: أولاهما مرحلة الابتداع، التي يحدثها فرد أو أفراد تواطؤوا، وأخراهما مرحلة الانتشار، القائمة على قوة التقليد[3]، أو على القوى العاطفية[4]، «فإذا ما سمع الشيء المبتدع في عبارة أو في عبارات -كما هو الأغلب الأعم- علق بالذهن، وترتب على ذلك استعمال الآخرين له، ونفذ بالتدريج إلى نظام اللغة»[5].

ويستفاد من هذا القول أن التطور الدلالي ليس مشتملا على ما لم يفشه. ولا يفشو التطور الدلالي إلا في الزمن الطويل، يقول إبراهيم أنيس: «وتتم تلك العملية التطورية في الدلالات في صورة تدريجية تستغرق زمنا طويلا»[6].

وأما تمام حسان فيجعل المرحلتين أربعا، خاصّا بها التطور الدلالي إذ يقول: «لأن المعاني الجديدة تتبلور عن هذا الطريق في مراحل أربع: 1- ورود معنى جديد في موضع خاص، 2- مرحلة انتقالية من تكرر الورود والارتباط بين الصيغة

(1) أحمد محمد قدور، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، ص296.

(2) عفراء رفيق منصور، التطور الدلالي لدى شعراء البلاط الحمداني، ص9.

(3) ينظر: دور الكلمة في اللغة، ص179.

(4) ينظر: نفسه، ص183؛ وتمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص242.

(5) ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص179.

(6) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، (د.ت)، ص145.

والمعنى، 3- ظهور معنى جديد مستقل في مواضع مختلفة، 4- إمكان قطع الصلة بين المعنيين القديم والجديد»[1].

ويظهر أن هذه المراحل المأتي بها تعود بالنظر، إلى المرحلتين المذكورتين آنفا، فما المرحلتان الثانية والثالثة إلا تفصيل لمرحلة الانتشار، وأما الرابعة فليست بضربة لازب في كل حال، ولذلك طرحها أولى.

وأنكر علي عبد الواحد وافي أن التطور الدلالي عمل اختياريّ، وحكم على النظريات القائلة بذلك بالفساد[2]؛ لأنها تعارض خصيصة مؤكدة لديه، وهي أن التطور «يحدث من تلقاء نفسه بطريق آلي لا دخل فيه للإرادة الإنسانية»[3].

إن كان المقصود بالإرادة ههنا الإرادة النافذة –وهذا بعيد- فنعم، وإلا فكثير من الألفاظ طُوّرت دلالاتها عمدا، من غير أن يملك مطوِّروها حمل الناس على قبولها بدلالاتها الجديدة، وإنما هو أمر موكل إلى اللفظة نفسها في دلالتيها القديمة والجديدة، وإلى طبيعة المجتمع المتلقف لها فيما يستحسن ويستقبح. وبعض التطور الدلالي أجل غير اختياري، كما سيأتي.

(1) مناهج البحث في اللغة، ص242.

(2) ينظر: علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، نهضة مصر، ط9، مصر، 2004، ص317،318.

(3) نفسه، ص315.

المبحث الثاني:

أسباب التطور الدلالي

1- الحاجة اللغوية

2- الحاجة النفسية والاجتماعية

3- سوء الفهم

4- تأثير الإسلام

نقّبنا عن أسباب التطور الدلالي[1] في مظانها، فألفيناها متشعبة متداخلة متكاثرة، لا تكاد تنتظم انتظاما مرضيا تحت أسباب عامة معدودة منفصلة. ووجدنا الباحثين الذاكرين إياها – وهم بين مقل ومكثر – مختلفين في تصنيفهم لها اختلافا كثيرا[2].

ذلك التشعب والتداخل مرتد معظمه أو بعضه إلى طبيعة متكلمي اللغة؛ فأهواؤهم تصرّفها أحوال متغيرة باستمرار؛ نفسية وعقلية واجتماعية، فعلت فعلها فيها[3]، فليس عجبا إذن أن تجد في لغة الناس تبديلا. يقول أحد الباحثين: «ويجب أن نعلم أن أسباب تغير المعنى معقدة ومتشابكة، إلى درجة تجعل من العسير علينا أن نحدد بدقة سبب التغير في دلالة كلمة بعينها، بل إنه في بعض الأحيان تتغير دلالة اللفظ لأكثر من سبب»[4].

والطريقة المثلى لعرض تلك الأسباب، أن نذكر أظهرها وأشهرها واحدا واحدا تباعا، مما يغلب على الظن أنها أسباب للتطور الدلالي في الزمن الخلِيّ، وأما استيعابها كلها فغير مستطاع. وهذا بيانها:

---

(1) أقدم من عرفنا أنه تحدث عن أسباب التطور الدلالي من الغربيين، أ.لتريه (E.Littré) في كتابه: Comment les mots changent de sens (عام 1888). ينظر: جوزيف فندريس، اللغة، ص246، (الهامش). وذكر ستيفن أولمان في كتابه: "دور الكلمة في اللغة" (عام 1951)، ص180، وجود نظريات مختلفة أوضحت هذه الأسباب، ولكنه لم يصرح بتفصيلها ولا بأسماء أصحابها.

(2) ذكر طائفةً منها جماعة، منهم جوزيف فندريس (اللغة)، وعلي عبد الواحد وافي (علم اللغة)، وستيفن أولمان (دور الكلمة في اللغة)، وبالمر (علم الدلالة)، وإبراهيم أنيس (دلالة الألفاظ)، وأحمد مختار عمر (علم الدلالة)، ورمضان عبد التواب (التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه).

(3) ينظر: علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، ط4، 1983، ص13–19؛ وإبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص134،135؛ وجوزيف فندريس، اللغة، ص247؛ وطاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، (د.ت)، ص200؛ وأحمد محمد قدور، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، ص298.

(4) محمد سعد محمد، في علم الدلالة، ص83،84.

1- الحـــاجة اللغوية:

قال ستيفن أولمان: «من هذه الأسباب ما هو معروف ومألوف لنا من قبل، وهو الحاجة إلى كلمة جديدة، أو كلمة أقدر من غيرها على التعبير عن المقصود»[1]. فقد يستعار لفظ له دلالته للتعبير عما ليس له لفظ يعبّر عنه، وقد يستعار أيضا لما له لفظ يعبّر عنه إذا احتيج لذلك، كأن يستبدل به لفظ أنسب جرسا أو أعمق دلالة أو أخف وزنا أو أكثر مجانسة للكلم المكتنف إياه أو للمقام. وإذا كانت «حاجة الأديب إلى توضيح الدلالة أو تقوية أثرها في الذهن، هي التي تحمله على الالتجاء إلى المجاز»[2]. فإنها تحمل غير المبدع على ذلك أيضا.

وكلاهما بتكريره هذا الصنيع «يضيف أمثلة جديدة إلى المترادفات الموجودة بالفعل»[3]؛ فقد لا تلبث الاستعارات أو المجازات أن تنتشر فتشتهر فتذوي الغرابة فيها فتفقد قرينتها فتمسي حقائق، ويجوز أن يتغلب اللفظ الجديد على القديم فيصبح منسيا[4]. هذا النوع من الاستعارات الذي يحييه الإبداع يسمى بالاستعارة البلاغية، فإن أماته المشاع عُدَّ من الاستعارة المعجمية.

وذكر أحمد محمد قدور أن الدارسين المعاصرين يفرقون بين النوعين[5]، غير أننا لم نقف على شيء من ذلك سوى تفريق الباحث سالم سليمان الخماش، وهو مفصلٌ، حسن في مجمله، وها هو ذا[6]:

---

(1) دور الكلمة في اللغة، ص177.

(2) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص145.

(3) ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص178.

(4) ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص242.

(5) ينظر: مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، ص303.

(6) سالم سليمان الخمّاش، أسماء الحيوان المستعملة في حقول الجماد، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001، العدد1، مج3، ص110.

	الاستعارة البلاغية	الاستعارة المعجمية
1	– مؤقتة.	– مستمرة.
2	– تراعي دقة المحاكاة.	– قد لا تراعي دقة المحاكاة.
3	– غير ضرورية في بعض الأحيان من الناحية اللغوية.	– ضرورية في أغلب الأحيان.
4	– وجه الشبه مدرك من جهة المتكلم، وقد يخفى على السامع.	– وجه الشبه قد لا يكون ظاهرا للمتكلم أو للمخاطب أو لكليهما.
5	– غير سماعية؛ لذا فهي بحاجة إلى قرينة.	– سماعية؛ لذا فهي لا تحتاج إلى قرينة.
6	الغرض منها لغوي دلالي. (كذا)	– الغرض منها فني بياني. (كذا)
7	– يشترط لدلالتها على الشيء ارتباطها بتركيب الكلام.	– لا يشترط في دلالتها على الشيء ارتباطها بتركيب الكلام.
8	– معروف واضعها في أغلب الأحيان.	– لا يعرف واضعها في أغلب الأحيان.
9	– يبقى للكلمة معناها الوضعي.	– قد تفقد الكلمة معناها الأصلي ويبقى المعنى الآخر.

ويسوّي الباحث الاستعارة الميتة بالاستعارة المعجمية(1)، وفي هذا نظر؛ فما كل تلك السمات التي عدّدها توجد في الاستعارة الميتة، بل هي –بالتأمل– بعض الاستعارة المعجمية فقط، وإلى هذا ذهب أحمد محمد قدور، الذي سمى ضربا آخر منها

(1) ينظر: السابق، ص109.

بالاستعارة اللغوية[1]؛ وذلك –فيما نظن– لقيامه على الغرض اللغوي غالبا؛ وهو سد فجوة معجمية[2].

وقد جمع سالم سليمان الخماش سمات الضربين في الاستعارة المعجمية، والفرق بينهما نجمله هنا مستبدلين "بالاستعارة" "المجاز"؛ لأن اللفظ يستعار لشبه وغير شبه، والمجاز يتناولهما[3]:

المجاز المعجمي		
1	**المجاز الميت**	**المجاز اللغوي**
2	– يراعى فيه الدقة.	– لا يراعى فيه الدقة.
3	– للمستعار له، اسم سابق.	– قد يكون للمستعار له، اسم سابق.
4	– المبدعون غالبا من يأتون به.	– يمكن أن يأتي به أي أحد.
5	– العلاقة فيه جلية.	– قد تكون العلاقة فيه جلية.
6	– استعارة ومجاز مرسل.	– استعارة غالبا.
7	– الغاية منه فنية.	– الغاية منه لغوية غالبا.

هذه السمات استنبطناها وحكمنا على بعضها بالغلبة، بالنظر في ألفاظ كثيرة ذُكر أن دلالاتها قد تطورت.

(1) مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، ص303.

(2) ينظر: محمد سعد محمد، في علم الدلالة، ص94.

(3) يقول الخطيب القزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمان، ت739هـ): «والمجاز ضربان: مرسل واستعارة؛ لأن العلاقة المصححة إن كانت تشبيه معناه بما هو موضوع له فهو استعارة، وإلا فهو مرسل». الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص276.

وأما مُثُل الأنواع الثلاثة، فالمجاز الحي مثل[1]:

هَلْ تَعْجَبُونَ مِنَ القَوَارِيرِ التِي ... أَصْمَتْ أُسُودَ الغَابِ بِالأَحْدَاقِ؟

والمجاز الميت كلفظة "العين" بمعنى الجارية النابعة، استعيرت من الجارحة الناظرة؛ لصفائها ومائها[2]، والمجاز اللغوي كلفظة "الديك" ذات دلالة العظم الشاخص خلف أذن الفرس، استعيرت من الطير المعروف[3].

ومن المجاز اللغوي أيضا تعبير الناس عن المحدثات المجردات، بما يدانيها من الألفاظ الدالّات على المحسوسات، قال إبراهيم أنيس: «ويمكن تسمية هذه الظاهرة بالمجاز أيضا، ولكنها ليست ذلك المجاز البلاغي الذي يعمد إليه أهل الفن والأدب، (...) هدفه الأساسي الاستعانة على التعبير عن العقليات والمعاني المجردة»[4].

ونمثل لهذا النوع بلفظتَي "الدفن" و"المجد"، قال ابن دريد: «والدفن: دفن الميت، ثم قيل: دفن سرّه، إذا كتمه (...) والمجد: امتلاء بطن الدابة من العلَف، ثم قالوا: مجُد فلان فهو ماجد، إذا امتلأ كرَما»[5]. فكتم السر والمجد مجرّدان ذوا أصلين محسوسين.

---

(1) هذا المثال من عند نفسي.

(2) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (عين)، ج4، ص200.

(3) ينظر: سالم سليمان الخمّاش، التوسّع الدلالي في استخدام أسماء الحيوان دراسة دلالية معجمية في حقول البدن والأوجاع والسلوك والأشكال والأعلام، مجلة كلية دار العلوم، مكتبة دار العلم، الفيوم، 2007، العدد18، ج1، ص200.

(4) دلالة الألفاظ، ص162؛ وأحمد محمد قدور، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، ص303.

(5) ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن، ت321هـ)، كتاب جمهرة اللغة، تحقيق وتقديم: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، لبنان، 1987، ج3، ص1256.

2- الحاجة النفسية والاجتماعية:

يجنح متكلم اللغة لتطوير دلالات كثير من الألفاظ، مستبدلا إياها بما كان ذا إيحاء قبيح كالشتائم أو كريه كالأقذار أو مخوف كالموت أو مستحى منه كالوطء[1]؛ بداعي اللياقة، أو التحفظ العرفي، أو حسن التعبير[2]. فالتلطّف في العبارة هو «الإشارة إلى شيء مكروه أو معنى غير مستحب بطريقة تجعله أكثر قبولا واستساغة»[3]. وتُعرف نفرة الناس من أمثال هذه الألفاظ باللامساس[4].

قال الثعالبي في الكناية عما يستقبح ذكره بما يستحسن لفظه: «هي من سُنَنِ العرب، وفي القرآن: ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمۡ﴾ [فصلت من 21]، أي فروجهم. وقال تعالى: ﴿أَوۡ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ﴾ [النساء من 43/المائدة من 6]، فكنّى عن الحدَث. وقال عزَّ اسمه: ﴿فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡۖ﴾ [البقرة من 223]، وقال عزّ وجلّ: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا﴾ [الأعراف من 189]، فكنّى عن الجماع، والله كريم يكنّي»[5]. وقال في موضع آخر: «لعل أسماء النكاح تبلغ مائة كلمة عن ثقات الأئمة، بعضها أصلي وبعضها مُكنًّى»[6].

---

(1) ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص140-145.

(2) ينظر: جوزيف فندريس، اللغة، ص283؛ و(آف.آر) بالمر (F.R.Palmer)، علم الدلالة، ترجمة: مجيد عبد الحليم الماشطة، مطبعة العمال المركزية، ط2، بغداد، 1985، ص13؛ وستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص206.

(3) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص40.

(4) ينظر: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص203؛ وأحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص239.

(5) الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد، ت429هـ)، كتاب فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: فائز محمد، ومراجعة وفهرسة: إميل يعقوب ومحمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، لبنان، 2006، ص300.

(6) نفسه، ص144.

وأسماء الفرج كثيرة كذلك، وفي علة كثرتها قال أبو حيان التوحيدي (ت400هـ) «حدثني ابن فارس: جرى بين يديه أسماء الفرج وكثرتها، فقال بعض الحاضرين: ماذا أرادت العرب بتكثيرها مع قبحها؟ فقال: لما رأوا الشيء قبيحا جعلوا يكنون عنه، وكانت الكناية عند فشوها تصير إلى حد الاسم الأول فينتقلون إلى كناية أخرى، فإذا اتسعت أيضا رأوا فيها من القبح مثل ما كنوا عنه من أجله، وعلى هذا، فكثرت الكنايات، وليس غرضهم تكثيرها»[1].

هذا الضرب من التطور الدلالي أسرع أضرابه، قال إبراهيم أنيس: «فإذا عرضت اللغات للناحية الجنسية وما يتصل بها رأينا التطور الدلالي أسرع»[2]. ونقل جوزيف فندريس (Vendryes): «الكلمات التي تطلق على أفعال مشهورة بقذارتها أشد من غيرها تعرضا للنقل»[3].

ويقوي مذهب جوزيف فندريس وإبراهيم أنيس ومن على رأيهما، كثرة أسماء الفرج، فلولا أن التطور الدلالي في مثل هذه الألفاظ سريع، لما تكاثرت أسماؤه لتبلغ هذا العدد في حقبة، والتطور الدلالي – كما هو معلوم– لا يكون إلا في أحقاب[4].

ومثال استبدالهم بكلمات ذوات دلالات كريهة، كلمات ذوات دلالات محبوبة؛ تفاؤلا وتلطفًا، ما جاء في قول ابن قتيبة (ت276هـ): «ومن المقلوب أن يوصف الشيء بضدّ صفته للتطير والتفاؤل، كقولهم للديغ: سليم، تطيرا من السقم، وتفاؤلا

(1) أبو حيان التوحيدي (علي بن محمد، ت400هـ)، أخلاق الوزيرين، تحقيق وتعليق الحواشي: محمد بن تاويت الطنجي، دار صادر، بيروت، لبنان، 1992، ص387.

(2) دلالة الألفاظ، ص142.

(3) اللغة، ص261. منقول عن: مارستراند (Marstrader) رقم30، مجلد20، ص351؛ و بالمر، علم الدلالة، ص13.

(4) ينظر: علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ص314.

بالسلامة. وللعطشان: ناهل، أي سينهل، يعنون: يروى. وللفلاة مفازة، أي منجاة، وهي مهلكة»[1].

وغنيّ عن البيان أنّ التطور الدلالي المعني هنا غير منوط بالكلمات التي هُجرت واستبدل بها، وإنما بالتي استعيرت لتكون بدلا عن المهجورة، يقول أحمد مختار عمر: «ولا يؤدي اللامساس إلى تغيير المعنى، ولكن يحدث كثيرا أن المصطلح البديل يكون له معنى قديم، مما يؤدي إلى تغيير دلالة اللفظ»[2].[3]

3- ســوء الفــهم:

لا يكون التطور الدلالي راجعا دائما إلى حاجات بعثت على إحداثه، ومقصودا إليه قصدا، إذ منه ما يرجع إلى «مصادفات محضة»[4]، أدّت إلى انحراف لغوي شاع فصار تطورا دلاليا. فقد يحف بالكلام ما يحدث غموضا في بعض ألفاظه لا ينجلي إلا بتحميل الألفاظ دلالات أليق بالسياق، قال إبراهيم أنيس: «ورب إشارة من يد في أثناء الكلام، أو غمزة من عين، أو أي حادث طارئ عارض يكتنف الكلام، فيؤثر في دلالة اللفظ، وينحرف به عن مسراه المألوف نحو آخر بعيد عنه كل البعد، رغم أن تلك الإشارة، أو ذلك الحادث لم يكن مقصودا متعمدا»[5].

---

(1) ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم، ت276هــ)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق وشرح ونشر: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، ط2، القاهرة، 1973، ص185.

(2) علم الدلالة، ص240.

(3) للمزيد عن هذا العنصر ينظر: علي بن عبد العزيز الراجحي، التلطف في الأساليب العربية، الرابط: http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=6274، تاريخ الزيارة: 2013/06/25، الساعة: 23:25.

(4) بالمر، علم الدلالة، ص12.

(5) دلالة الألفاظ، ص135.

فإبراهيم أنيس يعزو تلك الألفاظ المشتركة التي لا يربطها رابط دلالي واضح، إلى هذا الانحراف اللغوي فيقول: «وبغير أن نسلم بإمكان وقوع هذا الانحراف الفجائي، لا نستطيع تفسير تلك الألفاظ العربية الكثيرة التي نرى كلا منها يعبر عن دلالات متباينة لا ارتباط بينها ولا وجه شبه»[1]. ومثّل لهذا الأمر بلفظتي "الأرض" و"الليث" فقال: «فحين تؤكد لنا المعاجم العربية أن كلمة "الأرض" تعني الكوكب المعروف، وتعني أيضا "الزكام"، وحين يقال لنا: إن كلمة "الليث" هي الأسد وهي أيضا "العنكبوت"، لا نكاد نجد تفسيرا معقولا إلا بالالتجاء إلى تلك الطفرة الدلالية»[2].

صحيح أن هذا النوع من الألفاظ كثير في لغة العرب، إذ تكفي نظرة في معجم "المنجّد في اللغة" ليعلم ذلك، ولكن ينبغي ألا يُجزم بأنها نتجت عن طفرة دلالية إلا بعد تفتيش وإنعام نظر؛ فما كل الألفاظ المشتركة التي لا يظهر الرابط بينها، لا رابط بينها. ومثال ذلك لفظتا "الأرض" و"الليث" اللتان مثّل بهما الباحث، فإذا كانت "الأرض" من نواتج الطفرة، فلا نحسب "الليث" كذلك، إذ يقرُب أن الليث العنكبوت مستعار من الليث السبع بطريق المجاز، بجامع حذق الصيد وثوبا وفتكا، ولم نقف على مصرّح به.

وما يقرّب هذا الرأي إرجاع ابن فارس معاني الجذر (ليث) إلى قوّة خَلْق، ذاكرا العنكبوت في جملة ما ترجع دلالاته إلى هذا الأصل الصحيح، فقال: «من ذلك الليث، قالوا: سمي بذلك لقوته وشدة أخذه، ومنه يقال: رجل مُلَيِّث. والليث: عنكبوت يصيد الذباب»[3]. وقوة الخلق موجودة في العنكبوت على صغر جرمه. وشدّةُ الأخذ فيه أيضا.

---

(1) السابق، ص136.

(2) نفسه.

(3) معجم مقاييس اللغة، مادة (ليث)، ج5، ص223،224.

ويلاحظ وصف ابن فارس وغيره لهذا العنكبوت بأنه يصيد الذباب، تعريفا له بهذه الخصيصة التي يبسط الجاحظ (ت255هـ) الكلام في صفتها فيقول: «ومن العناكب جنس يصيد الذباب صيد الفهود، وهو الذي يسمى الليث، وله ست عيون، وإذا رأى الذباب لطئ بالأرض، وسكّن أطرافه، وإذا وثب لم يخطئ»[1].

وقال في موضع آخر: «فأما الصيد الذي ليس للكلب، ولا لعناق الأرض، ولا للفهد، ولا لشيء من ذوات الأربع مثله في الحذق والختل والمداراة، وفي صواب الوثبة، وفي التسدد وسرعة الخطف، فليس مثل الذي يقال له الليث وهو الصنف المعروف من العناكب بصيد الذبان؛ فإنك تجده إذا عاين الذبان ساقطا، كيف يلطأ بالأرض، وكيف يسكّن جميع جوارحه للوثبة، وكيف يؤخر ذلك إلى وقت الغرة، وكيف يريها أنه عنها لاه، فإنك ترى من ذلك شيئا، لم تر مثله من فهد قط، وإن كان الفهد موصوفا منعوتا»[2].

والوثب الذي جاء ذكره في قول الجاحظ، نصّ عليه بعض أهل اللغة في تعريف هذه الدويبة، فقال الجوهري (ت393هـ): «والليث: ضرب من العناكب يصطاد الذباب بالوثب»[3]. وقال الزمخشري (ت538هـ): «ووثب وثبة الليث: وهو جنس من العناكب يصيد الذباب»[4].

(1) الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر، ت255هـ)، كتاب الحيوان، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط1، مصر، 1943، ج5، ص412.

(2) نفسه، ط2، 1965، ج3، ص337.

(3) الجوهري (إسماعيل بن حماد، ت393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت، لبنان، 1990، مادة (ليث)، ج1، ص292.

(4) الزمخشري (جار الله محمود بن عمر، ت538هـ)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1998، مادة (ليث)، ج2، ص188.

وأما صفة الوثب في الأسد فمشتهرة اشتهارا يغني عن نقل النصوص لتأكيدها. وإذا كان الأسد والفهد كلاهما موصوفا بالوثب، فإن منزلة الأسد عند العرب أجلّ وأعظم، وربما كان الوثب في الأسد أشهر منه في غيره، فيترجح كونه هو المشبه به.

وتلك الفعال التي ذكرها الجاحظ للعنكبوت، هي فعال الأسد نفسها، مع أنه آثر تشبيهه بالفهد، ربما لخفّته، والجاحظ لم ير -فيما نحسب- الفهد وصيده، مع أنه قال: (فإنك ترى من ذلك شيئا، لم تر مثله من فهد قط)، وهي عبارة لا يلزم عنها أن الفهد مشاهد عندهم قريب منهم، فإنه قال: (وإن كان الفهد موصوفا منعوتا)، وإنما بلغه ذلك من كتب السابقين.

وقد ذكر عبد السلام محمد هارون محقق كتاب "الحيوان" خمسة مراجع رئيسة للجاحظ في مؤلَّفه هذا، أربعة منها من كلام الماضين، وواحد فقط تجلى في الخبرة الشخصية، وأكثره سماع من أشخاص يروون له[1]. وقد رأينا الأسد وصيده على الشابكة فألفيناه يماثل صيد العنكبوت.

4- تأثير الإسلام:

بعث الله خاتم أنبيائه محمدا (صلى الله عليه وسلم) بشريعة غرّاء مرضية، انبثت في الوحيين القرآن والسنة، جاءت بمفاهيم جديدة وأحكام رشيدة شملت حياة الناس اعتقادا وعبادة ومعاملة، واستعملت لكثير من هذه المفاهيم ألفاظا تألفها العرب، وهي المسماة في الفقه بالحقائق الشرعية، مثل: "الصلاة" و"الصوم"[2].

(1) ينظر: الجاحظ، كتاب الحيوان، ط2، 1965، ج1، ص18-24، (مقدمة التحقيق).

(2) ينظر: الزركشي (بدر الدين محمد بن بهادر، ت794هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، تحرير: عبد القادر عبد الله العاني، ومراجعة: عمر سليمان الأشقر، دار الصفوة، ط2، القاهرة، مصر، 1992، ج2، ص159.

ولابن فارس كلام طويل في هذا المعنى نسوق بعضه لنفاسته، قال: «كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم. فلما جاء الله جل ثناؤه بالإسلام حالت أحوال، ونسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخر بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت، فعفّى الآخِرُ الأول»[1].

ويمثّل لهذا الأمر بألفاظ زحزحت عن دلالاتها المعهودة، فيقول: «فكان مما جاء في الإسلام ذكر المؤمن والمسلم والكافر والمنافق. وأن العرب إنما عرفت المؤمن من الأمان والإيمان وهو التصديق. ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافا بها سمي المؤمن بالإطلاق مؤمنا. وكذلك الإسلام والمسلم، إنما عرفت منه إسلام الشيء، ثم جاء في الشرع من أوصافه ما جاء. وكذلك كانت لا تعرف من الكفر إلا الغطاء والستر (...) وعلى هذا سائر ما تركنا ذكره من العمرة والجهاد وسائر أبواب الفقه»[2].

يصرّح ابن فارس بأن دلالة اللفظ الإسلامي (الدلالة الشرعية) تشمل الدلالة اللغوية وزيادة، حين يقول: (ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخر بزيادات زيدت) أي أن دلالة اللفظ قد ضاقت بما زيد فيها من قيود (ملامح تمييزية)[3]، وعلى هذا أحمد مختار عمر[4].

فلفظ "المؤمن" –مثالا– حقيقته اللغوية: المصدّق مطلقا، يقول الخليل: «والإيمان: التصديق نفسه، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾ [يوسف من 17]، أي:

---

(1) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص44.

(2) نفسه، ص45،46.

(3) ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص126.

(4) ينظر: علم الدلالة، ص239.

بمصدق»[1]. أما حقيقته الشرعية فهي: المصدق بالله وملائكته وبلقائه ورسله وبالبعث[2].

وتأثير الإسلام الذي ذكرناه فرع عن سبب عامّ، قد تحسن تسميته بالتأثير الحضاري، من حيث كانت الحضارة مدعاة إليه؛ لأنها تنهض بالعلوم، والعلوم تنهض بالمصطلحات[3]، واللغة العامة من مآخذ هذه المصطلحات[4].

ففي الحضارة الإسلامية يجري على النحو والبلاغة والتفسير والفقه وأصوله والمنطق وغيرها، ما جرى في الكتاب والسنة من تطوير كثير من الألفاظ إلى مصطلحات[5]، و«للعرف الشرعي في التغير الدلالي قوة تفوق سائر الأعراف الخاصة بالعلوم أو بغيرها من المجالات»[6].

وينصّ بعض الباحثين على أن الشبه البعيد أو العلاقة اليسيرة، كاف لانتقال الدلالة[7]، وهذا منهج المجامع اللغوية في وضع المصطلحات من طريق المجاز، فمن القواعد المقررة لدى المجمع العلمي العراقي -على سبيل التمثيل- «أن المصطلح

(1) كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، مادة (أمن)، ج1، ص90.

(2) ينظر: البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، ت256هـ)، صحيح البخاري، اعتناء وتخريج الأحاديث: أبو عبد الرحمان عادل بن سعد، دار الرشيد، الجزائر، 2007، ج1، ص22.

(3) ينظر: شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما 1934-1984، مجمع اللغة العربية، ط1، مصر، 1984، ص117.

(4) ينظر: محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص138.

(5) ينظر: شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما 1934-1984، ص118-120.

(6) طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص105.

(7) ينظر: جوزيف فندريس، اللغة، ص261؛ وإبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص146؛ وأحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص238.

يوضع لأدنى علاقة أو ملابسة، فليس المفروض في المصطلح العلمي أن يستوعب كل معناه، وإلا لم يكن مصطلحا»[1].

هذه العلاقة هي الباعث على إبقاء الدال علما على مدلوله المتطور؛ لأن «التماثل الأساسي في الوظيفتين القديمة والجديدة للمدلول كان سببا في إعاقة اللغة عن ملاحقة التقدم الحضاري»[2]. ومثال ذلك لفظة "الريشة" التي كان يُقصد بها ريشة الطائر المستعملة في الكتابة في الأزمن الخوالي، وهي اليوم يراد بها آلة الكتابة عموما[3].

وطريقة الشارع في تطوير الألفاظ العربية إلى مصطلحات شرعية، استعماله الغالب لهذه الألفاظ في الدلالات الشرعية الحادثة، قال الزركشي (ت794هـ): «وأما في الشرعية والعرفية فبمعنى غلبة الاستعمال دون المعنى السابق، فإنه لم ينقل عن الشارع أنه وضع لفظ الصلاة والصوم بإزاء معانيها الشرعية، بل غلب استعمال الشارع لهذه الألفاظ بإزاء تلك المعاني حيث صارت الحقيقة اللغوية مهجورة»[4].

ويُذكر في هذا السياق: "كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية" لأبي حاتم الرازي (ت322هـ)، قال إبراهيم أنيس فيه: «يعتبر كتابه كتابا لغويا يمكن أن تتبين منه تطور هذه الألفاظ في دلالاتها، وما عرض لها من تغير أو تحول»[5]. هذه الألفاظ

(1) محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص183.

(2) ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص181.

(3) ينظر: محمد سعد محمد، في علم الدلالة، ص91.

(4) البحر المحيط في أصول الفقه، ج2، ص154،155.

(5) أبو حاتم الرازي (أحمد بن حمدان، ت322هـ)، كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، تعليق ومعارضة بالأصول: حسين بن فيض الله الهمداني اليعبري الحرازي، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط1، صنعاء، 1994، ص12.

هي «مصطلحات دينية بعضها ورد في القرآن الكريم، وبعضها ورد في الأحاديث الشريفة، وبعضها يتردد على ألسنة الفقهاء»[1].

لا شك أن هذه الأسباب –ما خلا تأثير الإسلام– متفاوتة في فعلها في اللغات؛ لتباين مستوياتها وخصائصها. وإذا كان الإسلام ذا التأثير الأكبر في تطوّر دلالات ألفاظ اللغة العربية في عصورها الزهراء، ومن بعده حراك الترجمة، فإن المجامع اللغوية العربية اليوم بالتعريب بالمجاز لا يوازيها ولا يدانيها مؤثّر.

(1) السابق، ص11.

المبحث الثالث:

مظاهر التطور الدلالي

1– اتساع الدلالة

2– ضيق الدلالة

3– انتقال الدلالة

للتطور الدلالي مظاهر[1] معدودات، نصّ عليها الباحثون في علم الدلالة، وهم – وإن كانوا مختلفين في بعضها– فإنهم متفقون على ثلاثة: 1– اتساع الدلالة (تعميم)، 2– ضيق الدلالة (تخصيص)، 3– انتقال الدلالة.

ويذهب ستيفن أولمان إلى أن الكلام في مظاهر التطور الدلالي قديم جدا يرجع إلى زمن أرسطو، فقد كان للنحاة والبلاغيين جهود في تصنيف التطورات الدلالية، ولكنها انصرفت دهورا إلى جانبه الأدبي[2] لا اللغوي.

ثم يورد تقسيمين؛ تقسيما منطقيا، وتقسيما نفسيا؛ أما الأول فأقسامه: اتساع الدلالة، وضيق الدلالة، وانتقال الدلالة. وأما الثاني فأقسامه: المشابهة بين المدلولين، والعلاقة بين المدلولين، والمشابهة بين اللفظين، والعلاقة بين اللفظين[3].

والتقسيم الأول هو التقسيم المختار لأمور:

أحدها: أنه الأجمع؛ لنهوضه على ما يمكن وجوده عقلا[4]، ولذا فهو محيط بكل الألفاظ المتطورة دلالاتها، مستوعب إياها، فلا يغادر منها لفظا إلا شمله، اللهم إلا أن تحدث دلالة، أو تبيد دلالة، وهذان – باعتبار حقيقة التطور– ليسا من التطور البتة.

الثاني: أنه الأيسر والأوجز، يقول ستيفن أولمان: «ومن مميزاتها أيضا بساطتها وسهولة تطبيقها»[5]. ويقول أحد الباحثين فيه مع أنه زاد قسما رابعا عليه: هو «أقرب

---

(1) وتسمى أيضا: ظواهر، وأعراضا، وأشكالا، وأصنافا، وقوانين.

(2) ينظر: دور الكلمة في اللغة، ص189.

(3) ينظر، نفسه، ص190–202.

(4) ينظر، نفسه، ص190،191.

(5) ينظر: نفسه، ص191.

إلى البساطة، فضلا عن كونه أقرب إلى روح العربية»(1). وأما وجازته فلأنه ذو أقسام ثلاثة، ولم نجد من أتى بذي قسمين(2).

الثالث: أنه الأشهر فيما اطلعنا عليه. فالذاكرون لأقسامه الثلاثة: (جوزيف فندريس) و(رمضان عبد التواب) و(محمد المبارك) و(أحمد محمد قدور) و(عبد الكريم محمد حسن جبل) و(دلدار غفور حمد أمين) و(عفراء رفيق منصور)(3).

والذاكرون أقسامه الثلاثة وزيادة: (بلومفيلد) و(بالمر F.R.Palmer) و(ستيفن أولمان) و(إبراهيم أنيس) و(محمود السعران) و(أحمد مختار عمر) و(هادي نهر) و(محمد علي عبد الكريم الرديني)(4).

وفي ذكر كل ما زادوه تطويل، والإيجاز أمثل، فنكتفي بمظهرين ربما كانا الأشهر بعد الثلاثة السالفة، وهما: رقي الدلالة وانحطاط الدلالة، وقد أسقطناهما من التقسيم المختار –مع أن باحثين كثيرا ضموهما إلى الثلاثة؛ لأمور:

---

(1) محمد سعد محمد، في علم الدلالة، ص100.

(2) قد يكون تقسيم التطور الدلالي إلى رقي وانحطاط فقط، تقسيما معتمدا مع أنه غير حاصر، ولكنا لم نجد قائلا به ولا داعيا إليه.

(3) ينظر: جوزيف فندريس، اللغة، ص256؛ ورمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص114–119؛ ومحمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص218–223؛ وأحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص391،392؛ وعبد الكريم محمد حسن جبل، في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، ص34؛ ودلدار غفور حمد أمين، البحث الدلالي في المعجمات الفقهية المتخصصة، دار دجلة، ط1، الأردن، 2007، ص145–148؛ وعفراء رفيق منصور، التطور الدلالي لدى شعراء البلاط الحمداني، ص14.

(4) ينظر: بالمر، علم الدلالة، ص12؛ وستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص190–202؛ وإبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص152–167؛ ومحمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت)، ص280–286؛ وأحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص243–250؛ وهادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007، ص620–627؛ ومحمد علي عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام، عالم الكتب، ط1، بيروت، لبنان، 2002، ص259–262.

أحدها: أن معيار الحكم فيهما يرتدّ إلى قيم الجماعة اللغوية، قال إبراهيم أنيس: «وكثيرا ما يصيب الدلالة بعض الانهيار أو الضعف، فنراها تفقد شيئا من أثرها في الأذهان، أو تفقد مكانتها بين الألفاظ التي تنال من المجتمع الاحترام والتقدير»[1].

وقال باحث آخر في شأن انحطاط الدلالة: «ويعتبر هذا النوع من التغير نسبيا لأنه يختلف من عصر إلى عصر، ومن مجتمع إلى آخر بحسب اختلاف مقاييس القيم، إذ أن ما يعتبر حقيرا في مجتمع قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر»[2]. ويصرح طاهر سليمان حمودة بهذا أيضا في حديثه عن رقي الدلالة بقوله: «وهو تحوّل يرتبط بالقيم الاجتماعية»[3].

الثاني: أن معيار الحكم فيهما قد ينصرف إلى دلالة اللفظ الثانوية (الإضافية أو العرَضية) لا دلالته الأساسية. يقول بعض الباحثين: «وكلمة "حاجب" التي كانت تدل على مقام رئيس الوزراء في الدولة الأندلسية، ولكنها تدل الآن على البواب»[4].

فيلاحظ هنا أن دلالة "الحاجب" الأساسية لم تتغير، وهي: من يمتهن الحجابة، أو من يحجب عن غيره مطلقا، سواء أكان المحجوب عنه خليفة أم أميرا أم أهل بيت أم عينا أم غير هؤلاء، وهي صفة لا يستبين المراد منها إلا بإضافتها، فيقال: حاجب العين وحاجب الأمير[5]، وقد أغنت أيضا غلبة استعمالها في البوّاب بعدئذ غناء المضاف إليه[6].

(1) دلالة الألفاظ، ص156.

(2) محمد بن علي الجيلاني الشتيوي، التغير الدلالي وأثره في فهم النص القرآني، ص74.

(3) دراسة المعنى عند الأصوليين، ص191.

(4) محمد علي عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام، ص261.

(5) ينظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج1، ص107.

(6) ينظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، (حَجَبَ)، ص156.

والذي تطور في لفظة "الحاجب" دلالتها الثانوية، فقد كانت تدلّ على ذي الجاه العالي والأمر النافذ، على المكين الأمين المقرّب لدى الخليفة، ثم صارت تدل –في نظرهم– على طالب الفلوس من أصيحاب الحرف الدنية والمهن الوضيعة، كالحياكة والحجامة في القرون الخالية.

قال أحمد مختار عمر: «وقد عرّف (Nida) هذا النوع من المعنى (المعنى الأساسي) بأنه المعنى المتصل بالوحدة المعجمية حينما ترد في أقل سياق، أي حينما ترد منفردة»[1]. ثم يقول في تعريف الدلالة الثانوية: «وهو المعنى الذي يملكه اللفظ عن طريق ما يشير إليه جانب معناه التصوري الخالص، وهذا النوع من المعنى زائد على المعنى الأساسي وليس له صفة الثبوت والشمول، وإنما يتغير بتغير الثقافة أو الزمن أو الخبرة»[2].

الثالث: أن كثيرا من الألفاظ المتطورة دلالاتها برُقيّ أو انحطاط، يمكن أن تصنّف في انتقال الدلالة. وأبعد من هذا عدُّ أحمد مختار عمر المظهرين من أشكال انتقال الدلالة[3]. ومثال ذلك لفظة "الأفْن" التي كانت تعني: قلة لبن الناقة، ثم قيل: أُفِنَ الرجل، إذا كان ناقص عقل[4]؛ أي صارت تعني قلة العقل.

ففي القسمة المنطقية يصنّف هذا التطور في "انتقال الدلالة" –كما سيتبيّن لاحقا– وباعتبار قيم الجماعة اللغوية يصنّف في "انحطاط الدلالة"، وهو ما صرّح به محمد علي عبد الكريم الرديني فذكر اللفظة ودلالتيها مثالا على انتقال الدلالة، ثم ذكر اللفظة

---

(1) علم الدلالة، ص37. منقول عن: Componential Analysis of Meaning، ص130.

(2) نفسه، ص37.

(3) علم الدلالة، ص248.

(4) ينظر: ابن دريد، كتاب جمهرة اللغة، ج3، ص1256.

نفسها مثالا على انحطاط الدلالة، حيث قال: «فكلمة "الأفن" السابقة قد انتقلت إلى معنى نقص العقل، وهو أمر معيب عند الجماعة»[1].

وتصنيف التطور الدلالي في مظهرين مختلفين من تقسيم واحد، غير جائز، ولا يحصل إلا إذا نهض التقسيم الواحد على اعتبارات عدّة، وهو مما لا تصح به القسمة[2].

الرابع: أن تصنيف التطور الدلالي في أحد هذين المظهرين لا يستوعب جميع الألفاظ المتطورة دلالاتها كما أسلفنا؛ لأن من التطور الدلالي ما دلالتاه من منزلة اجتماعية واحدة، فلا رقي ولا انحطاط. وربما كان كثير من هذين النوعين ألفاظا اتسعت دلالاتها أو ضاقت، قال ابن فارس: «ويقال لأصحاب عيسى عليه السلام الحواريّون (...) هذا هو الأصل، ثم قيل لكل ناصر حواريّ»[3]. وكون القسمة غير جامعة، مما يفسدها أيضا[4].

1- اتســـاع الدلالة:

هو «أن يصبح عدد ما تشير إليه الكلمة أكثر من السابق، أو يصبح مجال استعمالها أوسع من قبل»[5]. فتوسيع الدلالة إذن هو: الانتقال باللفظ من دلالته المعهودة إلى دلالة أعم وأوسع[6].

(1) فصول في علم اللغة العام، ص261.
(2) ينظر: محمد رضا المظفر، المنطق، دار التعارف للمطبوعات، ط3، 2006، ص109.
(3) معجم مقاييس اللغة، مادة (حور)، ج2، ص116.
(4) ينظر: محمد رضا المظفر، المنطق، ص110.
(5) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص243.
(6) ينظر: محمد سعد محمد، في علم الدلالة، ص101.

ومرجع ذلك الاتساعِ إلى سقوط بعض الملامح التمييزية من دلالة اللفظ(1)، مثل: "النُّجْعَة" و"المَنيحَة"، اللتين يقول فيهما ابن دريد: «النجعة طلب الغيث، ثم كثر ذلك فصار كل طلب انتجاعا. والمنيحة أصلها أن يعطي الرجل الرجلَ الناقةَ أو الشاة فيشرب لبنها ويجتز وبرها وصوفها، ثم كثر ذلك فصار كل عطية منيحة»(2).

وبعبارة رياضية:

- الدلالة القديمة: النُّجعة = طلب + الغيث.

الدلالة الجديدة: النجعة = طلب.

- الدلالة القديمة: المنيحة = عطية + لبن ناقة وصوفها.

الدلالة الجديدة: المنيحة = عطية(3).

ويرد إبراهيم أنيس اتساع دلالات بعض الألفاظ إلى ما ركز في طباع الناس من إيثار اليسر، فيقول: «وهم لذلك قد ينتقلون بالدلالة الخاصة إلى الدلالة العامة إيثارا للتيسير على أنفسهم، والتماسا لأيسر السبل في خطابهم»(4).

فهذه العلة –كما يرى إبراهيم أنيس– ليست علّة لجميع الألفاظ التي اتسعت دلالاتها، ومثال ذلك لفظة "المنيحة" التي يقرب أن تكون العلة فيها التوسُّع في الكلام على جهة التشبيه، كأن يسأل رجل رجلا منيحة ينتفع بلبنها، فيعطيه شيئا آخر نافعا، حتى إذا كثر هذا الفعل قامت "المنيحة" مقام اسم الشيء المعطى. أو يطلق الواهب أو

(1) ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص245.

(2) كتاب جمهرة اللغة، ج3، ص1255.

(3) لا نقطع بأمثال هذه الأقوال المسوقة، فذلك محتاج إلى بحث وتنقيب، وإنما ننقلها على سبيل التمثيل معزوة إلى أصحابها.

(4) دلالة الألفاظ، ص155.

الموهوب له على ذاك الشيء اسم "المنيحة" على سبيل التجوّز تشبيها له بها. وليس هذا النوع من باب "انتقال الدلالة" كما سيظهر.

ويرى إبراهيم أنيس أن «تعميم الدلالات أقل شيوعا في اللغات من تخصيصها، وأقل أثرا في تطور الدلالات وتغيرها»[1]. وقال أحمد محمد قدور: «ولسنا ندري علام استند أنيس في إطلاق هذا الحكم الذي نرى خلافه»[2]؛ وذلك أنه لم يبين سنده فيه، أخبرٌ سقط إليه، أم نتيجة دراسة بلغته، أم محصّلة نظر؟ ونظن أنه بنى حكمه هذا على أمرين: أحدهما عرفي، وهو ما عُرِف من ولوع ذوي الأحلام والنهى باستعمال الألفاظ العامة، وأن الشعوب جلّها ترقى وتسمو عقولها على مر العصور.

والآخر نظري، وملخّصه ارتباط ذهن المرء بما يؤثر استعماله من ألفاظ. قال إبراهيم أنيس: «فالفلاسفة وأصحاب العقول الكبيرة هم وحدهم المشغوفون بتلك الألفاظ الكلية في تفكيرهم وتأملاتهم. وعلى قدر ما يصيب الذهن من رقي يكون استعداده لتقبل تلك الدلالات الكلية، وحرصه على التعامل بها»[3].

ومخالفة أحمد محمد قدور له كانت للعلة نفسها التي جعلها إبراهيم أنيس لبعض ما اتسعت دلالاته، وهي طلب اليسر والجنوح له، ولكن أحمد محمد قدور غلّبها في السوقة –وهم الجمهور– على تطلّب الدقيق وتلمّس الخاص[4].

---

(1) السابق ص154.

(2) مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، ص302.

(3) دلالة الألفاظ، ص153؛ وجوزيف فندريس، اللغة، ص257.

(4) ينظر: مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، ص302.

2- ضيــق الدلالة:

هو «أن يقتصر مدلول الكلمة على أشياء تقل في عددها عما كانت عليه الكلمة في الأصل إلى حد ملحوظ»[1]. فتضييق الدلالة إذن هو «تضييق مجال استخدام الدلالة الأولى، والخروج بها من معنى عام إلى معنى خاص»[2]. ويقول السيوطي معرفا العام المخصوص: «هو ما وضع في الأصل عامّا، ثم خص في الاستعمال ببعض أفراده»[3].

ونستطيع أن نظفر بتعريف لا يخلو من الوجازة، وهو أن ضيق الدلالة: هو دلالة اللفظ بنفسه على بعض ما كان يدل عليه. واحترزنا بقولنا: "بنفسه" عما يدلّ على ذلك بالقرائن. والدلالة تضيق نتيجة «إضافة بعض الملامح التمييزية للفظ، فكلما زادت الملامح لشيء ما قل عدد أفراده»[4]. فالإنسان «إذا وثق من أن محدثه قادر على فهمه، أعفى نفسه من استعمال اللفظ الدقيق المحدد، واكتفى بالتقريب العام»[5].

ووثوقه هذا مرتد إلى علمه بقرائن الحال المكتنفة لحديثه، التي تغنيه عن استعمال اللفظ الخاص، «فعندما يطلب من الفتاة الفلاحة أن تدخل "البهائم" لم تتردد لحظة واحدة في كون المقصود بها البقر الذي لا يزال في الحقل (...) وبالطبع لو تكلم الراعي أو الحوذي عن "البهائم" كان المقصود بها في الحالة الأولى الأغنام، وفي الثانية الخيل»[6].

---

(1) محمد سعد محمد، في علم الدلالة، ص104.

(2) محمد علي عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام، ص259.

(3) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص427.

(4) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص246؛ وفوزي عيسى ورانيا فوزي عيسى، علم الدلالة النظرية والتطبيق، ص241.

(5) جوزيف فندريس، اللغة، ص257.

(6) نفسه، ص257.

ومثال ضيق الدلالة لفظة "الأحرش"؛ الصفة الغالبة، قال ابن فارس: «(حرش) الحاء والراء والشين أصل واحد يرجع إليه فروع الباب، وهو الأثر والتحزيز (...) ولذلك يسمون الدينار أحرش؛ لأن فيه خشونة، ويسمون الضبّ أحرش؛ لأن في جلده خشونة وتحزيزا»[1].

وبعبارة رياضية:

- الدلالة القديمة: الأحرش = كل خشن محزّز.

الدلالة الجديدة: الأحرش = الدينار والضبّ.

وذكر أحمد محمد قدور لضيق الدلالة عللا، أقربها لمثالنا المورد ما جاء في قوله: «ويمكن أن يفسَّر بأنه نتيجة لشيوع نوع واحد من مجموعة من الأشياء أو الأمور التي تدل عليها الكلمة»[2]. ويلزم عن هذا أن الضب والدينار كانا شائعين في العصر الخالي، غالبين لكل أحرش سواهما، فأما الضب ففي فجر الإسلام وقبله، وأما الدينار ففي ضحاه وظهره. قال جوزيف فندريس: «وإذا كان في وسع التغيرات المعنوية أن تعرفنا بالسكيولوجية، فإنها ليست أقل قدرة على تعريفنا بظروف الشعوب الاجتماعية»[3].

وقد ذكرنا آنفا أن إبراهيم أنيس يرى أن ضيق الدلالة أكثر في اللغات من اتساعها، وهو رأي قوم آخرين من قبله ومن بعده أيضا، قال السيوطي: «مثاله عزيز»[4]؛ وذلك لأنه نفى الألفاظ الإسلامية –وهي كثيرة– من هذا الضرب، إذ كان حديثه فيما خصصته اللغة فقط، حيث قال: «فإن كان هذا التخصيص من اللغة صلح أن

---

(1) معجم مقاييس اللغة، ج2، ص39.

(2) مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، ص300.

(3) اللغة، ص268.

(4) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص427.

يكون مثالا فيه، وإن كان من الشرع لم يصلح؛ لأن الكلام فيما خصته اللغة لا الشرع»[1].

وقال طاهر سليمان حمودة: «والاتجاه نحو التضييق يبدوا (كذا) أكثر في اللغات من الاتجاه المعاكس نحو التعميم»[2]. ثم ذكر أن جوزيف فندريس يقول بهذا القول، ولكننا لم نجده يصرح به، وإنما أشار بعض كلامه إلى اختياره، وهو قوله بعد حديثه عن تخصيص الدلالة: «أندر من ذلك حالة التعميم، وإن كانت موجودة أيضا»[3].

وعلى هذا صاحبا كتاب "علم الدلالة؛ النظرية والتطبيق" اللذان قالا: «وهذا العنصر كثير الشيوع في اللغات»[4].

وقد خالف أحمد مختار عمر هؤلاء، إذ رأى أن المظهرين سواء، ولم يعقّب بالدليل، وهذا قوله بحروفه: «ويعدّ هذا الشكل (توسيع المعنى) على قدم المساواة في الأهمية مع الشكل الآتي (تضييق المعنى)، وإن كان الدكتور إبراهيم أنيس يرى أن تعميم الدلالات أقل شيوعا في اللغات من تخصيصها»[5].

3- انتقال الدلالة[6]:

هو «انتقال اللفظ من الدلالة على شيء في مجال ما، إلى الدلالة على شيء آخر في مجال غيره، وذلك لوجود علاقة أو ملمح مشترك بينهما سوّغا هذا الانتقال»[7]. ويراد هنا بتغيير المجال تغيير الحقل الدلالي الذي كان ينتمي إليه اللفظ. وليس هذا

(1) السابق.
(2) دراسة المعنى عند الأصوليين، ص195.
(3) اللغة، ص258.
(4) فوزي عيسى ورانيا فوزي عيسى، ص241.
(5) علم الدلالة، ص243.
(6) ويسمى أيضا: النقل، والتطور بالمجاز، وتغيير مجال الاستعمال، والتحول المجازي.
(7) عبد الكريم محمد حسن جبل، في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، ص242.

بلازم دائما؛ فقد لا يخرج اللفظ عن حقله الدلالي، وربما ما يعده بعضهم خروجا لا يعده آخرون كذلك؛ ومرد هذا إلى مدى قرب الحقلين، وإلى اختلاف الباحثين في تصنيف الحقول الدلالية، وإلى طبيعة الألفاظ نفسها(1).

ومثال ما لم يخرج عن حقله الدلالي لفظة "الثُّنَّة"، قال ابن فارس فيها: «(ثن) الثاء والنون أصل واحد، وهو نبات من شعر أو غيره. فأما الشعر فالثُّنّة الشعر المشرف على رسغ الدابة من خلف (...) فأما الثُّنّة فما دون السرّة من أسفل البطن من الدابة، ولعله بشعيرات يكون ثمّة»(2) فكلتا الدلالتين مِن خَلق الدابّة.

وثم فارقٌ آخر بين انتقال الدلالة وبين اتساعها وضيقها، وهو أن في انتقال الدلالة «يتعادل المعنيان»(3)، أي أن «المعنى الجديد هنا ليس أخص من القديم ولا أعم، بل هو مساو له»(4).

وينقل أحمد مختار عمر عن أرلوتو (Arlotto) أنه يرى أن انتقال الدلالة ما كان مقصودا إليه لغرض أدبي غالبا(5). فكأنه يقصد ما كان أصله قائما على الغرض الأدبي، وذلك أن علم الدلالة «يخص بالدرس تلك الألفاظ التي تحولت دلالاتها الاستعارية أو المجازية إلى دلالات حقيقية تكون جزءا من الرصيد اللغوي العام الذي لا يبغي به قائله غرضا بلاغيا»(6). وقد بيّنا هذا آنفا من غير أن نحكم بغلبه على ما سواه؛ لأن ذلك محتاج إلى دليل.

---

(1) ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص86،87.

(2) معجم مقاييس اللغة، ج1، ص370.

(3) جوزيف فندريس، اللغة، ص256.

(4) أحمد محمد قدور، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، ص394؛ ومبادئ اللسانيات، ص392.

(5) ينظر: علم الدلالة، ص247. منقول عن: جوزيف فندريس، اللغة، ص180.

(6) عبد الكريم محمد حسن جبل، في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، ص243.

وقال جوزيف فندريس: «ولسنا في حاجة إلى القول بأن الاتساع والتضييق ينشآن من الانتقال في أغلب الأحيان»[1]. وقد رأينا سابقا كيف اتسعت دلالة "المنيحة" بالتشبيه، إذ تتسع دلالة اللفظ إذا شُبِّه بما انطوى على بعض ملامحه التمييزية، وتضيق دلالته إذا شبّه بما اشتمل على ملامحه التمييزية وعلى غيرها معها.

ومع أن المجاز هو سبيل انتقال الدلالة، فلا منافاة بين قيام التطور الدلالي على مجاز وبين انتمائه إلى اتساع الدلالة أو ضيقها، وذلك أننا –زيادة على ما قدمنا– لا نجد في الانتقال الدلالي سقوطا لبعض الملامح التمييزية أو إضافة عليها، وبل نجد تغييرا لها، مثل لفظة "الظعينة"، التي يقول فيها ابن دريد: «والظعينة أصلها المرأة في الهودج، ثم صار البعير ظعينة والهودج ظعينة»[2]. وهذا مجلاها[3]:

1- الظعينة (الزوجة) = أنثى + بالغة + متزوجة

2- الظعينة (الراحلة) = من الإبل + الصالح للأسفار والأحمال

3- الظعينة (الهودج) = أداة ذات قبة + توضع على ظهر الجمل + لتركب فيها النساء

3-1- أقسام انتقال الدلالة:

يقسَّم "انتقال الدلالة" –باعتبار العلاقة بين الدلالتين القديمة والحديثة– إلى[4]:

أ – انتقال بالاستعارة: حين تكون العلاقة بين الدلالتين هي المشابهة.

ب – انتقال بالمجاز المرسل: حين تكون العلاقة بين الدلالتين غير المشابهة.

---

(1) اللغة، ص256.

(2) كتاب جمهرة اللغة، ج3، ص1256.

(3) ينظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، (ظَعَنَ، رَحَل، هَدَجَ)، ص576،334،976.

(4) ينظر: عبد الكريم محمد حسن جبل، في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، ص242.

وتنوع "انتقال الدلالة" واشتماله على المجاز بعلاقاته الكثيرة، صيّراه عند أحمد مختار عمر أهم مظاهر التطور الدلالي[1].

ومثال "انتقال الدلالة" لشَبه: أسماء بروج السماء. قال أبو هلال العسكري (ت395هـ): «الحمل، والثور، والجوزاء، والسَّرطان، والأسد، والسُّنبلة، والميزان، والعقرب، والقوس، والجدي، والدَّلو، والحوت (...) وإنَّما سمّيتْ بهذه الأشياء لشبهها بها»[2]. وقال ابن سيدة (ت458هـ): «والجَدْي من النجوم جَدْيان: أحدهما الذي يدور مع بنات نعش، والآخر الذي بلزْق الدلو (...) وكلاهما على التشبيه بالجدي في مرآة العين»[3].

وقال محمد الطاهر بن عاشور أحد مفسري هذا العصر: «وأطلق البرج على بقعة معينة من سمت طائفة من النجوم غير السيارة (وتسمى النجوم الثوابت) متجمع بعضها بقرب بعض على أبعاد بينها لا تتغير فيما يشاهد من الجو، فتلك الطائفة تكون بشكل واحد يشابه نقطا لو خططت بينها خطوط لخرج منها شبه صورة حيوان أو آلة، سموا باسمها تلك النجوم المشابهة لهيئتها»[4].

وقد نظرنا في بعض صور هذه الأبراج على الشابكة وقد خط بين نجومها خطوط لإيضاح أشباح الأشياء المذكورة، فوجدنا الشبه بعيدا، فلربما كان الأمر كما قيل: الشبه القليل كاف للاستعارة. غير أنه لو أراد امرؤ رسم أشياء أخرى بوصل نجومها المتناثرات بخطوط، لما وجد عناء في ذلك، إذ ليس فيها ما يرجّح هيئة دون أخرى.

---

(1) ينظر: علم الدلالة، ص249.

(2) أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله، ت395هـ)، كتاب التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، تحقيق: عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط2، دمشق، 1996، ص257.

(3) ابن سيدة (أبو الحسن علي بن إسماعيل، ت458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق: محمد علي النجار، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ط1، 1973، مادة (جدي)، ج7، ص348.

(4) محمد الطاهر ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ج14، ص28.

ولا نعلم يقينا آلعرب هي من سمّت هذه الأسماء لِما رأت في البروج من شبه، أم أمة غيرها ثم اقتبستها العرب منها؟ قال الطاهر بن عاشور في ذلك: «وأول من رسم هذه الرسوم الكلدانيون، ثم انتقل علمهم إلى بقية الأمم، ومنهم العرب، فعرفوها وضبطوها وسموها بلغتهم»[1].

ومع التسليم بصحة هذا المذهب فإن قوله: (فضبطوها وسمّوها بلغتهم) يحتمل أنهم ترجموا أسماءها إلى العربية، ويحتمل أنهم استبدلوا بها ما رأوا أن مسمّاه أحكى لما تراءى لهم، ولكن لحن قوله يقرّب الأوّل. ويرى عبد الحق فاضل أن المصريين والأكديين اقتبسوا معارفهم الفلكية الأولى من العرب الأقدمين[2]، وربما كانت أسماء البروج من جملتها.

وقد وردت لفظة "البروج" في القرآن الكريم المنزل بلسانهم، ولكن المؤرخ جواد علي ينقل عن المستشرق كارلو نالينو: «أن ما ورد في القرآن الكريم عن "البروج"، وكذلك ما ورد في الخطبة المنسوبة إلى قس بن ساعدة الإيادي من قوله: (وسماء ذات أبراج) لا يعني بالضرورة وقوف الجاهليين على البروج الاثني عشر، وأخذهم بهذه النظرية الفلكية، وذلك لأمور ذكرها، وحجج أوردها.

وفي جملتها أن أسماء كل البروج ما عدا الجوزاء مترجمة من أسمائها اليونانية والسريانية (...) ولهذا ذهب إلى أن ما ورد في القرآن عن البروج، لا يراد به الصور المعروفة الموجودة عند اليونانيين والتي وقف عليها العرب في عصور الترجمة، وإنما هي مجرد نجوم»[3].

---

(1) السابق، ص29.

(2) ينظر: عبد الحق فاضل، العرب أول الفلكيين، مجلة اللسان العربي، المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي، جامعة الدول العربية، الرباط، المغرب الأقصى، 1968، العدد6، ص68.

(3) جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ط2، 1993، ج8، ص427،428.

والفصل في هذه المسألة محتاج إلى تنقيب وتفتيش وعرض ونقد، لا جرم يضيق بها هذا البحث.

ومثال انتقال الدلالة لغير شبه، ما ذكره ابن دريد في قوله: «والوغى: اختلاط الأصوات في الحرب، ثم كثر ذلك حتى صارت الحرب وغى (...) والغيث: المطر، ثم صار ما نبت بالغيث غيثا، يقال: أصابنا غيث ورعينا الغيث (...) والعقيقة: الشعر الذي يخرج على الولد من بطن أمّه، ثم صار ما يذبح عند حلق ذلك الشعر عقيقة»[1].

والعلاقة في "الوغى" علاقة اشتمالية؛ فقد انتقلت دلالتها من الحرب إلى بعض ما اشتملت عليه. وفي "الغيث" علاقة سببية؛ لأن دلالتها انتقلت من ماء السماء إلى ما وجد بسببه. والعلاقة في "العقيقة" علاقة لزومية؛ وذلك للزوم الذبح حلق الشعر.

والعلاقات في المجاز المرسل المقصود هنا كثيرة، تضارع تلك التي تعارف عليها البلاغيون. قال السيوطي: «أنواعه كثيرة»[2].

إذن المجاز بدلالته الجامعة للاستعارة مسلك فسيح، له شُعَبٌ كثيرة، متَيَسِّرٌ للمبدعين وغير المبدعين، ولكن الحُكم عليه بأنه أوسع مسالك التطور الدلالي دون مظهرَي اتساع الدلالة وضيقها، غير مُسلَّم به؛ لكونه رجما بالغيب واتباعا للظنون، وإنما القول الفصل للدراسة والبحث والاستقراء والإحصاء.

(1) كتاب جمهرة اللغة، ج3، ص1255،1256.

(2) السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر، ت911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق وتخريج الأحاديث مع الحكم: شعيب الأرنؤوط، والاعتناء والتعليق: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، دمشق، سوريا، 2008، ص495.

الفصل الثاني:

مظاهر التطور الدلالي

في "مقاييس اللغة"

المبحث الأول: اتساع الدلالة في "مقاييس اللغة"

المبحث الثاني: ضيق الدلالة في "مقاييس اللغة"

المبحث الثالث: انتقال الدلالة في "مقاييس اللغة"

إن الوقوف على تاريخ دلالات الألفاظ أمر في غاية الصعوبة، وخصوصا الألفاظ القديمة؛ لقدم العهد وقلة النصوص. قال إبراهيم أنيس من كلام له نفيس: «وقولنا إن "الرطانة" بمعنى الكلام بالأعجمية قد انحدرت من "الرطانة" بمعنى الإبل مجتمعة، لا يعدو أن يكون فرضا ترجّحه الصلة الملحوظة بين الدلالتين. وليس لدينا أدلة قاطعة على هذه الصلة تؤكدّ لنا هذا الفرض بما لا يدع مجالا للشك؛ لأن تاريخ الألفاظ غامض، والملابسات التاريخية في تطور دلالاتها قد نسيت، وأصبح من العسير الاستدلال عليها»(1).

ولو أجمع اللغويون على القول بتطور دلالة لفظ، ما أفاد إجماعهم اليقين؛ لأنه غير معصوم، ولذلك لا يُحفَل به إذا قام الدليل على خلافه. قال الجاحظ: «وبعد هذا فاعرف مواضع الشّكّ وحالاتها الموجبة له؛ لتعرف بها مواضع اليقين والحالات الموجبة له، وتعلّم الشك في المشكوك فيه تعلّما، فلو لم يكن في ذلك إلا تعرُّف التوقُّف ثم التثبُّت، لقد كان ذلك ممّا يُحتاج إليه»(2).

وليس في طرح أقوالهم طعن في أمانتهم وهم الثقات الأثبات العدول، إذ ليس التطور الدلاليّ خبرا يُرجع في صحته إلى عدالة الناقلين، وإنما هو أمر يدرك بالنظر في النصوص نظرة استقرائية تاريخية مقارنة.

وأما ما لم يقم الدليل عليه فإننا رجحّنا ما يذهب إليه أكثر اللغويين؛ لأن أقوال أهل اللغة وأئمتها معتبرة. وقد قال ابن جني (ت392هــ) نحو هذا الكلام في: "باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة"(3). ونظير معرفة التطور الدلالي معرفةُ دلالة اللفظ الحقيقية ودلالته المجازية الميتة، وفي هذا يُرجع إلى أقوال أهل العلم

(1) دلالة الألفاظ، ص163.

(2) كتاب الحيوان، ط2، 1967، ج6، ص35.

(3) ينظر: ابن جنّي (أبو الفتح عثمان، ت392هــ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط2، مصر، 1952، ج1، ص189،190.

للترجيح لا للاستيقان. قال السيوطي: «وقال الإمام وأتباعه: الفرق بين الحقيقة والمجاز إما أن يقع بالتنصيص أو بالاستدلال. أمَّا التَّنصيص فمن وجهين: أحدهما أن يقول الواضِع: هذا حقيقة وذاك مجاز، أو يقول ذلك أئمة اللغة. قال الصفيّ الهندي: لأن الظاهر أنهم لم يقولوا ذلك إلا عن ثقة. والثاني أن يقول الواضع: هذا حقيقة أو هذا مجاز فيثبُت بهذا أحدهما، وهو ما نص عليه. وأما الاستدلال فبالعلامات، فمن علامات الحقيقة تبادر الذهن إلى فهم المعنى، والعراء عن القرينة»(1).

وسنسوق في قابل الصفحات ألفاظا منتقاة من "مقاييس اللغة"، ذُكر أن دلالاتها قد تطورت. واخترناها دون سواها مما أومئ إلى تطور دلالته؛ لورودها في الشعر العربي القديم وفي أكثر المعجمات؛ ابتغاء التحقيق والتصديق.

والمنهج العام في هذا الجزء التطبيقي يجري –غالبا– على هذا النحو:

- عرض قول ابن فارس الذي ذكر فيه تطور دلالة اللفظة، من "مقاييس اللغة".
- شرح القول، وبيان الطريقة التي عَبَّر بها عن التطور الدلالي، وأمثلة ذلك من "مقاييس اللغة".
- عرض أقوال اللغويين الموافقة والمخالفة وشرحُها.
- إيراد الشواهد مرتبة تاريخا؛ نقدا لأقوالهم في دلالة اللفظ وتطورها.
- شرح مواضع الاستشهاد منها بنقلٍ من الشرّاح أو بنظر في السياق.
- عرض محصول النظر في الشواهد، والقول الراجح في اللفظة المدروسة.

(1) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص363.

وأكثر مصادر الشواهد الشعرية المعتمد عليها "الأصمعيات" و"المفضليات"، وهما من أوثق مصادر الشعر القديم. واستندنا في ترتيب الشعراء على تأريخ خير الدين الزركلي لوفياتهم؛ إذ لا نعرف متى قالوا قصائدهم كي نرتّب الشواهد وفاقها.

واستعملنا للبحث عن الألفاظ المنتقاة في المصادر والمدونات، ولغير ذلك من مطالب البحث، برنامج **المكتبة الشاملة**، سيرا على طريق البحوث العلمية العصرية المفيدة من التكنولوجيا. وعلى المدونات الإلكترونية تنهض مشاريع عظام، كمشروع "الذخيرة اللغوية العربية"(1).

وقد سبقَ إلى الإفادة من المكتبة الشاملة لدراسة تطور دلالات الألفاظ، الأستاذ الدكتور محمد حسن عبد العزيز، عضو لجنة المعجم التاريخي باتحاد المجامع، وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي قال: «وقد استعنت –في أثناء إعدادي للنماذج الثمانية التي قدّمتها في هذا الكتاب– بنوعين من الإصدارات المتوافرة والمعالجة إلكترونيا. الأول: تمّ إدخاله على قاعدة بيانات تُخدِّم على برنامج تصفّح يوفر مطالب متعددة للبحث في هذه القاعدة (...) وقد اقتصرت من هذا النوع على: المكتبة الشاملة– الإصدار الثالث، والموسوعة الشعرية– الإصدار الثالث»(2).

وقال أيضا: إن «ظاهرة تطور المعاني في المعجم العربي لم تحظ بما تستحقه من دراسات تحليلية وإحصائية، وهي بلا شك مسألة يصعب التصدي لها دون اللجوء إلى إمكانيات الحاسوب الذي يُستخدم لتخزين وتحليل الكم الهائل من النصوص اللازمة لتحقيق هذه المهمة»(3).

---

(1) ينظر: محمد حسن عبد العزيز، المعجم التاريخي للغة العربية وثائق ونماذج، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، مصر، القاهرة، 2008، ص205،206.

(2) نفسه، ص408.

(3) نفسه، ص406.

المبحث الأول:

اتساع الدلالة

في "مقاييس اللغة"

1- اتساع دلالة "الأسير"

2- اتساع دلالة "الثكل"

1- اتساع دلالة "الأَسِيــر":

قال ابن فارس في "مقاييس اللغة": «(أسر) الهمزة والسين والراء أصل واحد، وقياس مطرد، وهو الحبس، وهو الإمساك. من ذلك الأسير، وكانوا يشدونه بالقِدّ وهو الإسار، فسُمّي كل أخيذ وإن لم يؤسر أسيرا (...) والعرب تقول أسر قتَبه، أي شدّه»[1].

كذلك قال في "مجمل اللغة" مثل قوله في "المقاييس"[2].

شرح القول:

ردُّ ابن فارس لفظ "الأسير" إلى دلالة الإمساك والحبس، إشارة منه إلى أن تفسيره: الممسَك المحبوس؛ هذا لأن الأسير معناه المأسور، قال الجوهري: «يقال: أسرت الرجل أسرا وإسارا، فهو أسير ومأسور»[3].

وقوله: (من ذلك)، دلَّ هنا على الاشتقاق، وكثيرا ما يدل في "المقاييس" على ذلك، وربما دل على التطور الدلالي[4]؛ فإن ابن فارس لم يتقيّد في التعبير، وإنما تجوّز فيه اتكالا على السياق المبين؛ ولا مشاحة إذا كان المقصود ظاهرا.

وفي تعليله للتسمية هنا إيماءة إلى دلالة "الأسير" الأولى؛ وهي المقيّد بالإسار، حيث اشتق له اسم منه، فسموا أسيرا من كان بالإسار محبوسا. فقد كان الفعل "أسر" يعني شدّ لا حبس، وأفاد التعليلُ ذلك إذ اقترن بذكر للدلالة الحادثة، وأما إن افترق عنها فبيان لعلة التسمية فقط.

---

(1) 107/1.

(2) ينظر: (أسر) 97/1.

(3) الصحاح (أسر) 578/2.

(4) ينظر: المقاييس (جري) 448/1.

والدلالة الحادثة بيّنها ابن فارس تلويحا، بردّ الأسير إلى دلالة الحبس، وتصريحا بقوله: (فسمي كل أخيذ وإن لم يؤسر أسيرا)، وهي أوسع من الأولى؛ لذلك كان هذا تطورا دلاليا بالاتساع، وعبارته الرياضية هكذا:

- الدلالة القديمة: الأسير = الأخيذ + المقيد.

الدلالة الجديدة: الأسير = الأخيذ.

والراجح أن ابن فارس تابع غيره في هذا القول، فقد حكاه ابن السكيّت في كتابه "إصلاح المنطق" عن الأصمعي (ت216هـ)[1]، وهو من الكتب الخمسة التي صرّح ابن فارس في مقدمة معجمه "مقاييس اللغة" بأنها أكثر ما استعان به في تأليفه[2].

وقبل ابن فارس ذكره الجوهري[3]، وابن قتيبة[4] الذي أخذ عن شيوخ أخذوا عن الأصمعي[5]. ومن بعده ذكره الراغب الأصفهاني (ت502هـ)[6]، وحكاه ابن سيدة في "المخصص" عن ابن السكيت[7]، ونقله ابن منظور (ت711هـ) في "اللسان"[8] عن

---

(1) ينظر: ابن السكيت (أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ت244هـ)، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، (د.ت)، ص318.

(2) ينظر: 5/1، (مقدمة ابن فارس).

(3) ينظر: الصحاح (أسر) 578/2.

(4) ينظر: ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم، ت276هـ)، أدب الكاتب، تحقيق وتعليق الحواشي ووضع الفهارس: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981، ص63،64.

(5) هم: أبو إسحاق الزيادي، وأبو حاتم السجستاني، وأبو عثمان الجاحظ. ينظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق وشرح ونشر: السيد أحمد صقر، ص4،5، (مقدمة التحقيق).

(6) ينظر: الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد، ت502هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق وإعداد: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز، (د.ت)، مادة (أسر)، ج1، ص21.

(7) ينظر: ابن سيدة (أبو الحسن علي بن إسماعيل، ت458هـ)، المخصص، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ط1، مصر، 1898، مج12، ص97.

(8) ينظر: (أسر) 78/1.

"الصحاح"، وصرّح به الزَّبِيديّ (ت1205هـ) في "تاج العروس"[1]. وأما الخليل[2] وابن دريد[3] والأزهري[4]، فلم ينصوا إلا على الدلالة الأولى.

وأقدم من نُسب إليه هذا القول -فيما وقفنا عليه- هو الأصمعي. ولكن حكي عن شيخه أبي عمرو بن العلاء (ت154هـ)[5] شيء قريب منه، وهو قوله: «الأسارى: الذين في وَثاق، والأسرى: الذين في اليد، وإن لم يكونوا في وثاق»[6]. وهذا الفارق في الجمع مفقود في المفرد، فكلاهما جمع "أسير". قال ابن دريد: «وقد جُمع فعيل على فَعْلى وفُعالى: أسير وأسرى وأُسارى»[7]. وقال غيره: أسارى جمع الجمع[8]. وأي ذلك كان فـ"الأسير" يتناول الدلالتين.

والأصل الذي قرره ابن فارس أقرب إلى دلالة "الأسير" الثانية من دلالته الأولى؛ لأنه أصّل الحبس والإمساك، ودلالة "الأسير" الأولى هي المقيّد المربوط، وقد يُحبس المرء وهو غير مقيد. وبالنظر في الفروع التي فرّعها يظهر لنا أن لو جعل الأصلَ "الشد" الحسي والمعنوي، لكان أليق بها وأجمع لها، وهذه تجليتها:

---

(1) ينظر: الزبيدي (أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني، ت1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: إبراهيم الترزي، ومراجعة: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1972، مادة (أسر)، ج10، ص50.

(2) ينظر: العين (أسر) 68/1،69.

(3) ينظر: الجمهرة (أسر) 1065/2.

(4) ينظر: الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد، ت370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، ومراجعة: علي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (د.ت)، مادة (أسر) ج13، ص61.

(5) كان أبو عمرو بن العلاء من شيوخ الأصمعي. ينظر: الأصمعي (أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيب، ت216هـ)، اشتقاق الأسماء، تحقيق وتقديم وفهرسة: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، 1994، ص15.

(6) نشوان الحميري (ابن سعيد بن سعد، ت573هـ)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري ومطهر بن علي الإرياني ويوسف محمد بن عبد الله، دار الفكر المعاصر ودار الفكر، ط1، بيروت، لبنان/ دمشق، سورية، 1999، ج1، ص257.

(7) الجمهرة 1337/3.

(8) ينظر: اللسان (أسر) 78/1.

- الإسار: ما يُشد به[1].

- أسر قتبه: شدّه.

- الأسير: المشدود بالإسار.

- أسرة الرجل: رهطه؛ لأنه يشّتد بهم على العادي. قال ابن فارس: «لأنه يتقوى بهم»[2]. ويرجّحه أنّ «الأسرة: الدِّرع الحصينة»[3].

- الأُسْر: شدّ مجرى البول لئلا يخرج. حكى الأزهري: «وقد أخذه الحُصْرُ وأخذه الأُسْرُ شيء واحد، وهو أن يمسك ببوله فلا يبول»[4]. وقال ابن فارس في قوله تعالى: ﴿وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ﴾ [الإنسان من 28]: «ويقال: بل أراد مجرى ما يخرج من السبيلين»[5].

- الأَسْر: المفاصل؛ لأن بعضها مشدود ببعض. وقال الزمخشري (ت538هـ) في تفسير تلك الآية: «الأسر: الربط والتوثيق (...) والمعنى: شددنا توصيل عظامهم بعضها ببعض، وتوثيق مفاصلهم بالأعصاب»[6]. وقيل في تفسير الآية أقوال أخرى.

---

(1) ينظر: القاموس (الأَسْر) 343.

(2) المقاييس (أسر) 107/1.

(3) التهذيب (أسر) 60/13.

(4) نفسه (حصر) 231/4،232.

(5) المقاييس (أسر) 107/1.

(6) الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمد بن عمر، ت538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوَّض، بمشاركة: فتحي عبد الرحمان أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 1998، ج6، ص284.

والأصول مما كان ابن فارس يستند إليه في تضعيف الأقوال وتصحيحها، «فما كان من هذه التفسيرات أقرب إلى الدلالة المحورية لجذر الاستعمال المعالَج، فهو الأصحُّ، والأقمن بالتسليم به»[1].

وإذا كانت دلالة "الأسير" الثانية معلومة عند الأئمة الذين نصّوا على الدلالتين؛ لشيوعها في أعصارهم. فمن أين علموا الدلالة الأولى؟

نحسب أنهم علموها من طريقين، أما الأول فهو الشواهد التي بَلغتهم محتملةً لفظة "الأسير" بدلالة الأخيذ المقيّد، والشواهد عمدة اللغويين أبدا في استنباط دلالات الألفاظ، وأما الثاني فهو الاشتقاق، وكان ابن فارس رأسا فيه، ومع أنه أصّل "الحبس" لا "الشد" و"الشد" للدلالة الأولى أقرب، فإن لفظ "الأسير" بدلالته الأولى داخل في حوزة "الحبس" غير بعيد عنه؛ وذلك لأن المقيّد محبوس عن أمواله وأهليه.

وقبل ابن فارس كان الأصمعي من أوائل المصنفين في الاشتقاق[2]؛ مع ما له في الشعر من رواية ودراية؛ من أجل ذلك نرى أن الأصمعي أدرك الدلالة الأولى من الشواهد والاشتقاق معا، وكان ابن فارس محتذيا عن بيّنة.

الشواهد:

لم نجد شواهد على مجيء "الأسير" بدلالة الأخيذ غير المقيّد، أو المحبوس في حبس من غير تقييد. ووجدنا شواهد على وروده بدلالة الأخيذ المقيّد، وهذه بعضها من

---

(1) عبد الكريم محمد حسن جبل، الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة دراسة تحليلية نقدية، دار الفكر، ط1، دمشق، سورية، 2003، ص85.

(2) ينظر: الأصمعي، اشتقاق الأسماء، ص46.

"المفضليات" و"الأصمعيات" و"جمهرة أشعار العرب"، مرتبة في التاريخ بحسب تأريخ خير الدين الزركلي لوفيات أصحابها(1):

- قال عمرو بن كلثوم(2): (ت نحو 40 ق هـ)

ليستَلِبُنَّ أبدانا وبَيضا ... وأسرى في الحديد مُقَرَّنينا

أي: المقيدين؛ لقوله: في الحديد مقرنينا.

- وقال عبد يغوث الحارثي(3): (ت نحو 40 ق هـ)

وتضحك منّي شَيْخة عبْشَمِيَّة ... كأنْ لم تَرَى قبلي أسيرا يمانِيَا

أي: المقيّد؛ والدليل قوله بعده:

وظلَّ نساءُ الحيّ حوليَ رُكَّدا ... يراوِدْنَ مِنِّي ما تُرِيدُ نسائيا

- وقال أعشى قيس(4): (ت 7 هـ)

وَصِلاَتُ الأرحامِ، قد عَلِمَ النّا ... سُ وَفَكُّ الأسْرَى من الأَغْلاَلِ

أي: المقيدين؛ لقوله: من الأغلال.

- وقال ابن عَنَمَة الضبِّي(5): (ت بعد 15 هـ)

بأَيديهِمُ قَرْحٌ منَ العَكْمِ جالِبٌ ... كما بانَ في أَيْدِي الأُسارَى صِفادُهَا

---

(1) ينظر: الأعلام، 84/5، 187/4، 341/7، 111/4، 212/3.

(2) أبو زيد القرشي (محمد بن أبي الخطاب)، جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، تحقيق وضبط وزيادة شرح: علي محمد البجاوي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت)، ص297.

(3) المفضّل الضبِّي (ابن محمد بن يَعلى، ت178هـ)، المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط6، القاهرة، (د.ت)، ص157،158.

(4) أبو زيد القرشي، جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، ص220.

(5) المفضّل الضبّي، المفضليات، ص380.

أي: المقيدين، كما يُظهره السياق، وفي الهامش كذلك.

- وقال ضابئ بن الحارث البُرْجُميّ[1]: (ت نحو 30 هـ)

عهدتُ بها فتيانَ حربٍ وشتوة ... كراما يَفُكُّون الأسير المُكبَّلا

أي: المقيد بالأغلال، كذا في الهامش.

وما يقطع بأن "أسر" ذات دلالة التقييد هي الأصل القديم، أنها وردت في الحبشية والعبرية والآرامية والسريانية والآشورية، جميعا بدلالة: ربط أو قيّد[2].

وجدير بالذكر أن العرب استعملت للدلالة على ما يُحبس به ألفاظا، لم نجد منها ما دلّ على غير القيود، وهذا بعض الموجود:

الغُلّ: «واحد الأغلال، يقال في رقبته غُلّ من حديد (...) وغَلَلت يده إلى عنقه»[3].

الصفاد: «ما يُوثق به الأسير من قِدّ وقَيد وغُلّ، والأصفاد: القيود»[4].

الكبل: «القيد الضخم. يقال: كَبَلتُ الأسير وكبَّلته، إذا قيَّدته»[5].

الكِتاف: «كَتَفتُ الرجل، إذا شددت يديه إلى خلف بالكِتاف، وهو حبل»[6].

---

(1) الأصمعي (أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب، ت216هـ)، الأصمعيات اختيار الأصمعي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط5، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص197.

(2) ينظر: حازم علي كمال الدين، معجم مفردات المشترك الساميّ في اللغة العربية، مكتبة الآداب، ط1، القاهرة، 2008، ص50.

(3) الصحاح (غلل) 1783/4،1784.

(4) نفسه، (صفد) 498/2.

(5) نفسه، (كبل) 1808/5.

(6) الصحاح (كتف) 1420/4

الحِناك: «وثاقٌ يُربط به الأسير، وهو غُلٌّ كلما جُذِب أصاب حَنَكه»[1].

الجامعة: «الغُلّ؛ لأنها تجمع اليدين إلى العنق»[2].

المقطرة: «خشبة فيها خروق، تُدخل فيها أرجل المحبوسين»[3].

يتبيّن مما قد سلف أن العرب لم تعرف من "الأسير" إلا الأخيذ المقيّد، ولم تك تحبس إلا بالتقييد، سواء إثر الحرب، وبعد العود. وإذا كانت دلالة "الأسير" الآخرة هي «الأخيذ مطلقا ولو كان غير مربوط بشيء»[4]، فبأي شيء صاروا يحبسون؟

لا جرم أن العرب المسلمين استعملوا أشياء أخرى يحبسون بها "الأسير" وغيره، وأطلق على المحبوس بها "أسيرا"، فاتسعت دلالتها. قال ابن السكيت في شرح قول الحطيئة يستعطف عمر بن الخطاب الذي حبسه في بئر بهجائه الزِّبْرِقَان بن بدر[5]:

ألقيتَ كاسبَهم في قعر مظْلِمة ... فاغفر عليك سَلامُ الله يا عمرُ

«كاسبهم: معيلهم، وقعر مظلمة: يعني البئر التي سجن فيها، وإنما كانت السجون قبلُ آبارا»[6]. وهذا قولٌ تفرَّد به ابن السكيِّت فيما نعلم، ولم نجد إشارة إليه في الموقوف عليه من أشعار، وهو فوق ذلك ترد عليه إشكالات، منها أن ناسا من العرب ما لهم من قرار؛ فمعايشهم في تتبع مساقط الأمطار، ومنها أن العرب إذا أسروا قتلوا أو فدوا أو منّوا، وقد يستبقون، ومنها أنهم قد يأسرون بشرا كثيرا.

---

(1) التهذيب (حنك) 106/4.

(2) الصحاح (جمع) 1199/3.

(3) نفسه، (قطر) 796/2.

(4) التاج (أسر) 50/10.

(5) الحطيئة (جرول بن أوس العبسي، ت نحو 45هـ)، ديوان الحطيئة، اعتناء وشرح: حمدُو طمَّاس، دار المعرفة، ط2، بيروت، لبنان، 2005، ص66.

(6) الحطيئة (جرول بن أوس العبسي، ت نحو 45هـ)، ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1993، ص108، (الهامش).

وقد أسر الصحابة يوم بدر سبعين أسيرا[1] ولم يُنقل أنهم ألقوا في آبار في المدينة أعدت للأسرى حتى يحكم فيهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم). وفي غزوة بني قريظة أسر رسول الله مقاتلي بني قريظة –وهم حوالي سبعمائة– في دار امرأة من بني النجار[2].

وجاء في "صحيح البخاري": «واشترى نافع بن عبد الحارث دارا للسجن بمكة من صفوان بن أميّة، على أنّ عمر إن رضي فالبيع بيعه، وإن لم يرض عمر فلصفوان أربعمائة»[3]، وروى أبو عبيدٍ أنّ رجلا أتى عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) فذكر أن شهادة الزور قد كثرت في أرضهم، فقال عمر: لا يؤسر أحد في الإسلام بشهداء السوء، فإنَّا لا نقبل إلا العدول. وفسر أبو عبيد قوله: لا يؤسر، بـــ: لا يحبس[4]. وسجن عثمان بن عفان (رضي الله عنه) الشاعر ضابئ بن الحارث بهجائه قوما[5].

وقال الأزهري: «وبنى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) سجنا فسمّاه "نافعا" فنُقِبَ، وأفلت منه المحبَّسون. ثم بنى سجنا آخر حصينا فسمّاه "مخيِّسا"»[6]. وقال ابن سيدة: «ونافعٌ سجن كان بالكوفة غير مستوثق البناء، فكان المحبوسون يهربون منه، فهدمه عليّ وبنى المخيِّس»[7].

---

(1) ينظر: ابن هشام (أبو محمد عبد الملك المعافري، ت213 أو 218هــ) السيرة النبوية، تعليق وتخريج الأحاديث وصنع الفهارس: عمر عبد السلام تدمُري، دار الكتاب العربي، ط3، بيروت، لبنان، 1990، ج2، ص353.

(2) ينظر: نفسه، ج3، ص190،191.

(3) البخاري، ج1، ص515.

(4) ينظر: أبو عبيد (القاسم بن سلّام الهروي، ت224هــ)، كتاب غريب الحديث، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، ومراجعة: مصطفى حجازي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1993، ج4، ص205.

(5) اللسان (قير) 3793/5.

(6) التهذيب (خاس) 481/7.

(7) المخصص 93/12.

وقال الفيروزآبادي: «وسِجن عارِم: حبسَ فيه عبدُ الله بن الزبير محمد ابن الحنفية»[1].

المحصول:

فهذه النصوص تؤرخ لبدايات اتخاذ العرب المسلمين السجون، فيترجح أن دلالة "الأسير" بعد اتخاذها وأشباهها بدأت تنحو منحى العموم، فأطلق "الأسير" على كل أخيذ محبوس بقيد أو بسجن أو بغير ذين.

(1) القاموس (عُرامُ الجيش) 1137.

2- اتساع دلالة "الثَّـــكَل":

قال ابن فارس: «(ثكل) الثاء والكاف واللام كلمة واحدة تدلّ على فقدان الشيء، وكأنه يُختص بذلك فقدان الولد. يقال: ثكلته أمه تثكَله ثكلا، ولأمه الثكل. فإذا قال القائل لآخر وهو ليس له بولد فإنما يحمله على ذلك، وإلا فإن الأصل ما ذكرناه»[1].

شرح القول:

لم ينصّ ابن فارس على أصل لهذه المادة؛ لأنه ذكر لها كلمة واحدة. وهذا دأبه في أمثالها[2]؛ إذ التأصيل عنده للتي لها مشتقات فقط، فكأن المنتهي من كلام العرب إلينا منها ليس إلا "الثّكل". قال عبد الكريم محمد حسن جبل: «لم يعيّن ابن فارس دلالات محورية لبعض الجذور؛ لعدم اشتمالها على استعمالات وافرة (...) وذلك كأن يشتمل كل منها على استعمال واحد أو استعمالين مثلا»[3].

ولكن ذكر لغويون كالخليل وابن دريد والجوهري عند هذه المادة "الأُثْكُول"[4] أيضا، وقيل: هو لغة في "العُثْكُول"، ولم نجد هذه اللفظة في مظانّها من "مقاييس اللغة"، وأغلب الظن أنه خلا منها.

ولا يرجع إعراض ابن فارس عن ذكرها إلى أنه ملتزم بإيراد الصحيح[5] وهذا حرف ضعيف؛ فقد أورده في معجمه الآخر "مجمل اللغة"[6] الذي توخّى فيه الصحيح

---

(1) المقاييس 383/1.

(2) ينظر مثلا: (أرج) 94/1، (ثكم) 383/1، (دمغ) 302/2.

(3) الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة دراسة تحليلية نقدية، ص98،99.

(4) قال الخليل: «الأُثكُول: العرجون بشماريخه»، ينظر: العين (ثكل) 204/1؛ والجمهرة (ثكل) 431/1؛ والصحاح (ثكل) 1647/4.

(5) ينظر: المقاييس 21/1، (مقدمة الناشر).

(6) ينظر: (ثكل) 161/1.

أيضا، ورواه ابن السكِّيت عن الأصمعي[1]، وهما ثقتان[2]. ونرى أنه إنما أهمله سيرا على المنهج العام الذي اتبعه؛ وهو الميل إلى الاختصار[3]؛ لأن "الأثكول" اسم نبات، وهو لا يرى لأكثر أسماء النبات قياسا[4].

ودلالة "الثكل" عند ابن فارس فقدان الشيء، وهذه دلالة عامة ما وجدنا لها مثيلا عند أحد من اللغويين، مع أن في لحن كلامه أنه يريد بالشيء الإنسان، إذ لو أراد به حقيقته للزم عنه أن فقدان المتاع ثكل كذلك، وما سمعنا بهذا في آبائنا الأولين والآخرين.

ونبّه ابن فارس على أن أكثر ما يستعمل "الثكل" في فقدان الولد بقوله: "فكأنه"، التي أفادت هنا الظن. ونبّه على أن نسبته للأم أكثر منها للأب؛ حين اصطفاها بيانا لتصاريف فعل "الثكل"، وباستعماله "يقال" التي أفادت هنا التكثير.

ولم يجعل ابن فارس دلالة "الثكل" فقدان الأم أو الأب لولده بدل فقدان الشيء؛ لِما بلغه من استعماله في غير ذلك؛ فإنه قال: (وإذا القائل قال لآخر وهو ليس له بولد)، وتستعمل "إذا" للمحقَّق وقوعُه[5]. وصرّح بأن أي استعمال للثكل لغير الأبوين فإنما هو محمول على ثكلهما، وأكّد ذلك بقوله: (وإلا فإن الأصل ما ذكرناه). ولم نقف على مُصَرِّح به سواه.

---

(1) ينظر: ابن السكِّيت، إصلاح المنطق، ص103.

(2) ينظر: نفسه، ص9، والأصمعي، اشتقاق الأسماء، ص10–12.

(3) ينظر: حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ج2، ص457.

(4) ينظر: المقاييس (ذن) 348/2.

(5) ينظر: الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، تحرير: عمر سليمان الأشقر، ومراجعة: عبد الستار أبو غرة ومحمد سليمان الأشقر، ج3، ص330.

واستعمل "الحمْل" هنا لبيان التطور الدلالي، وكذلك فعل في مواضع عدّة[1]، ويستعمله أيضا لبيان الاشتقاق[2]. كما استعمل "الأصل" لبيان الدلالة الأصلية (القديمة)[3]، وكثيرا ما يستعمله لبيان الدلالة المحورية[4].

وتسليما بقول ابن فارس تكون دلالة "الثكل" قد تطورت بالاتساع من فقد الأم ولدها إلى فقد الإنسان حبيبه، وهذه عبارته الرياضية:

- الدلالة القديمة: الثكل = فقدان + الأم + ولدها

الدلالة الجديدة: الثكل = فقدان + الإنسان + حبيبا

وأما اللغويون الآخرون فلهم في دلالة "الثكل" أقوال مختلفة، ها هي ذي:

الأول: فقدان المرأة ولدها، ذكره الفيروزآبادي، وعدّه الخليل ونشوان الحميري، الأكثرَ استعمالا، واقتصر عليه الجوهري والزمخشري والفيومي[5].

الثاني: فقدان الولد، أومأ إليه ابن دريد وذكره الفيروزآبادي، وعدّه ابن سيدة الأكثر[6]. وقال الزبيدي: على هذا اقتصر الأكثرون[7]. الثالث: فقدان المرأة زوجها، حكى الأزهري عن الليث أن أكثر استعمال "الثكل" فيه[8].

---

(1) ينظر مثلا: (بدح) 214/1، (بعل) 265/1، (جرو) 447/1.

(2) ينظر مثلا: (بطر) 262/1، (حنك) 111/2، (بغم) 271/1.

(3) ينظر مثلا: (بلس) 300/1، (جز) 414/1، (حور) 116/2.

(4) ينظر: عبد الكريم محمد حسن جبل، الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة دراسة تحليلية نقدية، ص26.

(5) ينظر: القاموس (الثُّكْل) 972، والعين (ثكل) 204/1، والشمس (ثَكِلَ) 867/2، والصحاح (ثكل) 1647/4، والأساس (ثكل) 111/1، والفيوميُّ (أحمد بن محمد بن علي، ت770هــ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، ط2، القاهرة، (د.ت)، (ثَكِلَت)، ج1، ص83.

(6) ينظر: الجمهرة (ثكل) 430/1،431، والقاموس (الثُّكْل) 972، والمحكم (ثكل) 495/6.

(7) ينظر: التاج (ثكل) 161/28.

(8) ينظر: التهذيب (ثكل) 180/10.

الرابع: فقدان الحبيب (مطلقا)، ذكره الخليل وابن سيدة، والأزهري عن الليث، ونشوان الحميري، وأشاروا إلى أنه قليل، ولوّح إليه ابن دريد[1]. الخامس: الموت والهلاك، ذكره ابن سيدة والفيروزآبادي[2].

يظهر أن اختلافهم في دلالة "الثكل" اختلاف من حيث العموم والخصوص، وأن دلالته على فقدان المرأة ولدها أكثر قبولا وأشهر. ويمكن تفسير هذا الاختلاف بأمور، منها اختلاف الشواهد التي بلغتهم تنوُّعا وكثرةً، ومنها تفاوت أفهامهم وعلومهم السابقة ما أدّى إلى اختلاف استنباطاتهم للدلالة من الشواهد، ومنها اختلاف أعصارهم وما طرأ على الدلالة من تطوّر. ذلك ولو أنهم لم يأخذ بعضهم من تصانيف بعض لكان الاختلاف أشدّ.

الشواهد:

بحثنا في "المفضليات" و"الأصمعيات" و"جمهرة أشعار العرب" عن "الثكل" وما تفرّع عنه، والذي وجدناه أهملنا منه ما لم تتعين أو تترجح فيه الدلالة بوجه، ولم نهمل ما لم يعرف لقائله تاريخ مهلك؛ لأن من المقصود معرفة الاشتهار[3].

- قال أُحَيْحَة بن الجُلَاح[4]: (ت نحو 130 ق هـ)

ستثكَل أو يفارقُها بنوها ... سريعا أو يَهُمُّ بهم قبيلُ

أي: ستفقد بنين؛ فقد قال قبله:

وما من إخوة كثُروا وطابوا ... بناشئةٍ لأمِّهمُ الهَبُولُ

---

(1) ينظر: العين (ثكل) 204/1، والمحكم (ثكل) 495/6، والتهذيب (ثكل) 180/10، والشمس (ثَكِل) 867/2، والجمهرة (ثكل) 430/1.

(2) المحكم (ثكل) 495/6، والقاموس (الثُّكْل) 972.

(3) ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، 277/1، 155/2، 303/2، 86/5، 175/3.

(4) أبو زيد القرشي، جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، ص521.

«والهبول من النساء: الثَكول»[1].

- وقال الحارث بن ظالمٍ المرِّيّ[2]: (ت نحو 22 ق هـ)

قفا فاسمعا أخبرْكما إذ سألتما ... محاربُ مولاه وثكلانُ نادمُ

أي: قتلت ابنه فهو ثكلان نادم، كذا في الشرح بالهامش.

- وقال خُرَاشَة بن عمرو العبسيُّ[3]: (جاهلي)

ونحن تركنا عَنْوَةً أمَّ حاجبٍ ... تُجاوب نَوحا ساهرَ الليل ثُكَّلاَ

وإنما يجاوب الثُّكَّل ثاكلٌ، وجاء في الشرح بالهامش عن هذا البيت: «وفي البيت 11 وصف حزن "أم حاجب" لمصرع ولدها لقيط»[4].

- وقال عمرو بن مَعْدِ يَكَرِب[5]: (ت 21 هـ)

ونابٌ ما يعيش لها حُوار ... شديد الطعْن مِثْكالٌ جَزُوعُ

المثكال التي فقدت ولدها، كذا في الشرح بالهامش. ويبدو أن الشاعر استعار "الثكل" من الأم للناقة، وليس بأصيل فيها؛ إذ لم نجد غيره استعمله لها.

- وقال الشمَّاخ بن ضرار الغطفاني[6]: (ت 22 هـ)

إذا أنبَض الرامون عنها ترنَّمتْ ... ترنّمَ ثَكْلى أوجعتها الجنائــزُ

(1) الصحاح (هبل) 1846/5.

(2) المفضّل الضبّي، المفضليات، ص312.

(3) نفسه، ص406.

(4) نفسه، ص404.

(5) الأصمعي، الأصمعيات اختيار الأصمعي، ص176.

(6) أبو زيد القرشي، جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، ص669.

أي: مرأة فقدت أحبة.

- وقال صُحيْر بن عُمَيْر التميمي[1]:

وأنتِ لا جُنِّبْتِ تبريحَ الولَهْ

مزؤودةً أو فاقِدا أو مُثكَلَهْ

مزؤودة أي: مذعورة، ويروى "مردودة" يعني مطلقة مردودة إلى أهلها، كذا في الشرح بالهامش. وقال الأصمعي: الفاقد من مات زوجها[2]. وربما كان في التنويع ما يرجّح دلالة فقد الولد في "المثكلة" ههنا.

وفي هذه العينّة يظهر أن ثلاثة شواهد –أحدها مستعار– من بين الستة أتى "الثكل" فيها بدلالة فقد الأم ولدها. واثنين أتى فيهما بدلالة فقد المرأة عزيزا ولدا أو غيره. وشاهدا واحدا من الستة أتى بدلالة فقد الأب ولده. وإن كانت هذه العينة اليسيرة لا تفيد اليقين، فإنها مؤنسة. وربما كان الفقد في "الثكل" مخصوصا بالموت قتلا؛ لأن اثنين من الشواهد المواضي دلّا على ذلك، والباقيات ليس فيها ما يعيّن.

وجاء في "معجم مفردات المشترك السامي للغة العربية" أن دلالة الفعل "ثكل" في العبرية هي: فقَد ولده، وهي عبارة تدلّ على أن الأم والأب فيه سواء، وقد نبّه المصنف في الهامش على أنه استُعمل في العبرية في كليهما. ودلالته في السريانية كما جاء فيه: أصبح أرمل[3]، والأرمل من ماتت زوجته[4].

(1) الأصمعي، الأصمعيات اختيار الأصمعي، ص235.

(2) ينظر: التهذيب (فقد) 41/9.

(3) ينظر: حازم علي كمال الدين، ص108.

(4) ينظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، (رَمَلَ)، ص374.

وإذا صحّ هذا فإن دلالة "الثكل" لم تتطور بالاتساع كما يرى ابن فارس، وإنما بالضيق؛ ففي كلام صاحب المعجم أن "الثكل" لم يك مختصا بحِب دون حب في العربية القديمة، وقد صرّح العلماء بأن أكثر استعمال "الثكل" في فقد الأم ولدها، يعنون فيما بلغهم من كلام العرب، وبهذا شهدت الشواهد أيضا.

ويبدو أن "الثكل" شاع استعماله في فقد الأم ولدها خاصة، وفي فقد المرأة حبيبها عامة، وقلّ استعماله في الرجال؛ لأن موت الحبيب على النساء أشدّ وقعا وأعظم أثرا ولا سيما إن كان الولد، والجزع معروف عليهن والنياحة. واشتهار عبارة "ثكلتك أمك" دليل على صحّة ذلك؛ فالأم أكثر الناس تألما لفقد الولد. قال أبو ذؤيب الهذليُّ (ت نحو 27 هـ) الذي هلك بنوه الخمسة في عام واحد، وكانوا أهل بأس ونجدة[1]:

وتجلّدي للشامتين أريهمُ ... أنِّي لريب الدهر لا أتضعضعُ

جئنا بهذا مثالا على توقّي العربيّ شماتة الأعداء، ولو كان بلاؤه هُلك بنيه، وهذا المعنى تتضح به أشعار العرب. وأما النساء فلا يملكن قلوبهن ومآقيهن.

المحصول:

شهدت شواهد اللغات الساميّة بعموم الثكل في كل حبيب، ما يقطع بأن دلالتها ضاقت، ولم تتسع. وقول اللغويين: إن "الثكل" فقدان الحبيب، فيه –إضمارا– الحزن عليه وبكاؤه. وتجلّى مما تقدّم أيضا أن لفظة "الأسير" مرّت بمراحل متعاقبة اتسعت عبرها دلالتها شيئا فشيئا. وليس تجوّز الناس في الكلام واتساعهم فيه بإطلاق لفظ الأسير على من قَيّده مقيِّد غير الإسار، هو وحده الذي طوّرها، وإنما ساعدها على ذلك ما لفّ أحوال العرب يومئذ من حوافز الدين الجديد.

---

(1) أبو زيد القرشي، جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، ص536؛ والمفضّل الضبّي، المفضليات، ص422.

المبحث الثاني:

ضيق الدلالة

في "مقاييس اللغة"

1- ضيق دلالة "الجارية"

2- ضيق دلالة "الحج"

1- ضيق دلالة "الجَــارِيَة":

قال ابن فارس: «(جري) الجيم والراء والياء أصل واحد، وهو انسياح الشيء، يقال: جرى الماء يجري جريةً وجريا وجريانا (...) فأما السفينة فهي الجارية، وكذلك الشمس وهو القياس، والجارية من النساء من ذلك أيضا؛ لأنها تستجرى في الخدمة»[1].

شرح القول:

جعل ابن فارس "انسياح الشيء" أصلا عاما يتناول جميع ما تفرّع عن هذه المادة، وأدخل في جملة ما ينسب إليه فعل الجري الماءَ والسفينة والشمس والشابة، وسمّى الثلاثة الآخرة جواري. وما ذكر في "مجمل اللغة" من الجواري الثلاث إلا الأخيرة[2]؛ كأنه رأى أن ذكر الدلالة الأشهر يكفيه فيه؛ إذ قد بناه على الإجمال والاختصار[3].

ونسب الخليل "الجري" إلى الخيل والرياح أيضا[4]، وذكر الأزهري من الجواري غير ما تقدّم: عين كل حيوان، والنعمة من الله على عباده[5].

ولم يبيّن ابن فارس أَخُصَّ "الجري" في الزمان الأول بشيء، ثم استعير لغيره توسّعا، أم وضع -أول ما وضع- عاما. أما نشوان الحميري فذهب إلى أن "الجري" في الماء أصيل، وهو في غيره مستعار منه، إذ قال: «جَرَى الماء جرِيَة وجَريا وجَرَيانا. وجرى الفرس وغيره جَريا، وهو من الأول»[6].

---

(1) المقاييس 448/1.

(2) ينظر: (جرو) 185/1.

(3) ينظر: نفسه، 75/1.

(4) ينظر: العين (جري) 236/1.

(5) ينظر: التهذيب (جري) 174/11.

(6) الشمس (جَرَى) 1065/2.

وأما تقديم ابن فارس "الماء" دون سواه واصطفاؤه لبيان تصاريف الفعل "جرى"، فالصحيح أنه إنما قدّمه لشهرته فقط، ولا يلزم عن الشهرة القِدم كما أسلفنا. وذكر الزمخشري الشمس فالريح فالخيل، وأخّر الشابة[1]، والفيومي ابتدأ بالفرس ونحوه، وثنَّى بالماء، وثلَّث بالسفينة، وربَّع بالأَمَة[2]، وهذا الاختلاف في التقديم والتأخير مردّه إلى تباين الأعصار أو إلى تقارب مقدار الاشتهار نظن.

والفعل "جرى" من الأفعال التي تشارك العربيةَ فيه لغات سامية أخرى، الآرامية والسريانية والآشورية، وهو في هذه ذو دلالة "هاجم" أو "هجم"[3]، ولكنه في العربية التي بلغتنا ذو دلالة «اندفع في السير»[4]، وهي قريبة من الأخرى؛ لذلك جعلها المصنِّف من المشتركات، فكأنه أراد أن دلالتها قد تطورت إلى ما هي عليه.

وفي لحن قوله أن "هاجم" مختصّ بالإنسان في الحرب، وربما بالسبع إذ يصيد أيضا، وأيا كان فالجري –على هذا– ليس أصلا في الماء ولا الشمس ولا الخيل ولا الريح.

وقد أومأ ابن فارس إلى رجوع "السفينة" و"الشمس" إلى الأصل المقرر بقوله: (وهو القياس)، وهي عبارة قد يستعملها إذا كان ملمح الأصل في الفرع قريبا، ويردفها بالتعليل غالبا[5].

وتأخيره للجارية الشابة مع اشتهارها راجع فيما نظن إلى خفاء ملمح الأصل فيها؛ بسبب تطور دلالتها الأولى؛ لذلك احتاج إلى تعليل تسميتها دون اللفظين الأولين، وما كان ليفعل لولا أنها انسلخت من الوصفية وانسلكت في الاسمية، فهي صفة غالبة في الألفاظ الثلاثة خاصة، وهي في "الشابة" أغلب للاسم؛ وقد وجدنا الخليل وابن دريد

---

(1) ينظر: الأساس (جري) 135/1،136.

(2) ينظر: المصباح (جَرَى) 97/1،98.

(3) ينظر: حازم علي كمال الدين، معجم مفردات المشترك السامي في اللغة العربية، ص123.

(4) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، (جَرى)، ص119.

(5) ينظر مثلا: (خس) 151/2، (درع) 268/2، (عمي) 135/4.

والجوهري أهملوا تفسيرها إذ ذكروها، وفسّر ابن فارس الجاريتين الأوليين بالشمس والسفينة، ولم يذكر للجارية الشابة لفظا مفسِّرا.

ولكن شهرة الجارية الشابة، وظهور ملمح الأصل في الجاريتين الشمس والسفينة لم يغنيا ابن سيدة عن تفسير الأولى، وتعليل الأخريين، حيث قال: «والجارية: الشمس، سميت بذلك لجَرْيها من القطر إلى القطر (...) وجرت السفينة جَرْيا: كذلك. والجارية: السفينة، صفة غالبة. (...) والجارية: الفتية من النساء»[1].

وقال الجوهري: «ومعنى قولنا غالبة أنها غلبت على الموصوف حتى صار يعرف بها كما يعرف باسمه»[2]. ومن الصفات الغالبة: الأرقط (النمر)، والأشعث (الوتِد)، والفاجع (الغراب)، والحاجب (البوّاب)، والحاقنة (المعدة)، والآخرة (دار البقاء) [3].

وتعليل ابن فارس تسمية الشابة بالجارية كان بقوله: (لأنها تستجرى في الخدمة)، كذلك قال الزمخشري مثل هذا[4]، والفيومي أيضا[5]. وبيانه أن أهلها يأمرونها بالمسارعة في خدمتهم، والمسارعة من دواعي الجري.

فمجمل القول أن أصل "الجارية" وصف عام يتناول كل ما يصح منها فعل الجري، ولكنها شاعت في بعض أفرادها كالشابة، وكانت تقترن بها كثيرا في الاستعمال، حتى غلبت على اسمها، وصارت تقوم مقامه وتغني غناءه، وذلك باقتراب ملمح الذات وابتعاد ملمح الصفة فيها. فإذا أطلق لفظ "الجارية" تبادر إلى الذهن دلالة الشابة منفكة عن ملمح الجري، فلم يكن بينهما فرق في الإفادة.

---

(1) المحكم (جري) 351/7،352.

(2) الصحاح (جعر) 614/2.

(3) ينظر: المحكم (رقط) 165/6، (عشث) 217/1، (فجع) 205/1، (حجب) 65/3، (حقن) 10/3، (أخر) 145/5.

(4) ينظر: الأساس (جري) 136/1.

(5) ينظر: المصباح (جَرَى) 98/1.

من أجل ذلك عددنا تخصيص دلالة "الجارية" ببعض أفرادها تطورا دلاليا بالضيق، وهذه عبارته الرياضية.

- الدلالة القديمة: الجارية = كل ما تجري

الدلالة الجديدة: الجارية = الشابة والسفينة والشمس

وقد أرجع ستيفن أولمان أشباه هذا النوع من التطور الدلالي إلى أسباب لغوية، ويقصد بها اقتران لفظين في الاستعمال تكرارا، حتى يصيرا عبارةً ذات دلالة معلومة، تربط بين لفظيها علاقة وثقى، ثم قيام أحدهما مقام العبارة كلها(1). وقال أيضا: «وقد يؤدي وقوع الكلمتين معا جنبا إلى جنب في عبارة تقليدية كثيرة الورود، إلى نوع من الاختصار والإيجاز، بحيث تقوم إحدى الكلمتين مقام العبارة كلها»(2).

إنما تدل واحدة منهما على العبارة كلها في بداية فكاكها عن قرينتها، وأما بعد ذلك فلا تدل إلا كما كانت تدل عليه قرينتها المهملة؛ أي أن لفظة "الجارية" في بدايات استغنائهم عن لفظة "الشابة"، كانت تعني: "الشابة الجارية"، أي أغنت غناء التركيب كله، وبعد دهر صارت تعني: الشابة فقط، جارية كانت أم غير جارية.

الشواهد:

نورد ههنا بعض ما وجدنا فيه مادة "جري" من المصادر المعتبرة:

<u>من القرآن العظيم:</u>

لم نجد في كتاب الله ذكرا للجارية بدلالة الشابة، وما وجدنا هذا بعضه:

1- الماء:

قال تعالى جده: ﴿تَجۡرِی تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَـٰرُ﴾ [التوبة من 100]

وقال: ﴿فِیهَا عَیۡنࣱ جَارِیَةࣱ﴾ [الغاشية 12]

---

(1) ينظر: دور الكلمة في اللغة، ص180.

(2) نفسه، ص201.

2- الشمس:

قال سبحانه: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ﴾ [يس من 38]

وقال: ﴿ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ﴾ [التكوير 16]

3- الريح:

قال تعالى جده: ﴿فَسَخَّرۡنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجۡرِي بِأَمۡرِهِۦ﴾ [ص من 36]

وقال: ﴿فَٱلۡجَٰرِيَٰتِ يُسۡرٗا﴾ [الذاريات 3]

4- السفينة:

قال جل وعز: ﴿وَٱلۡفُلۡكِ ٱلَّتِي تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ﴾ [البقرة من 164]

وقال: ﴿حَمَلۡنَٰكُمۡ فِي ٱلۡجَارِيَةِ﴾ [الحاقة من 11]

من الحديث الشريف:

أكثر ما وجدنا في الأحاديث "الجاريةَ" بدلالة الشابة، ولكنها أتت بدلالات متفاوتة استفدناها من السياق، وهذا بعض الموجود:

قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «اذهب فخذْ جارية»[1] أي: أنثى.

وقال (عليه الصلاة والسلام): «أفلا جاريةً»[2] أي: بكرا.

وقيل: «فأبصرتْ جاريةٌ لنا»[3] أي: خادمة.

وقيل: «وترك جواري صغارا»[4].

---

(1) البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص93.

(2) نفسه، ص446.

(3) نفسه، ص488.

(4) نفسه، ص511.

وقالت عائشة (رضي الله عنها): «وكنتُ جارية حديثة السنّ»[1].

وقال (صلى الله عليه وسلم): «ورأيتُ قصرا بفنائه جارية»[2] أي: شابة.

من الشعر القديم[3]:

- قال المرَقَّش الأكبر[4]: (ت نحو 75 ق هــ)

وتصبحُ كالدَّوداة ناطَ زمامَها ... إلى شُعَبٍ فيها الجواريْ العوانسُ

أي: الجارية التي أتى عليها وقت التزويج ولم تتزوج، كذا في الشرح بالهامش.

- وقال عنترة بن شدّاد[5]: (ت نحو 22 ق هــ)

فبعثتُ جاريتي فقلت لها: اذهبي ... فتحسّسي أخبارها ليَ واعلمي

أي: الخادمة، كما يظهره السياق، وجاء في شرح ديوانه ما يوحي به أيضا[6].

- وقال المَرَّارُ بن مُنْقِذ[7]: (ت نحو 100 هــ)

كأنَّ فروعَها في كل ريح ... جوارٍ بالذوائب يَنْتَصِينَا

أي: الشابة، كذا في الشرح بالهامش.

---

(1) السابق، ص571.

(2) نفسه، ج2، ص205.

(3) ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، 95/5، 91/5، 55/3.

(4) المفضّل الضبّي، المفضليات، ص226.

(5) أبو زيد القرشي، جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، ص368.

(6) ينظر: عنترة بن شداد (ابن عمرو بن معاوية العبسي، ت نحو 22 ق هــ)، شرح ديوان عنترة للخطيب التبريزي (ت502هــ)، تقديم ووضع الهوامش والفهارس: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1992، ص180.

(7) المفضّل الضبّي، المفضليات، ص73.

المحصول:

اشتق لفظ "الجارية" من الفعل "جرى" وصفا للفتيات الصغيرات لأنهن يجرين في خدمة أهليهن، أو لغلب الجري عليهن في اللعب وغيره، وقد نصّ ابن سيدة على أن "الجارية" أول أسنان النساء(1).

ثم استغنوا عن الموصوف وأقاموا الوصف مقامه، فصار يحيل على دلالة الموصوف المهمل من غير قرينة، وربما لم يستعملوا التركيب البتة، وإنما استعملوا الوصف وحده لقيام سياق الكلام معيِّنا للموصوف، وهذا أقرب.

ونحسب أن صيرورة الوصف اسما للفتاة الصغيرة منعهم عن إطلاقه على غيرها إلا قليلا، ولكنه ما منعهم أن يتوسّعوا في دلالتها، فقد عبّروا بها عن البكر والمملوكة والخادمة والشابة البالغة، حتى قيل في العجوز: جارية، وأصلها الشابة لخِفَّتها، ثم توسَّعوا حتى سمَّوا كلّ أمة جارية وإن كانت عجوزا لا تقدر على السعي، تسميةً بما كانت عليه(2). وقد جاءت في بيت المرقش الأكبر –وهو شاعر قديم– بدلالة الشابة البالغة في سن الزواج، مما يدل على أن هذه اللفظة إنما عرفت هذه التحولات في الزمن البعيد.

ثم نزل القرآن "بالجارية" و"الجواري" و"الجاريات" مرادا بها السفينة والعين والريح وغيرها، وفي سياق معظمها ما يدل عليها، ثم غدت دالة بنفسها على بعض هذه المسميات؛ ولذلك عدّها كُراعٌ مشتركا لفظيا(3).

---

(1) ينظر: المخصص 46/1.

(2) ينظر: المصباح (جَرَى) 98/1.

(3) ينظر: كراع (أبو الحسن علي بن الحسن الهُنائي، ت310هـ)، المُنَجَّد في اللغة، تحقيق: أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، ط2، القاهرة، 1988، ص59.

2- ضيق دلالة "الحَـــجّ":

قال ابن فارس: «(حج) الحاء والجيم أصول أربعة، فالأول القَصْدُ، وكل قصد حجّ، قال:

وأشهدُ من عوفٍ حلولا كثيرة ... يحجّون سِبَّ الزِّبْرِقان المزعْفَرا

ثم اُختصّ بهذا الاسم القصد إلى البيت الحرام للنسك»[1].

شرح القول:

ذكر ابن فارس لهذه المادة أربعة أصول، أولها القصد، وخصَّه بالتقديم لوضوح قياسه وكثرة فروعه كما يظهره تمام الكلام. وليست دلالة "القصد" ههنا ما يفهم منه اليوم؛ وهو مغزى الكلام ومرماه، بل دلالته: «إتيان شيء وأَمّه»[2]. أي الذهاب إليه بتعمّد وتجرّد.

والشاهد الذي ساقه ابن فارس بلا نسبة، نسب شطره الثاني في معجمه "مجمل اللغة" إلى الشاعر المخضرم المخبّل السعدي. وكمثل قوله في "المقاييس" قال في "المجمل": «الحج القصد، وكل قصد حج (...) ثم اختصّ بهذا الاسم القصد إلى بيت الله الحرام للنّسُك»[3]. وقال ابن السكيت في شرح ذاك البيت: «يقول: يُكثرون الاختلاف إليه»[4].

وفسْر ابن فارس الحجّ بالقصد لا يلزم عنه أنهما سواء؛ لأنهم يفسرون اللفظ بالمثيل وبالقريب، والفرق بينهما جلّاه أبو هلال العسكري إذ قال: «الفرق بين القصد

---

(1) المقاييس 29/2.

(2) نفسه، (قصد) 95/5.

(3) (حج) 221/1.

(4) إصلاح المنطق، ص372.

والحجّ: أن الحج هو القصد على استقامة، ومن ثمَّ سُمِّي قصد البيت حجًّا؛ لأن من يقصد زيارة البيت لا يعدل عنه إلى غيره»[1].

وفي كلام ابن فارس الأول تصريح بتطور دلالة "الحج" بالتضييق، من القصد مطلقا إلى قصد بيت الله الحرام للنسك، واستعمل لبيان العموم صيغة: "كل"، التي قال فيها الزركشي: «ومعناها التأكيد لمعنى العموم؛ ولهذا قال القاضي عبد الوهاب: ليس بعدها في كلام العرب كلمة أعمّ منها (...) وهي تشمل العاقل وغيره، والمذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والمجموع؛ فلذلك كانت أقوى صيغ العموم»[2].

وبيّن ابن فارس تخصيصهم إياه، بقوله: (ثم اخْتُصّ)، وهو قول مبين. وعبارة هذا التطور الدلالي الرياضية هي هذه:

- الدلالة القديمة: الحج = القصد

الدلالة الجديدة: الحج = قصد + البيت العتيق + للنسك

فدلالة "الحج" ضاقت بما زيد فيها من قيد، وهو ما ذكره ابن فارس صراحا في حديثه الذي سقنا مقطعا منه في الجزء النظري، وما يعنينا منه هنا قوله: «ونُقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخر بزيادات زيدت، وشرائع شُرعت، وشرائط شرطت (...) وكذلك الحجُّ، لم يكن عندهم فيه غير القصد (...) ثم زادت الشريعة ما زادته من شرائط الحج وشعائره»[3]. أراد ابن فارس بالدلالة الجديدة ما أقرّه الإسلام، وإلا فإن قصد البيت الحرام للنسك عرفته العرب في جاهليتها.

ودلالة "الحج" الجديدة اصطلاحية شرعية، وابن فارس لم يحفل بالدلالات الاصطلاحية في معجمه "المقاييس" إلا قليلا؛ لأن المرام الدلالات اللغوية، وإنما ذكرَ ما

---

(1) أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله بن سهل، ت بعد 395هـ)، الفروق اللغوية، تحقيق وتعليق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، (د.ت)، ص126.

(2) البحر المحيط في أصول الفقه، ج3، ص64.

(3) الصاحبيّ في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص44،46.

ذكر منها حين حَسُنَ ذكرُه. ومن أمثاله "الفقه" و"الجزم"، قال ابن فارس في الأول: «وكل علم بشيء فهو فقه (...) ثم اختُصّ بذلك علم الشريعة»[1].

وقال في الثاني: «(جزم) الجيم والزاء والميم أصل واحد؛ وهو القطع، يقال جزمت الشيء أجزِمه جَزْما. والجزم في الإعراب يسمى جزما لأنه قطع عنه الإعراب»[2].

ونظن أن ترك ابن فارس ذكر الاختصاص في "الجزم" راجع إلى أن دلالته اللغوية لم تزل حينئذ مستعملة مشهورة، بخلاف "الحج" و"الفقه". فهناك فرق بين هذين وبين "الجزم"، وهو أنهما من الألفاظ التي جاءت بها الشريعة، و"الجزم" لا. ولا جرم أن للألفاظ الإسلامية في نفوس المسلمين وألسنتهم من الغلبة ما ليس لألفاظ العلوم الحادثة، وهو ما لوَّح إليه ابن فارس عند حديثه عن "الأسباب الإسلامية" بقوله: «فعفَّى الآخرُ الأوّلَ»[3].

واللغويون في دلالة "الحج" القديمة والجديدة مختلفون، فمنهم مطلق ومنهم مقيِّد، فأما الخليل فقال: «والحج: كثرة القصد إلى من يُعَظَّم»[4]. فقيّدها بقيدين. وأما ابن دريد فأطلق[5].

وحكى الأزهري عن أبي العباس (أي: ثعلب[6]) أن الحج: القصد، وحكى عنه عن أبي عبيدة قوله في شرح البيت المذكور سابقا: «أي يقصدونه»[7]. وهذا إطلاق.

---

(1) المقاييس (فقه) 442/4.

(2) المقاييس 454/1.

(3) الصاحبيّ في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص44.

(4) العين (حجج) 286/1.

(5) الجمهرة (حجج) 86/1.

(6) ينظر: التهذيب 26/1.

(7) نفسه، (حج) 388/3.

ونقل عن غيره أن "الحجَّ" الإتيان مرة بعد مرة، «فقيل: حُجَّ البيت؛ لأن الناس يأتونه كل سنة»(1). وفي هذا تقييد "للحج" بالتردد، وتصريح بتطور دلالته.

والجوهري قال: «الحج: القصد، ورجل محجوج أي مقصود، وقد حجّ بنو فلان فلانا، إذا أطالوا الاختلاف إليه (...) هذا الأصل، ثم تُعورف استعماله في القصد إلى مكة للنسك»(2). فالجوهري من المقيّدين؛ لأنه أطلقَ وقيَّدَ، والمُطلَق يُحمل على المقيَّد إذا كان الحكم واحدا(3). والأزهري كذلك؛ لأنه حكى القولين ولم يرجّح، وما ابن السكيت في كلامه المورد سالفا منهما ببعيد.

وفي كلام الجوهري تصريح بتطور دلالة "الحج" بالضيق، استعمل فيه لفظة "الأصل" ليدل به على الدلالة القديمة، واستعمل "ثم" ليدل على بطء هذا التطور.

ونقل الأزهري عن الليث دلالتين "للحج" جديدتين، إحداهما: القصد والسير إلى البيت خاصة، وعليها اقتصر الجوهري. والأخرى: قضاء نسك سنة واحدة(4).

وجمع بينهما ابن سيدة فقال: «الحجّ: القصد والتوجّه إلى البيت بالأعمال المشروعة فرضا وسُنّة، وحقيقته الزيارة»(5). يريد أن دلالة "الحج" القديمة هي الزيارة، ثم تطورت إلى ما جاء به الإسلام، ونرى أن الزيارة أعمّ من القصد؛ لأنها أصيلة في الميل إلى الشيء(6)، وتستعمل في القصد إليه على استقامة أيضا.

---

(1) السابق.

(2) الصحاح (حجج) 303/1.

(3) محمد بن صالح العثيمين، شرح الأصول من علم الأصول، اعتناء وتعليق: نشأت بن كمال المصري، دار البَصيرة، الإسكندرية، مصر، (د.ت)، ص329.

(4) ينظر: التهذيب (حج) 387/3.

(5) المخصص 91/13.

(6) ينظر: المقاييس (زور) 36/3.

وربما أشار بها ابن سيدة إلى التردد؛ لدلالتها على غير الثواء؛ لأن «الزائر منصرف لا مقيم»[1].

وكان الزمخشري من الذين أطلقوا دلالة "الحج"، حيث قال: «وفلان تحجه الرفاق أي تقصده»[2]. وربما كان في اختياره الجمع (الرفاق) وإتيانه بالفعل مضارعا إشارة إلى كثرة القصد واستمراره.

وكابْن سيدة قال الراغب الأصفهاني: «أصل الحج القصد للزيارة (...) خُصَّ في تعارف الشرع بقصد بيت الله تعالى؛ إقامةً للنسك»[3]. وهذا قول بالتطور صريح.

ومثل الجوهري قال نشوان الحميري: «الحج: القصد، يقال: حجّ القوم فلانا: إذا أطالوا الاختلاف إِليه (...) ومن ذلك: حَجُّ البيت»[4]. وبقول نشوان: (من ذلك)، أومأ إلى تطور دلالة "الحج".

وقال الشريف الجرجاني: «الحجُّ: القصد إلى الشيء المعظَّم، وفي الشرع: قصدٌ لبيت الله تعالى بصفة مخصوصة، في وقت مخصوص، بشرائط مخصوصة»[5]. ولم نجد من قيّد دلالة "الحج" القديمة بكون المقصود معظّما –تصريحا– سوى الخليل والشريف.

وقوله: (وفي الشرع) إشارة إلى تطور دلالته في الشرع، وهو مثل قول ابن فارس: (والجزم في الإعراب). وأما تخصص الدلالة فمستفاد من كلامه التالي، وحتى لو لم يصرّح به فإنه معلوم، قال ستيفن أولمان: «إن الاتجاه في مثل هذه الحالات يميل

---

(1) أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف بن علي، ت745هـ)، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، وشارك في التحقيق: زكريا عبد المجيد النوتي وأحمد النجولي الجمل، وتقريظ: عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ج8، ص505.

(2) الأساس (حجج) 169/1.

(3) المفردات (حج) 141/1.

(4) الشمس (حَجَّ) 1282/3.

(5)الشريف الجرجاني (علي بن محمد الحسيني، ت816هـ)، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1985، ص85،86.

نحو التضييق في معنى الكلمة حين تنتقل من الاستعمال العام إلى المجالات المتخصصة»[1].

وعلى طريق الأزهري والجوهري سار الفيروزآبادي في قوله: «الحج: القصد (...) وكثرة الاختلاف والتردد، وقصد مكة للنسك»[2]. فجعل "للحج" ثلاث دلالات يستعمل فيها جميعا، ولم يبيّن الدلالة القديمة، إلا أن تكون المقدَّمة.

ونقل السيوطي كلام ابن فارس في باب "الأسباب الإسلامية"، الذي في جملته ذِكر "الحج" نحوا مما سبق[3]. كما ضرب "الحج" مثلا على العام المخصوص من كلام ابن دريد أيضا[4].

وقال الفيوميّ: «حجَّ حجًّا من باب قتل: قَصَدَ، فهو حاجٌّ، هذا أصله، ثم قُصِر استعمالُه في الشّرع على قصد الكعبة للحجّ أو العمرة»[5]. وهذا كلام ظاهرٌ جليٌّ، فالفيومي أطلق دلالة "الحج" ثم بيّن أنها القديمة بقوله: (هذا أصله)، وبيّن أنها ضاقت بعد حين بقوله: (ثم قصر)، وقال في حقيقتها الشرعية كقول السابقين.

وقال الزبيدي: «الحجّ: القصد مطلقا (...) وقال جماعة: إنه القصد لمُعَظّم. وقيل: هو كثرة القصد لمعظّم، وهذا عن الخليل (...) والحجّ كثرة الاختلاف والتردد (...) وقال بعضُ الفقهاء: الحجّ: القصد، وأطلق على المناسك لأنّها تبعٌ لقصد مكة»[6].

فابتدأ الزبيدي بالأشهر، ثم نسب إلى جماعة تقييد "الحج" بكون المقصود معظّما، وهو ما لم نجد مصرحا به سوى الخليل والجرجاني، وزاد الخليل قيدا عليه كثرة

---

(1) دور الكلمة في اللغة، ص182.

(2) القاموس (الحَجُّ) 183.

(3) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص 295.

(4) ينظر: نفسه، ص427.

(5) المصباح (حَجَّ) 121/1.

(6) التاج (حجج) 461،460،459/5.

الاختلاف إليه، وجعل الزبيدي قصد المعظّم وكثرة قصد المعظّم مذهبين مختلفين، وهذا صحيح، إلا أن يكون القول بذاك هو قولا بهذا؛ لأن كل معظّم مقصود بكثرة.

وأجمل نجم الدين النَّسَفِيُّ ما سبق في قوله: «الحجّ (...) وهو القصد، وهو من باب دَخَلَ. وقيل: هو الزيارة. وقيل: هو إطالة الاختلاف إلى الشيء. وقيل: هو العَود إلى الشيء مرة بعد مرة»[1].

الشواهد:

نسوق هنا ما تيسّر الظفر به من الشواهد الشعرية الوارد فيها "الحج" أو ما تفرّع عنه، للوقوف على مدى موافقتها لأقوال اللغويين السابقة في دلالته القديمة والجديدة، وفي تطورها من هذه إلى هذه[2].

- قال عَوْفُ بن الأَحْوَص[3]: (جاهليّ كان أيام حرب الفجار)

وإنِّي والذي حجَّتْ قريشٌ ... محارمَه وما جمعتْ حِراءُ

استعمل "الحج" في قصد البيت العتيق، وهو معظّم عند العرب؛ لذلك أقسم به.

- وقال أعشى قيس[4]: (ت 7 هــ)

لعمْرُ الذي حجَّتْ قريشٌ قطينَه ... لقد كِدْتَهم كيد امرئ غيرِ مُسْنِدِ

أي: وإني لأقسم بالذي تحج إليه قريش، كذا شُرِح[5]. فهذا كسابقه.

- وقال[6]:

فإن كنتَ مِن وُدِّها يائسا ... وأجمعتَ منها بحجٍّ قَلوصا

---

(1) النَّسَفِي (نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد، ت537هــ)، طِلْبَة الطَّلَبَة في الاصطلاحات الفقهية، ضبط وتعليق وتخريج: خالد عبد الرحمان العك، دار النفائس، ط1، بيروت، لبنان، 1995، ص108.

(2) ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، 94/5، 341/7، 175/2، 15/3.

(3) المفضّل الضبّي، المفضليات، ص174.

(4) الأعشى (ميمون بن قيس بن جندل، ت7هــ)، ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق وشرح: محمد حسين، الإسكندرية، 1950، ص191.

(5) نفسه، ص190.

(6) نفسه، ص207.

حجَّ فلانا: قصدَه، كذا في الشرح بالهامش.

- وقال المخبّل السعدي[1]: (مخضرم، عُمِّر طويلا)

يحجّون سِبّ الزبْرِقان المزعفَرا

استشهد ابن فارس بهذا الشطر –وتمامه في "المقاييس" و"إصلاح المنطق"– على أن "الحج" هو القصد مطلقا، واستشهد به ابن السكيت –كما مضى– على أنه كثرة الاختلاف، وهذا أقرب؛ لأن في ورود الفعل المضارع مجموعا إشارةً إلى كثرة قصد القاصدين واستمراره. وزيادة على ذلك يُلمَح في نسبة الحج إلى العمامة –وهي عنوان السيادة والرياسة– والمراد لابسها، أن المقصود معظّم مبجّل جليل القدر.

قال ابن دريد: «والسِّبّ: العِمامة، والزِّبْرِقان هو ابن بدر البَهْدَلي من بني سعد، وكان سادات العرب يصبغون عمائمهم بالزعفران»[2].

وقال نجم الدين النَّسَفِيّ في شرح البيت: «يقول: إنما طال عمري لأقع في هذه الغَصَّة، وهي أن يصير مثل هذا الرجل سيّدا يزوره كثير من النّاس مرّةً بعد مرّة»[3]. فالحج هنا وإن لم يستعمل في بيت الله الحرام، فإنه مستعمل في معظّم مقصود بكثرة. ونظيره قول الشاعر:

كانت تحُجُّ بنو سعد عمامتَه ... إذا أهَلّوا على أنصابهم رَجَبا

فقد استشهد الخليل به على أن "الحج" كثرة القصد إلى من يعظَّم[4].

---

(1) المجمل (حج) 221/1.

(2) الجمهرة 1257/3.

(3) طِلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، ص108.

(4) ينظر: العين (حجج) 286/1.

المحصول:

بيتان من الخمسة المذكورة ورد فيها "الحج" بدلالة قصد بيت الله الحرام المعظّم، وبيتان ورد فيهما بدلالة كثرة قصد السيد المعظّم، وبيت جاء "الحج" فيه بدلالة القصد مطلقا.

وإن كانت هذه العيّنة لا تفيد اليقين لضيقها، فربما أفادت ذلك مع قول حازم علي كمال الدين: إن دلالة الفعل "حجَّ" في العبرية هي: عيَّد للرب، وفي السريانية: احتفل بعيد دينيّ[1]. وقول المؤرخ جواد علي: «وكلمة "حجَّ" من الكلمات الساميَّة الأصيلة العتيقة، وقد وردت في كتابات مختلف الشعوب المنسوبة إلى بني سام. كما وردت في مواضع من أسفار التوراة، وهي تعني قصد مكان مقدس وزيارتَه»[2].

وقال: «وفي رُوع الشعوب السامية القديمة وغيرها أن الأرباب لها بيوت تستقر فيها، قيل لها في الأزمنة القديمة: "بيوت الآلهة"؛ ولذلك يرى المتعبِّدُون والمتقون شدّ الرحال إليها؛ للتبرك بها وللتقرب إليها، وذلك في أوقات تحدد وتثبت، وفي أيام تعيّن تكون أياما حرما لكونها أياما دينية ينصرف فيها الإنسان إلى آلهته»[3].

فهذا يصحّح مذهب المقيّدين "للحج" بكثرة القصد وعظمة المقصود عند القاصدين، ويدلّ على أن دلالة "الحج" لم تضق من القصد مطلقا إلى قصد البيت العتيق للنسك، وإنما كانت هذه هي دلالته قبل الإسلام وبعده مع اختلاف في المناسك.

ويظهر مما تقدّم أن دلالة "الجارية" على الشابة، وسائر الأوصاف الغالبة، إنما غلب استعمالها في أشياء مخصوصة لمكانتها عند العرب. وأن "الحجَّ" كان مختصا بالبيت العتيق ولا يزال، وما كان من غير ذلك في الاستعمال فهو تجوّز واتساع لم يشتهر.

---

(1) ينظر: معجم مفردات المشترك السامي للغة العربية، ص136.

(2) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج6، ص347.

(3) نفسه.

المبحث الثالث:

انتقال الدلالة

في "مقاييس اللغة"

1- انتقال دلالة "الكبش" بالاستعارة

2- انتقال دلالة "الأسل" بالاستعارة

3- انتقال دلالة "الأذن" بالمجاز

4- انتقال دلالة "البدن" بالمجاز

1- انتقال دلالة "الكَبْــش" بالاستعارة:

قال ابن فارس: «(كبش) الكاف والباء والشين كلمة واحدة وهي الكَبْش، وهو معروف. وكبش الكتيبة عظيمها ورئيسها، قال:

ثم ما هابوا ولكن قدّموا ... كبش غارات إذا لاقى نطحْ»[1].

شرح القول:

لوّح ابن فارس باستعارة العرب لفظة "الكبش" من الحيوان المعروف، لعظيم الكتيبة ورئيسها، حين جعل أصل هذه المادة كلمة واحدة بدلالة واحدة، ثم ذكر لها دلالة أخرى، إشارة منه إلى أنها راجعة إليها، ومحمولة عليها، وهي من طرائقه لتبيان التطور الدلالي في معجمه "مقاييس اللغة"[2].

ويبدو أن ابن فارس كان متابعا لمن قبله في هذا المذهب؛ فالخليل وابن دريد في معجميهما اللذين هما من مصادر "المقاييس" الرئيسة أشارا إلى ذلك بإضافة "الكبش" إلى "الكتيبة" بُعيد ذكر دلالة الحيوان[3]، كما فعل ذلك ابن فارس نفسه في معجمه الآخر "مجمل اللغة"[4]، إلا أنه زاد في "المقاييس" أن ردّه إلى دلالة الحيوان ردا ثانيا بيّناه.

وأما الزمخشري فصرح بذلك تصريحا بقوله: «ومن المجاز: هو كبش كتيبة، وهم كباش الكتائب»[5]. مع أن إبراهيم أنيس يزهّد في أحكام الزمخشري بالمجازية على دلالات الألفاظ، حيث يقول: «ولا يكون الحكم صحيحا على الحقيقة والمجاز في الألفاظ إلا إذا اقتصر على بيئة معينة وجيل خاص، فالمجاز القديم مصيره إلى الحقيقة،

---

(1) المقاييس 154/5.

(2) ينظر مثلا: (بخص) 206/1، (تيه) 361/1، (بيت) 324/1،325.

(3) ينظر: العين (كبش) 7/4، والجمهرة (كبش) 345/1.

(4) ينظر: (كبش) 776/3.

(5) الأساس (كبش) 120/2.

والحقيقة القديمة قد يكون مصيرها إلى الزوال والاندثار (...) تلك هي الظاهرة التي جهلها أو تجاهلها الزمخشري حين عرض للحقيقة والمجاز في معجمه "أساس البلاغة"»[1].

والذي نراه أن الزمخشري لم يجهل هذا الأمر وإنما توسّع في التعبير فقط، مع أنه قد قصد إلى التفريق بين الحقيقة والمجاز في معجمه[2]. كان يستعمل لفظة "المجاز" تارة لما كان –في نظره– مجازا حيا ثم صار حقيقة، وتارة أخرى لما هو مجاز حي في بيئته وعند جيله. هذا الذي أُخِذَ عليه وعُدَّ اضطرابا منه[3].

والدليل على النوع الأول وجداننا لبعض ما نَصَّ على أنه مجاز، في معجمات سابقة لم يشترط أصحابها ذكر الدلالات المجازية فيها[4]، والدليل على النوع الثاني قوله في مقدمة معجمه: «ومن خصائص هذا الكتاب تخير ما وقع في عبارات المبدعين، وانطوى تحت استعمالات المفلقين»[5].

وعبارة هذا التطور الدلالي الرياضية صغناها هكذا:

- الدلالة القديمة: الكبش = الحيوان المعروف

الدلالة الجديدة: الكبش = عظيم الكتيبة

وليس في ورود "الكتيبة" مضافة إليها "الكبش" دلالة على أنه مجاز حي لا يزال محتاجا إلى قرينة صارفة وليس بتطور دلالي، وإنما يرجع ذكرهم لها إلى كثرة لزومها

---

(1) دلالة الألفاظ، ص131،132.

(2) ينظر: الأساس 16/1.

(3) ينظر: حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ج2، ص709.

(4) ينظر مثلا: "تأثّفوه" الأساس (أثف) 20/1، والصحاح (أثف) 1330/4. "جوش" الأساس (جوش) 156/1، والعين (جوش) 273/1. "انسلخ" الأساس (سلخ) 468/1، والتهذيب (سلخ) 170/7.

(5) الأساس 15/1.

إياها في الاستعمال، وقد وردت بغير إضافة في "المنجّد في اللغة" لكراع[1]، وفي "تاج العروس" للزبيدي حيث قال: «ومن المجاز: الكبش: سيّد القوم وقائدهم ورئيسهم»[2].

وفي الشعر كذلك جاءت غير مضافة إلى اسم ظاهر، ففيما جمعه المفضّل الضبي في "مفضّلياتِه" شاهد على ذلك، وهذا عرض ما وجدنا، مستندين إلى تأريخ خير الدين الزركلي لوفيات أصحاب الأبيات[3]:

- قال الأَخْنَسُ بن شِهَابٍ[4]: (ت 70 ق هـ)

همُ يضربون الكبشَ يبرُق بيضُه ... على وجههِ من الدِّماء سبائبُ

أي: رئيس القوم وحاميهم، كذا في الشرح بالهامش.

- وقال علقمة بن عَبَدَة[5]: (ت 20 ق هـ)

فقاتَلْتَهم حتّى اتقوك بكبشهم ... وقد حان من شمس النهار غروب

أي: بمَلِكهم ورأسهم، كذا في الشرح بالهامش.

- وقال المُزَرِّدُ بن ضِرَار[6]: (ت 10 هـ)

وأني أردُّ الكبش والكبشُ جامح ... وأرجِع رمحي وهْو ريّان ناهلُ

كبش القوم: بطلهم وسيدهم، كذا في الشرح بالهامش.

---

(1) ينظر: ص73.

(2) 345/17.

(3) ينظر: الأعلام، 277/1، 247/4، 211/7.

(4) المفضّل الضبّي، المفضليات، ص207.

(5) نفسه، ص395.

(6) نفسه، ص95.

فالمتبادر إلى الذهن أن لفظة: "الكبش" وضعت للدلالة على الحيوان، وظلت كذلك حينا من الدهر حتى زحزح دلالتَها الوضعية مبدع تعمّدها باستعارة بلاغية حسنة، ثم اشتهرت وانتشرت بدلالتها الجديدة حتى استغنت عن القرائن إلا بالقدر الذي يخلّصها من الاشتراك، وأما إن ذكرت منفردة فإن الدلالتين تتبادران إلى ذهن السامع مع سبق لدلالة الحيوان.

ومما يرجح أو يقطع بكون دلالة "الكبش" على الحيوان أقدم من دلالته على حامية القوم، ورودها بدلالة الحيوان فقط، في لغات سامية أخرى، هي العبرية والسريانية والآشورية[1].

وعلى القول بقدم دلالة اللفظ على الحيوان وأنها أصل دلالات المشترك اللفظي الدال عليه وعلى غيره، بنى الدكتور سالم سليمان الخماش مقالتيه: (التوسع الدلالي في استخدام أسماء الحيوان، دراسة دلالية معجمية في حقول البدن والأوجاع والسلوك والأشكال والأعلام) و(أسماء الحيوان المستعملة في حقول الجماد).

واستدل على ذلك استدلالا أنثروبولوجيا، وبيانه أن منزلة الحيوان عند الإنسان القديم منزلة جليلة، «فهو أقرب الموجودات إليه؛ لأنه مخلوق ذو لحم ودم، نابض بالحياة وقادر على التفاعل معه، فيه كثير من صفاته»[2]. وكان يستدل أحيانا بما استدللنا به في لفظة "الكبش"[3].

ونظن أن الجامع بين الحيوان وعظيم الكتيبة، الباعثَ على استعارته له، شدة الضرب والحمايةُ والشرف والسيادة، أما شدة ضربه وحمايته فلأنه موصوف بكثرة

(1) ينظر: حازم علي كمال الدين، معجم مفردات المشترك السامي في اللغة العربية، ص323.

(2) أسماء الحيوان المستعملة في حقول الجماد، ص105.

(3) ينظر: التوسّع الدلالي في استخدام أسماء الحيوان دراسة دلالية معجمية في حقول البدن والأوجاع والسلوك والأشكال والأعلام، "اليربوع" ص194، و"القنفذ" ص195، و"اليَفَن" ص234.

النطح، والنطح فيه سجِيَّة، جاء في "لسان العرب": «النطح: للكباش ونحوها (...) وكبش نطّاح، وقد انتطح الكبشان وتناطحا، ويقتاس من ذلك: تناطحت الأمواج والسيول والرجال في الحرب، وأنشد: "الليل داج والكباش تنتطح"»[1].

وفي هذا الرجز الذي ينسب لعليٍّ[2] (رضي الله عنه) ترشيح للاستعارة بـــ"النطح"، وله نظائر في الشعر منها قول أعشى قيس[3]: (ت 7 هـــ)

ثم ما كاءُوا ولكنْ قدَّمُوا ... كبش غاراتٍ إذا لاقى نطحْ

أي: «قدّموا فارسا كأنه الكبش، كلما التقى بخصم نطحه فأرداه»[4]، كذا في الشرح. وقد تقدم نقله برواية أخرى من "مقاييس اللغة".

وقول صالح بن مخراقٍ العَبْدِيّ الخارِجيّ[5]:

وصَالحٌ في الحَرْبِ كبشٌ ناطِحُ

وقال الجاحظ: «والكبش ينطَح فيعقِر ويقتُل، من غير أن يهاج ويعبث به»[6]. فحمايته لنفسه ولما بحوزته أولى وأحرى.

---

(1) ابن منظور (نطح) 4459/6.

(2) تمام الرجَز:

اللِيلُ داجٍ والكباش تنتَطِحْ ... نطاحَ أُسْدٍ ما أراها تصطلحْ

أُسْدُ عرينٍ في اللقاء قد مرحْ ... منها نيامٌ وفريقٌ منبطحْ

فمن نجا برأسه فقد رَبحْ

ينظر: علي بن أبي طالب (أبو الحسن القرشي، ت40هـــ)، ديوان الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرم وجهه، تحقيق: عبد الرحمان الطويل، دار المجدد، سطيف، (د.ت)، ص38.

(3) ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، ص239.

(4) نفسه، ص238.

(5) إحسان عباس، شعر الخوارج، دار الثقافة، ط2، بيروت، لبنان، 1974، ص124،125.

(6) كتاب الحيوان، ط2، 1965، ج2، ص127.

وأما شرفه وسيادته فمعروفان عند العرب؛ لذلك أول العابرون الكبش في المنام سيدا شريفا، قال كمال الدين الدُّمَيْريّ: «الكبش في الرؤيا رجل شريف القدر؛ لأنه أشرف الدوابّ بعد ابن آدم؛ لأنه كان فداء لاسماعيل عليه السلام»[1]. وجاء في "قاموس تفسير الأحلام": «والكبش: الرجل المنيع المتبوع»[2].

ووجه استدلالنا بتأويل الرؤيا أن بعضها يؤول بالأمثال السائرة[3]، وهذا منها. قال الجاحظ: «والمثل السائر: "إنما فلان كبش من الكباش". وإذا هجوه قالوا: "إنما هو تيس من التيوس"»[4].

ولم يوصف عظيم الكتيبة بالتيس –مع أن في التيس نطحا– لأنه مذموم عند العرب مُتَنَقَّص، قال الجاحظ: «وقال عمرو بن العاص للشيخ الجُهنيِّ المعترض عليه في شأن الحَكَمين: وما أنت والكلامَ يا تيس جُهينة؟! ولم يقل يا كبش جهينة؛ لأن الكبش مدح والتيسَ ذم»[5]. ومذمة العرب له مشتهرة في أشعارهم وخطبهم.

وقد يقول قائل: ها أنتم أولاء عددتم "الكبش" لفظة متطورة الدلالة، مع أن دلالتها الحادثة مجاز فيها، فلم لا تعدون "الأسد" و"النعامة" و"الثعلب" و"الحمار" و"الكلب" –وكلها مما استعير للإنسان[6]– من مثل ذلك أيضا؟

والجواب أن يقال: إن هذه الأسماء التي سميتموها لم تمت مجازيتها. وإن كانت شهيرة في دلالاتها المجازية فإن شهرتها في دلالاتها الحقيقية أكبر، بل تكاد تكون

---

(1) الدُّمَيْرِيّ (كمال الدين محمد بن موسى، ت808هـ)، حياة الحيوان الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، 2005، مج2، ج4، ص328.

(2) خالد بن علي بن محمد العنبري، قاموس تفسير الأحلام أصول التعبير وطرقه وقواعده، دار الإمام مالك للكتاب، الجزائر، 2003، ص74.

(3) نفسه، ص80.

(4) كتاب الحيوان، ج5، ص456،457.

(5) نفسه، ص462.

(6) استعير الأسد للرجل الشجاع البطل، والنعامة للجبان الرعديد، والثعلب للخب المخادع، والحمار للصبور أو البليد، والكلب لليقظ أو اللئيم الخسيس، نجد كل هذا في كلام العرب.

نصوصا في دلالاتها الأولى، وقيل في تعريف النص: هو «ما لا يتطرق إليه احتمال أصلا؛ لا على قرب ولا على بعد (...) ولفظ الفرس لا يحتمل الحمار والبعير وغيره»[1].

وتفسير ذلك أن الاشتهار المميت للمجاز الجاعلَ إياه حقيقة، هو اشتهار أكبر من شهرة اللفظ بدلالته الوضعية. وقد نقَّبنا في "المفضليات" والأصمعيات" عن لفظتَي "الأسد" و"الكبش"؛ لنرى أي دلالاتهما أشيع في الاستعمال من الأخرى، واخترنا هذين المصدرين لأنهما من أوثق مصادر الشعر القديم[2]؛ فرارا من المشكوك فيه، حذر المنحول. واخترنا الأسد دون سائر الحيوان؛ لأنه من الحيوانات التي تحتفي بها العرب كثيرا، فيلزم عنه كثرة دوران اسمه في أشعارهم. وهذا عرض ما وجدنا[3]:

شعراء جاهليون ومخضرمون وإسلاميون	المفضليات والأصمعيات	الحيوان		الإنسان	
	الكبش	5/2	% 40	5/3	% 60
	الأسد	7/6	% 86	7/1	% 14

المحصول:

يظهر هنا جليا تقارب نسبة استعمال "الكبش" في دلالة الحيوان من نسبة استعماله في دلالة قائد الكتيبة وعظيمها، هذا ما جعل لفظة "الكبش" مشتركا لفظيا، مع أننا نظن أن توسيع العينّة سينبئ عن غلب يسير لنسبة استعماله في الحيوان في تلك الحقبة.

(1) الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد، ت505هـ)، المستصفى من علم الأصول، تحقيق وتعليق: محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1997، ج2، ص48.

(2) ينظر: ناصر الدين الأسد، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، دار الجيل، ط7، بيروت، لبنان، 1988، ص510،511.

(3) ينظر: المفضّل الضبّي، المفضليات، ص33،95،144،207،212،285،395،416؛ والأصمعي، الأصمعيات اختيار الأصمعي، ص81،158،187،207.

ويظهر أيضا غلب نسبة استعمال "الأسد" في الحيوان على نسبة استعماله في الشجاع البطل، وهذا ما ينفي كون الأسد مشتركا لفظيا يجمع الدلالتين. وإذا كانت هذه النتيجة ظنية لانبنائها على استقراء ناقص، فإنها مع ذلك مؤنسة.

وجدير بالذكر أن ثلاثة من سبعة مواضع وردت فيها لفظة "الأسد" بدلالة الحيوان، شُبِّه الإنسان به فيها[1]، ولكننا لم نعدّه مما جاء بدلالة الإنسان؛ لاستعمال الشعراء في استعارتهم هذه أدوات تشبيه (الكاف أو كأن)، ولا جرم أن استعمالها في الاستعارة البلاغية يبطِّئ تطور دلالة اللفظة. فإن استبدل بها قرائن أخرى منفصلة، وكانت ديَّارة على الألسن مع طول الزمن، أمست دلالتها للتطور أقبل وأيسر.

وما يرجح هذا الذي ذكرناه في لفظة "الأسد" إعراض أهل اللغة عن ذكر دلالتها المجازية، البطل الشجاع، في معجماتهم، ومنهم الزمخشري الذي كان معتنيا ببيان الدلالات المجازية[2]؛ لأنهم علموا أن الأذهان لا تنصرف إلى غير دلالاتها الوضعية عند الإطلاق.

قال إبراهيم أنيس: «اللفظ ينحرف من مجاله الحقيقي إلى مجال مجازي ثم يشيع ذلك المجاز حتى يصبح مألوفا، ويعد حينئذ من الحقيقة، وتظل تلك الدلالة القديمة ملازمة للفظ في حدود ضيقة، ويكون للفظ دلالتان أو استعمالان، وكلاهما من الحقيقة، غير أن إحدى الدلالتين تكون أكثر شيوعا من الأخرى، بل قد يصل الأمر إلى أن تصبح الدلالة القديمة من الندرة وقلة الاسعمال بحيث تسترعي الانتباه، وتكاد تعدّ بمثابة المجاز حين تقارن بالدلالة الجديدة الشائعة المألوفة»[3].

فـــ"الكبش" تدانت دلالتاه شيوعا حتى صارتا حقيقتين، وأما "الأسد" فلا.

---

(1) ينظر: المفضّل الضبِّي، المفضليات، ص33،285، والأصمعيُّ، الأصمعيات اختيار الأصمعي، ص207.

(2) ينظر: العين (أسد) 68/1، والمقاييس (أسد) 106/1، والأساس (أسد) 27/1.

(3) دلالة الألفاظ، ص132،133.

2- انتقال دلالة "الأَسَــل" بالاستعارة:

قال ابن فارس: «(أسل) الهمزة والسين واللام تدلّ على حدّة الشيء وطوله في دقّة، وقال الخليل: الأسل الرماح. قال: وسميت بذلك تشبيها لها بأسل النبات، وكل نبت له شوك طويل فشوكه أسل»[1].

شرح القول:

نقل ابن فارس قول الخليل في تعليل تسميتهم الرماح بالأسل؛ شوكِ النبات ذي الشوك الطويل. ولم نجد هذا القيل في معجم "العين" المنسوب للخليل، وإنما وجدنا: «ويسمى القنا أسلا تشبيها بطوله واستوائه»[2]. والضمير يعود على النبات لا على الشوك.

و"مقاييس اللغة" مشحون بأقوال الخليل في التأصيل وغيره، قال حسين نصّار: «وعني بإيراد أقوال الخليل وابن دريد خاصة، إلى جانب غيرهما من اللغويين (...) ولكن عنايته بالخليل أكثر»[3].

فابن فارس يرى رأي الخليل، ولو أنه يرى بطلانه لأعرض عن ذكره جملة، أو ذكرَه وعقّب بالتخطئة أو التضعيف والقولِ بخلافه، كدأبه[4]. إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، والسكوت تقرير. وما يؤكد ذلك أنه ذكر قريبا منه في معجمه الأول

(1) المقاييس 104/1.

(2) (أسل) 70/1.

(3) المعجم العربي نشأته وتطوره، ج2، ص463.

(4) ينظر: محمود عبد الله جفّال، منهج أحمد بن فارس في النقد اللغوي في معجمه مقاييس اللغة نقد الخليل وابن دريد نموذجا، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج78، ج4، ص1110، الرابط: www.mohamedrabeea.com/books/book1_789.pdf، تاريخ الزيارة: 2013/90/17، الساعة: 15:19.

"مجمل اللغة" ولم يشر إلى أنه للخليل أو غيره، مما يُظهر أنه قوله هو، ففيه جاء: «الأسل: الرماح، أخذت من أسل النبات»[1].

والأصل الذي أصّله مشتمل على صفة الرماح من الدقة والاستطالة والحدّة، فحتى لو لم يرّدها –بلسان الخليل– إلى النبات لبقي القياس صحيحا فيها، وإنما فعل ذلك لعنايته ببيان التطور الدلالي، الذي عبّر عنه هنا بقوله: (وسميت بذلك تشبيها)، أي أنه انتقال دلالي استعاري، والشَّبَهُ فيه شكليٌّ.

وهذه عبارته الرياضية:

- الدلالة القديمة: الأسل = شوك النبات ذي الشوك الطويل.

الدلالة الجديدة: الأسل = الرماح.

وتحصّل من هذا التطور الدلالي ترادف واشتراك. أما الترادف فبين الأسل والرماح، قال كراع في باب "الأسل وشبهه": «ويقال للرماح: الأَسَل»[2]. وأما الاشتراك فأمست لفظة "الأسل" تدل على النبات والرماح معا.

ولم نجد من صرّح بأن المستعار شوك النبات غيرَ ابن فارس. والذين صرحوا بأنه النبات ذو الشوك، الخليل في قوله: «الأسل: نبات له أغصان كثيرة دقاق، لا ورق له، ولا يكون أبدا إلا وفي أصله ماء راكد»[3].

---

(1) (أسل) 95/1.

(2) كُرَاع النمل (أبو الحسن علي بن الحسن الهُنَائيّ، ت310هـ)، المنتخب من غريب كلام العرب، تحقيق: محمد ابن أحمد العُمَريّ، وفهرسة اللغة: مصطفى عبد الحفيظ سالم، جامعة أم القرى، ط1، 1989، ج2، ص493.

(3) العين (أسل) 70/1.

والأزهري، الذي نسب هذا القول إلى الليث[1]. وحكَى عن شمرٍ عن ابن الأعرابي: «وقيل للقنا: أسَل، لِما رُكِّب فيها من أطراف الأسنّة»[2].

والجوهريّ كذلك، الذي ذكر القولين وضعَّف الآخر، إذ قال: «الأسل: شجر. ويقال: كل شجر له شوك طويل فشوكه أسل. وتسمى الرماح أسَلا»[3].

وابن دريد أيضا، إذ قال: «والأسل: الرماح، شُبّهت بنبات الأسل المعروف في الآجام»[4]. وابن سيدة كذلك، الذي حكى قول أبي حنيفة: «الأسل: واحدته أسلة، تخرج قضبانا دقاقا ليس لها ورق ولا شوك إلا أن أطرافها محدّدة وليس لها شُعَب ولا خشب (...) وبه سُمي القنا تشبيها به في طوله واستوائه ودقّة أطرافه»[5].

والزمخشري في قوله: «وهو نبات دقيق الأغصان (...) وقيل للرماح الأسل على التشبيه»[6]. والفيروزآبادي، فإنه قال: «الأسل، محركةً: نبات، الواحدة: بهاء، والرماحُ والنبل وشوك النخل، وعيدان تنبت بلا ورق»[7].

وجاء في "المعجم الوسيط": «(الأسل): نبات ذو أغصان كثيرة شائكة الأطراف من الفصيلة الأسَلية، ينبت في الماء وفي الأرض الرطبة، وتُصنع منه الحُصُر والحبال. والأسل: الشوك الطويل. والأسل: الرماح (على التشبيه). والأسل: النبل. والأسل: كل ما رُقِّق وحُدّ من الحديد، من سيف أو سكين أو سنان»[8].

---

(1) ينظر: التهذيب (أسل) 74/13.

(2) نفسه، 75/13.

(3) الصحاح (أسل) 1622/4.

(4) ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن، ت321هـ)، الاشتقاق، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، ط1، بيروت، 1991، ص468.

(5) المخصص 167/11.

(6) الأساس (أسل) 27/1.

(7) القاموس (الأسَل) 961.

(8) مجمع اللغة العربية، (أَسُل)، ص18.

فتبيّن مما سيق ذهاب كثير إلى أن "الأسل" نبات، وقد جاء في أوصافه ما جاء، وإذا تأملتها جميعا علمت أن لا منافاة بين رأيهم ورأي ابن فارس؛ فإن هذا النبات أشواك كلّه، طويلة مجتمعة، سماها أحدهم أغصانا وآخر قضبانا.

ويتبيّن أيضا أن استعارة "الأسل" من النبات إلى الرماح، صرّح بها معظم من سقنا أقوالهم، ومن المصرحين بها أيضا أبو عبيد في قوله: «فنُرَى أن الرماح إنما سُمِّيَتْ الأسلَ لتَحَدُّدِها»[1].

ولكنه نازع في اختصاص "الأسل" بها، حيث قال في قول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): «"لِيُذَكِّ لكم الأسلُ، الرِّماحُ والنبْل": فهذا يردُّ قول من يقول: إن الأسل الرماحُ خاصة، ألا تراه قد جعله النبلَ مع الرماح»[2].

وهو نزاع يظهر أنه تبع فيه شيخه أبا عبيدة[3]، فقد نقل الأزهري قوله في حديث عمر السالف: «لم يُرد بالأَسل الرماحَ دون غيرها من سائر السلاح الذي رُقِّق وحُدِّد. قال: وقوله: "الرماح والنبل"، يردُّ قول من قال: الأسل: الرماح خاصّة؛ لأنّه قد جعل النبل مع الرماح أسلا»[4]. ومع ذلك شهد أبو عبيد بغلب استعمال "الأسل" في الرماح، حيث قال: «وقد وجدنا الأسل في غير الرماح، إلا أن أكثر ذلك وأفشاه في الرماح»[5].

ومما جاء فيه "الأسل" عاما، قول عليّ: «لا قَوَد إلا بالأسل، فالأسل عند عليّ (عليه السّلام) كلّ ما أرقَّ من الحديد وحُدِّد من سيف أَو سكين أَو سِنان»[6].

---

(1) كتاب غريب الحديث، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، ومراجعة: مصطفى حجازي، 1994، ج5، ص201.

(2) نفسه، ج4، ص209.

(3) كان أبو عبيدة من شيوخ أبي عبيد. ينظر: أبو عبيد (القاسم بن سلّام البغدادي، ت224هـ)، الغريب المصنَّف، تحقيق وتقديم وصنع الفهارس: رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة، 1989، ج1، ص20.

(4) التهذيب (أسل) 75/13.

(5) كتاب غريب الحديث، ج4، ص209.

(6) التهذيب (أسل) 75/13.

ويذكر أبو عبيد أن بعضهم يرى أن "الأسل" النباتَ هو المستعار من الأسل الرماحِ، حيث قال: «وبعضهم يقول في هذا النبات الذي قال الله تعالى فيه لأيوب (عليه السلام): ﴿وَخُذۡ بِيَدِكَ ضِغۡثٗا فَٱضۡرِب بِّهِۦ وَلَا تَحۡنَثۡۗ﴾ [ص من 44]: إنما قيل له: الأسلُ؛ لأنه شُبِّه بالرماح»[1]. وما أنبأنا أبو عبيد بأسماء هؤلاء.

الشواهد:

بحثنا عن "الأسل" و"الأسلات" في "الأصمعيات" و"المفضليات" و"جمهرة أشعار العرب"، وبعض دواوين شعراء قدماء جاهليين وإسلاميين، واعتمدنا تأريخ خير الدين الزركلي لوفياتهم[2]، وهذا موجودنا:

- قال امرؤ القيس[3]: (ت 80 ق هـ)

يَحْمِلْننا والأسَلَ النواهِلا

و«الأسل: الرماح»[4]، كذا في الشرح.

- وقال عنترة بن شداد[5]: (ت نحو 22 ق هـ)

ستعلم أيّنا للموت أدنى ... إذا دانَيتَ بِيْ الأَسلَ الحِرارا

أي: أطراف الرماح، ويقال: هي الأسنّة، كذا شُرح. وليس حمل "الأسل" هنا على أطراف الرماح أو الأسنَّة بأولى من حمله على الرماح.

- وقال أيضا[6]:

وعاد بي فرَسي يمشي فتعثره ... جماجمٌ نثرتْ بالبِيض والأسلِ

(1) كتاب غريب الحديث، ج4، ص210.

(2) ينظر: الأعلام، 11/2، 91/5، 17/3، 240/5، 87/4، 175/2.

(3) امرؤ القيس (ابن حُجْر بن الحارث الكنديّ، ت 80 ق هـ)، ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السُّكَّريّ (ت275هـ)، دراسة وتحقيق: أنور عليان أبو سويلم ومحمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، ط1، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ج2، ص554.

(4): نفسه، ص555.

(5) شرح ديوان عنترة للخطيب التبريزي، ص70.

(6) نفسه، ص136.

أي: السيوف والرماح، كذا في الشرح بالهامش.

- وقال ابن الزِّبَعْرَى[1]: (نحو 15 هـ)

صادقِ النَّجدة قَرْمٍ بارعٍ ...غيرِ ملتاثٍ لدى وقْعِ الأسَلْ

أي: الرماح، كذا في الشرح بالهامش.

- وقال ربيعة بن مقْرُومٍ الضَّبِّيُّ[2]: (ت بعد 16 هـ)

ويوم جُرَادَ استلحمتْ أسلاتُنا ... يزيدَ ولم يمرُرْ لنا قرنُ أعضبا

أي: القنا، الواحدة أسلة، كذا في الشرح بالهامش.

- وقال لبيد بن ربيعة[3]: (ت 41 هـ)

قَدَّموا إذْ قالَ قَيسٌ: قَدِّموا ... واحفَظوا المَجْدَ بأطرَافِ الأسَلْ

أي: الرماح كما هو ظاهر، وأطرافها الأسنّة.

- وقال حسان بن ثابت[4]: (ت 54 هـ)

يُبارين الأعنّة مُصعِدات ... على أكتافها الأسل الظِّماءُ

أي: الرماح، كذا في الشرح بالهامش.

المحصول:

ليس فيما سقناه من شواهد ذكرٌ للأسل بدلالة النبات بتة، وحتى أصحاب المعجمات الذين ذكروا هذه الدلالة لم يوردوا شاهدا عليها.

وأقدم من عرفنا أنه في شعره ذكرَ "الأسل" الرماح، امرؤ القيس بن حجر، وهو شاعر قديم، وفي بيته ما يُشعر أن استعارة "الأسل" ليست قريبة العهد. ولم يرد في

---

(1) حسَّان بن ثابت (أبو الوليد ابن المنذر الخزرجي، ت54هـ)، ديوان حسان بن ثابت، شرح وكتابة الهوامش وتقديم: عبد أ مهَنّا، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان، 1994، ص180.

(2) المفضَّل الضبِّي، المفضليات، ص378.

(3) لبيد بن ربيعة (أبو عقيل ابن مالك العامري، ت41هـ)، شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ للطوسيّ، تحقيق وتقديم: إحسان عباس، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1962، ص192.

(4) ديوان حسان بن ثابت، ص19.

الشواهد المذكورة جميعا "الأسل" بغير دلالة الرماح، وما وجدنا قولَي عمر وعلي (رضي الله عنهما) في الصحيحين، ولكنّ أبا عبيد ثقة مأمون بالإجماع[1]، إن قال: وجدت "الأسل" في غير الرماح فقد وجده، وإنه لُغويٌّ مبين.

ومع ذهاب أكثر اللغويين إلى أن "الأسل" مستعار من النبات للرماح، فليس لنا أن نقطع بذلك، فقد خالفهم من نقل أبو عبيد مذهبهم وإن كانوا مجاهيل.

ولو نظرنا إلى المسألة نظرة تاريخية لم نجد كذلك ما يسعفنا، إلا أن يقال: إن معرفة العرب للنبات سابقة لمعرفتهم السلاح، من حيث كانت الطبيعيات أسبق وجودا وعرفانا من المصنوعات. ومع هذا لا يجوز الجزم؛ فكذلك أمة العرب شهيرة بالحروب مذ كانت؛ ولذلك كانت منها العرب البائدة.

---

(1) أبو عبيد، كتاب غريب الحديث، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، ومراجعة: عبد السلام محمد هارون، 1984، ج1، ص27.

3- انتقال دلالة "الـــأُذُن" بالمجاز:

قال ابن فارس: «(أذن) الهمزة والذال والنون أصلان (...) أحدهما أذن كلّ ذي أذن، والآخر العِلم، وعنهما يتفرّع الباب كلُّه (...) وأما تفرّع الباب فالأُذُن معروفة مؤنّثة (...) ويقال للرجل السامع من كل أحد أذنٌ، قال الله تعالى: ﴿وَمِنۡهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌۚ﴾ [التوبة من 61]. والأذن عروة الكوز وهذا مستعار»[1].

شرح القول:

أصّل ابن فارس أصلين لهذه المادّة، أحدهما الأذن الجارحة. وليس هذا الأصل دلالة مجردّة جامعة لما تشترك فيه الفروع كما هي معظم أصوله[2]، بل هو اسم عين، «وأمثلة هذا النوع من الدلالات المحورية قليل محدود في جهد ابن فارس»[3].

وذِكره الأذن ذات دلالة الرجل في حديثه عما يتفرع عن هذا الأصل، تلويح إلى أنه مأخوذ منه، وهذا مسلك من مسالك ابن فارس لبيان التطور الدلالي، التي منها التصريح[4]، كتصريحه باستعارة الأذن لعروة الكوز، ولم يبيّن نوع الشبه لظهوره. وهو مجاز لغوي جلي، ونظيره قولهم لسَمِّ الخياط: عين[5].

---

(1) المقاييس 76،75/1.

(2) ينظر: عبد الكريم محمد حسن جبل، الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة دراسة تحليلية نقدية، ص41.

(3) نفسه، ص42.

(4) ينظر مثلا: (أنس) 145/1، (ثمل) 390/1، (حيض) 124/2.

(5) ينظر: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص194.

وأما الأول فمجاز ميت علاقته الجزئية، حيث جُمع الإنسان كله في الجارحة ذات الوظيفة الأظهر فيه، ومن نظائره العين الجاسوس(1)؛ لأن النظر وظيفته الأساس. ومما يؤكد ميتته أن كراعا ذكره في معجمه للمشتركات اللفظية(2).

فهذان إذن تطوران دلاليان، صيغتهما الرياضية:

* الدلالة القديمة: الأذن = الجارحة.

الدلالة الجديدة 1: الأذن = السامع من كل أحد.

الدلالة الجديدة 2: الأذن = عروة الكوز.

وإثر ذكر "الأذن" من الناس استشهد ابن فارس بآية من كتاب الله تحكي قول المنافقين، ما يدل على أن اللفظة بهذه الدلالة معهودة عند العرب تعرفها، وليست مما لا عهد لها به، ولكنا لم نجد لها ذكرا بدلالتها هذه فيما بين أيدينا من القصائد التي اشتملت عليها "الأصمعيات" و"المفضليات" و"جمهرة أشعار العرب".

وفي "مجمل اللغة" كانت إشارة ابن فارس لهذا التطور أخفى منها في "المقاييس"؛ فقد ذكر العضو متلوًّا بالرجل بما يوحي أنه منه أُخِذ، وهذا كلامه بحروفه: «والأذن: معروفة، ورجل أذن: يسمع مقالة كل أحد»(3).

وليس في مظان "المقاييس" ولا "المجمل" ذكر مأخذ لهذا القيل. وفي "العين" الذي هو أهم مصادر "المقاييس" انصرف الخليل عن ذكر الجارحة إلى ذكر الرجل؛ وذلك لشهرتها فيما يظهر، ونصّ على أن الرجل والمرأة والقوم سواء فيه، يقال لكلٍّ: أذن(4).

---

(1) ينظر: المقاييس (عين) 200/4.

(2) ينظر: المنجَّد في اللغة، ص35.

(3) (أذن) 91/1.

(4) ينظر: (أذن) 62/1.

وقريب من فِعل ابن فارس في "المجمل" فَعَلَ الجوهري في "الصحاح"[1] والأزهري في "التهذيب"[2] والفيومي في "المصباح". إلا أن الفيومي خلع على "الأذن" الإنسانِ دلالة مختلفة عما ذُكر؛ وهي من ينصح القوم سرّا[3]، ولا نعلم له موافقا. وإن صح هذا فيقرُب أنهم إنما سمّوه بذلك لأن الغالب على من يُسِرُّ كلاما الاقتراب من أذن المستمع ابتغاء الإخفاء؛ فأُخذ له اسم من ذلك.

وأما ابن سيدة فكان من المصرّحين؛ إذ قال بعد أن تحدّث عن الجارحة: «ويستعمل "الأُذُن" في غير الإنسان، فيقال: أُذُن الكُوز وأُذُن الدَّلو»[4]. يريد أن "الأذن" استعيرت من الإنسان لعروة الكوز وعروة الدلو؛ فزاد على ابن فارس عروة الدلو.

ولكن الزبيدي عمّمه في كل مقبض وعروة تشبه الأذن، إذ قال: «ومن المجاز الأذُن: المَقْبِضُ والعروة من كل شيء، كأذن الكوز والدلو على التشبيه»[5].

وفي تفسير "الأذن" في تلك الآية الكريمة قال الراغب الأصفهاني: «الأذن: الجارحة، وشُبِّه به من حيث الحلقة أذنُ القدر وغيرِها، ويستعار لمن كثُر استماعُه، وقولُه لما يسمع»[6]. ففي سياق كلامه تعميم دلالة "الأذن" أيضا في كل ذي حلْقة كحلقة الأذن.

وأورد ابن سيدة في تفسير الآية أقوالا، منها: أنه «يجوز أن يطلق على الجملة وإن كانت عبارة عن جارحة منها، كما قال الخليل في النَّابِ من الإبل: إنه سُمِّيَت به

(1) ينظر: (أذن) 2069/5.
(2) ينظر: (أذن) 16/15.
(3) ينظر: (أذن) 10/1.
(4) المخصص 80/1.
(5) التاج (أذن) 164/34، 165.
(6) المفردات (أذن) 17/1.

لمكان النابِ البازل، فسميتْ الجملة كلها به (...) أجرى على الجملة اسم الجارحة لإرادته كثرة استعماله لها في الإصغاء بها»[1].

وهذا القول يوافق رأيه المتقدّم ويفسّره، وفيه ذِكر لنظيرين له، حكى أحدهما عن الخليل؛ وهو الناب من النوق، ولم نجده في مظنته من "العين". والآخر الربيئة عين القوم[2]؛ وهو «الذي يربأ لهم على مربإ من الأرض»[3]. أي يرقب لهم، وهو مثل الجاسوس من حيث إنعامه في النظر؛ لذلك قيل لكل منهما: عين.

ونبّه ابن سيدة إلى أن الغرض من ذلك إرادة المبالغة بقوله: (لإرادته كثرة استعماله)، وابن جني يجعل المبالغة قائمة في المجاز كله، حيث يقول: «كما أنهم لا يستعملون المجاز إلا لضرب من المبالغة، إذ لولا ذلك لكانت الحقيقة أولى من المسامحة»[4].

وربما كان هذا المذهب صحيحا في المجازات البلاغية، وفي كثير من المجازات اللغوية التي يستعار فيها ألفاظ لأشياء لها أسماؤها المعلومة؛ للمبالغة أو لحاجات نفسية. وأما التي لا أسماء لها سابقة تُعيّنها فالأقرب أن داعيهم إليها إرادة التعبير عن هذه الأشياء سدّا للثغرة المعجمية، وفي هذا الضرب لا تكون المبالغة مقصودا إليها.

ومن أمثالها: الحَلَمَة رأس الثدي، استعير من الدويبّة[5]، وبيت الشِّعر مستعار من بيت الشَّعَر[6]، والثمرة استعير لعقدة السوط[7]، والضفدع الذي يكون في الماء، استعير

(1) المخصص 81،80/1.
(2) ينظر: نفسه 80/1.
(3) العين (رأب) 81/2.
(4) الخصائص، ج1، ص373.
(5) ينظر: المقاييس (حلم) 93/2.
(6) ينظر: نفسه (بيت) 324/1.
(7) ينظر: نفسه (ثمر) 388/1.

لعظم في جوف الحافر من الفرس[1]. فهذه الألفاظ وأشباهها لا تكاد تجد لها أسماء سابقة على هذه الاستعارات، إلا أن يكون الاسم مركّبا أو مستعارا أو منسيا أو نحو ذلك.

ومن أقوالهم في تفسير الآية الآنف ذكرها: «أن الاسم يجري عليه كالوصف له؛ لوجود معنى ذلك الاسم فيه (...) ويجوز أن يكون فُعُلا من أَذِن إذا استمع، والمعنى أنه كثير الاستعمال»[2].

ونرى أن المذهب الأول أقرب من هذين المذهبين؛ فقد أشار إليه كثير لم يذكروهما، كما أن له نظائر لا تنكر؛ وقد اقتصر عليه الزمخشري في تفسيره، قال: «الأذن: الرجل الذي يصدق كل ما يسمع، ويقبل قول كل أحد، سُمِّي بالجارحة التي هي آلة السماع، كأنّ جملته أذنٌ سامعة، ونظيره قولهم للربيئة: عين»[3].

وفي هذا المقال تفصيل لا نجد الزمخشري ذكره في معجمه؛ فإنه قال فيه: «ومن المجاز: فلان أذن من الآذان إذا كان سُمَعَة، وهي أُذُن وهما أُذُن، وخذ بأُذُن الكوز وهي عروته، والأكواب كيزان لا آذان لها»[4].

وحكى الزبيدي عن ابن بَرِّي قوله في الباعث على هذا المجاز: «وإنما سموه باسم العضو تهويلا وتشنيعا»[5]. وهذا تعبيره عن المبالغة التي نبّهنا عليها في قول ابن سيدة.

---

(1) ينظر: سالم سليمان الخمّاش، التوسع الدلالي في استخدام أسماء الحيوان دراسة دلالية معجمية في حقول البدن والأوجاع والسلوك والأشكال والأعلام، ص196.

(2) المخصص 81،80/1.

(3) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج3، ص61.

(4) الأساس (أذن) 23/1.

(5) التاج (أذن) 165/34.

فإن قال قائل: وما يدريكم لعل "الأذن" الجارحة هي المستعارة من "الأذن" الإنسان. قيل له: لا نعلم قائلا بهذا، ولا نعلم له نظيرا، ولضدّه نظائر مسموعة، وكما أن أسماء الأعيان سابقة لما اشتق منها كمثل: عَانَه ودمغه وألجمه السابقة للعين والدماغ واللجام، فكذلك "الأذن".

ومما يقطع ببطلان هذا المذهب أن "الأذن" الجارحة وردت بهذه الدلالة نفسها في لغات سامية كانت العربية القديمة إحداها –عند من يقولون بذلك– وهي الحبشية والعبرية والآرامية والسُّريانية والآشورية(1).

المحصول:

لم نقف على شواهد شعرية موثوقة جاء فيها لفظة "الأذن"، وإن كان في القرآن غنية. ويبدو أن انتقال أسماء الجوارح إلى غيرها شيء مألوف في اللغات، قال ستيفن أولمان: «والحق أن جسم الإنسان يعدّ قطاعا من القطاعات البارزة التي تنتقل الكلمات منها وإليها»(2). وقال جوزيف فندريس: «أسماء أجزاء الجسم تعتبر (الميدان التقليدي لانتقالات المعنى)»(3).

وفي اللغة العربية كثير من مثل ما تقدّم، فكأن العرب يرون في الكون إنسانا، إذ يقولون: كبد السماء ورأس الجبل وبطن الأرض وعين الشمس، وأضرابها.

---

(1) ينظر: حازم علي كمال الدين، معجم مفردات المشترك الساميِّ في اللغة العربية، ص45.

(2) دور الكلمة في اللغة، ص 194.

(3) اللغة، ص260. منقول عن: ميرينجر Meringer : رقم33، ج3، ص46؛ وتسونر Zauner: Romanische Forschungen، رقم 14 (1903) ص339.

4- انتقال دلالة "البَـــدَن" بالمجاز:

قال ابن فارس: «(بدن) الباء والدال والنون أصل واحد؛ وهو شخص الشيء دون شواه؛ وشواه أطرافه. يقال: هذا بدن الإنسان، والجمع الأبدان، وسمي الوعل المسنّ بدنا من هذا (...) وإنما سمي بذلك لأنهم إذا بالغوا في نعت الشيء سموه باسم الجنس، كما يقولون للرجل المبالَغ في نعته: هو رجل. فكذلك الوعل الشخيص سمي بدنا. وكذلك البدنة التي تهدى للبيت، قالوا: سميت بذلك لأنهم كانوا يستسمنونها. ورجل بدن؛ أي مسنّ (...) وتُسمّى الدرع البدن لأنها تضمّ البدن»[1].

شرح القول:

صرح ابن فارس بتطور دلالة "البدن" من شخص الشيء دون أطرافه إلى الوعِل المسن، وبتطور دلالته إلى الدرع كذلك. واستعمل للتعبير عن هذين التطورين الدلاليين عبارتين هما: (من هذا) و(تُسمّى.. لِـــ..)، وكاستعماله إياهما لبيان التطور الدلالي[2]، كان يستعملهما لبيان الاشتقاق أيضا[3]. وضابطه أن ما تطورت دلالته دون بنيته هو التطور الدلالي، وما سوى ذلك اشتقاق.

ولم نقف على من فسّر "البدن" بمثل عبارته؛ (شخص الشيء)، والذي وجدناه قولهم: «البَدَن من الجسد ما سوى الشَّوى والرأس»[4]، وقولهم: «البدن: بدن الإنسان، وهو جسمه»[5]، وأشباه ذين. وأغلب الظن أن ابن فارس اطلع على هذين التفسيرين، ومع ذلك لم يستعمل "الجسم" ولا "الجسد".

---

(1) المقاييس 211/1،212.

(2) ينظر مثلا: (حق) 18/2، (حل) 20/2، (حفض) 86/2، (حقو) 88/2.

(3) ينظر مثلا: (أثّ) 8/1، (بدح) 214/1، (شق) 172/3، (شمل) 216/3.

(4) العين (بدن) 122/1.

(5) الجمهرة (بدن) 302/1.

ووجدناه يستعمل لفظة "شيء" كثيرا في "مقاييس اللغة" في تقرير أصوله، فكأنه يختارها لدلالتها العامة[1]؛ إذ كان محتاجا لاستغراق الفروع الكثيرة في عبارة وجيزة.

ولذلك لم نجده استعملها لتفسير "البدن" في معجمه "مجمل اللغة"[2]؛ لعدم نهوضه على الأصول. ويُرى تصريح ابن فارس هنا بالباعث على هذا التطور الدلالي، وهو قلما يفعل ذلك، فأكثر أمره الاكتفاء فيه بالتلويح.

والباعث على انتقال دلالة "البدن" من دلالتها المعهودة إلى الوعل المسن، المبالغة في نعته بالجسامة والبدانة والسمن كما قال ابن فارس، فكأنه لسمنه غارت أطرافه في بدنه فصار كأنه بدنٌ كلّه. قال الراغب الأصفهاني: «البدن: الجسد، لكن البدن يقال اعتبارا بعظم الجثة، والجسد يقال اعتبارا باللون»[3]. وإذا صحّ هذا فهو من باب تسمية الشيء بمعظمه على جهة التغليب، والتغليب سُنَّة من سنن العرب[4].

وقريب منه وصف العرب الشيء بصفة مشتقة من اسمه على سبيل المبالغة، كقولهم: داهية دهياء وليلة ليلاء وركن ركين، قال الثعالبي في اشتقاق نعت الشيء من اسمه عند المبالغة فيه: «ذلك من سنن العرب كقولهم: يوم أَيْوَم وليل أَلْيَل ورَوض أَرِيض وأسَد أسِيد وصُلب صَليب وصَديق صَدوق وظِلّ ظَلَيل وحِرز حَرِيز وكِنّ كنين وداء دويّ»[5].

ونسب أحمد مختار عمر لــ: ستيفن أولمان عدَّ المبالغة من مظاهر التطور الدلالي[6]، وذلك –فيما نظن– لأنه ذكر المبالغة عند حديثه المظاهر. مع أنه نقل قوله في المبالغة: «التي تعدّ مسئولة عن تلك الشعارات المذهبية والاصطلاحات

---

(1) ينظر: التاج (شيأ) 293/1.

(2) ينظر: (بدن) 119/1.

(3) المفردات (بدن) 50/1.

(4) ينظر: ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص13.

(5) كتاب فقه اللغة وسر العربية، ص288.

(6) ينظر: علم الدلالة، ص249،250.

الخادعة»[1]. وقد أسلفنا أن التطور الدلالي (المنبعث من مبالغة أو غيرها) منسلك لا محالة في أحد المظاهر الثلاثة، وفصّلنا هذا الأمر تفصيلا في الجزء النظري.

ونحسب أن أصل تطور دلالة "البدن" إلى الوعِل المسنّ مجاز بلاغي حي، والعلاقة فيه جزئية، أي أطلق الجزء (وهو هنا المُعْظَم) وأريد به الكل، وله نظائر في لسان العرب كإطلاق العين على الجاسوس والرقبة على المملوك والأذن على السَّمَعَة، وربما في غير اللسان العربي أيضا. قال ستيفن أولمان: «وهناك صور أخرى كثيرة الورود وهي استحضار الكل بذكر جزئه ذي الخاصَّة البارزة»[2].

وظاهر كلام ابن فارس المتقدم أن الوعل المسن يكون جسيما، وقد رجعنا إلى مظان هذا الخبر في كتاب "الحيوان" للجاحظ و"حياة الحيوان الكبرى" لكمال الدين الدميري فلم نجد ما يشفي الغليل، وما نصّ عليه أصحاب المعجمات التي نظرنا فيها أيضا، ولكنا وجدنا الزمخشري يقول في مادة (بدن): «بَدُنْتَ لمّا بَدَّنْتَ، أي: سَمِنْتَ لمَّا أَسْنَنْتَ»[3]. وترك ذكره ليس دليلا على نفيه، إذ يجوز أنه تُرِك لعمومه في الدواب والبهائم، وهذا مُشاهَد.

ويقرُب أن ارتباط بدانة الوعل بعُلوِّ سِنِّه هو السبب في تسمية الرجل المسنّ بدنا مطلقا، سواء أكان بدينا أم نحيلا، وذلك لتباعد ملمح الجسامة وتقارب ملمح الكبر. وقد قال ابن دريد معللا تسمية أحد بني بكر بن وائل بَدَنا: «وأمّا (بَدَنٌ) فاشتقاقه من شيئين: إما من الدِّرع القصيرة (...) قال: والبَدَن: الوعِل المُسنّ»[4].

ونظن أن الاشتقاق الأول بعيد؛ إذ لم يشتهر عن العرب تسميتهم بنيهم بالمصنوعات، وما كان من ذلك فهو قليل، وحين تكلم ابن دريد نفسه عن مذاهب

---

(1) دور الكلمة في اللغة، ص196.
(2) نفسه، ص199.
(3) الأساس 51/1.
(4) الاشتقاق، ص340.

العرب في التسمية لم يذكر منها شيئا مصنوعا[1]، وكذلك ابن قتيبة حين تحدث عن أصول أسماء العرب[2].

وأما القول: إنه سمي بالوعل المسن فجائز على قرب؛ فقد سمت العرب كثيرا بأسماء الحيوان، وهذا إن كان الملمح المراعى علو السن دون السمن؛ لأن العرب تحب طول العمر وتكره السمن، قال ابن دريد: «وقد سمَّت العرب خالدا ومَخْلدا ويَخْلُد وخُلَيْدا»[3].

وأما انتقال دلالة "البدن" من بدن الإنسان إلى الدرع التي تضمه، فأصله –إن صح– مجازٌ مرسلٌ بلاغيٌ حيٌ علاقته الحالّية، أي: أطلق الحالّ وأريد به المحل، وذلك لمجاورته إياها، فـ«للجوار حق في كلام العرب»[4].

ونظيره إطلاق المحل وإرادة الحال به، فـ«العرب تقول: أكلت قِدرا طيبة، أي: أكلت ما فيها، وكذلك قول الخاصّة: شربت كأسا»[5]. قال الثعالبي: «العرب تسمّي الشيء باسم غيره إذا كان مجاورا له أو كان منه بسبب»[6].

والفرق بين هذه وتلك أن هذه مجاز حي والأخرى مجاز ميت، ودليل ذلك أنك لا تجد في دواوين اللغة أن من دلالات القِدْرِ المَرَقَ أو الحَسَاء، ولا من دلالات الكأس النبيذَ أو الماء. ولكنك تجد أن من دلالات "البدن" الدرعَ القصيرة، فهي في عداد المشتركات اللفظية[7]، ومن أسباب حدوث المشترك اللفظي المنصوصة التطور الدلالي[8].

---

(1) السابق، ص5،6.

(2) ينظر: أدب الكاتب، ص67–82.

(3) الاشتقاق، ص56.

(4) الثعالبي، كتاب فقه اللغة وسر العربية، ص251.

(5) نفسه، ص250.

(6) نفسه، ص251.

(7) ينظر: كراع، المُنجَّد في اللغة، ص40.

(8) ينظر: أحمد عمر مختار، علم الدلالة، ص160،161.

ووصف الدرع التي تسمى بدنا بالقصيرة مرجِّح لهذا التطور، إذ لو كانت سابغة لبعُد أخذ "البدن" الذي هو أعلى الجسد فقط، لها، ولكان أخذ "الجسد" أولى لها.

قال أبو هلال العسكري: «الفرق بين الجسد والبدن: أن البدن هو ما علا من جسد الإنسان؛ ولهذا يقال للدرع القصير الذي يُلبس فوق الصدر إلى السرة: بدن؛ لأنها تقع على البدن، وجسم الإنسان كله جسد (...) ولمّا كان البدن هو أعلى الجسد وأغلظُه قيل لمن غلظ من السِّمَن: قد بَدُنَ وهو بَدِين»[1].

وزاد الفيوميُّ دلالة أخرى حيث قال: «وبدن القميص مستعارٌ منه، وهو ما يقع على الظهر والبطن دون الكُمّين والدَّخاريص، والجمع أبدان»[2]. وهذا وإن كان يبدو أنه مجاز حي للزومه الإضافة فإنه مرجِّح آخر لذاك التطور المذكور؛ لأنه أُخذ له لشموله بدن الإنسان كالدرع.

ولم نقف على أحدٍ أشار إلى تطور دلالة "البدن" من دلالته الشهيرة إلى الوعل السمين المسنِّ سوى ابن فارس، مع أن كثيرا نصّوا على أن علة تسمية البدنة بهذا الاسم هي سمنها أو تسمينهم إياها، كابن فارس في قوله المتقدم، والجوهري في قوله: «والبدنة: ناقة أو بقرة تُنحَر بمكة، سمِّيت بذلك لأنَّهم كانوا يُسَمِّنُونَها»[3].

فيتجلى مما سبق أن لفظة "البدن" أضحت مشتركا لفظيا ذا أربع دلالات هي: بدن ذي البدن، والوعل الجسيم المسن، والرجل المسن، والدرع القصيرة. ويرى ابن فارس أن الدلالة الأولى هي الأصل، والوعل المسنُّ مأخوذ من بدنِ الوعل نفسه، وأن الدرع مأخوذة منه أيضا، ولكنه لم يذكر مأخذا للبدنِ الرجلِ المسنِّ.

---

(1) الفروق اللغوية، ص160.

(2) المصباح (البَدَن) 39/1.

(3) الصحاح (بدن) 2077/5.

ودلالة "البدن" الأسرع حضورا في الذهن إذا أطلقت، في الزمن الخليّ، هي الجسد؛ لأن كراعا جعل هذه الدلالةَ هي الأولى، وجعل دلالتَها على الدرع بعدها[1]، وليست الدلالة الأشهر هي الأقدمَ دائما.

الشواهد:

فتَّشنا عن الشواهد الشعرية التي ذُكر فيها لفظة "البدن أو الأبدان" في مظانّها من المعجمات القديمة، وفي بعض دواوين الشعر القديم، وهذا ما وجدنا، مرتبا في الزمن، مستندين إلى تأريخ خير الدين الزركلي لوفيات أصحابها[2]:

- قال المرقَّشُ الأكبرُ[3]: (ت نحو 75 ق هـ)

عِظام الجِفان بالعشيّات والضُّحى ... مَشاييطُ للأبدان غيرُ التّوارِفِ

أي: الأعضاء، كذا شُرِحَ في الهامش.

- قال عمرو بن كلثوم[4]: (ت نحو 40 ق هـ)

لَيَسْتلِبُنّ أبدانا وبَيضا ... وأسرى في الحديد مُقَرَّنينا

أي: الدروع، كذا فسّرت.

- قَالَ الأسود بن يعفر[5]: (ت نحو 22 ق هـ)

هل لشبابٍ فاتَ مِن مَطلَبِ ... أَم ما بُكاءُ البدنِ الأشْيبِ

أي: الرجل المسن، كذا فسرُه.

- قال علقمة بن عَبَدَة[6]: (ت نحو 20 ق هـ)

تَخَشْخَشَ أبدانُ الحديدِ عليهمُ ... كما خشخشتْ يُبْسَ الحِصادِ جَنوبُ

أي: الدرع من الزَّرد، كذا في الهامش.

---

(1) ينظر: كراع، المنجدّ في اللغة، ص40.

(2) ينظر: الأعلام، 95/5، 84/5، 330/1، 247/4، 341/7، 111/4، 219/5، 233/5.

(3) المفضّل الضبّي، المفضليات، ص233.

(4) أبو زيد القرشي، جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، ص297.

(5) المقاييس (بدن) 211/1.

(6) المفضّل الضبّي، المفضليات، ص395.

- قال أعشى قيس[1]: (ت 7 هـ)

وبَيْضَاءَ كالنَّهْيِ مَوضُونَةً ... لها قَوْنَسٌ فوق جَيْبِ البَدَنْ

أي: الدرع القصير، كذا في الهامش.

- قال عَبْدُ اللهِ بْنُ عَنَمَةَ[2]: (ت بعد 15 هـ)

حقيبةُ رحله بَدَنٌ وسَرج ... تُعارضُه مُرَبَّبَةٌ ذَؤولُ

أي: الدرع القصيرة، كذا في الهامش.

- قال كُثيّر عزّة[3]: (ت 105 هـ)

كأَنّ قُتُود الرحلِ منها تُبِينها ... قرونٌ تَحَنَّت في جماجمِ أَبْدُنِ

أي: الوعل المسن، كذا في الهامش.

- قَالَ الكميت الأسَدي[4]: (ت 126 هـ)

قد قلتُ لما جدّت العقابُ

وضَمَّها والبَدَنَ الحِقابُ

جِدّي لكلّ عاملٍ ثوابُ

الرأس والأكرع والإهابُ

أي: الوَعِل المسنّ[5].

المحصول:

وافقت هذه الشواهد المسرودة مذهب ابن فارس في لفظة "البدن"، إذ شهدت بتقدّم دلالة العضو تاريخا على دلالات الدرع والرجل والوعل، وهذا مما يُؤنِس ولا يقطع كما أسلفنا، وأما اليقين فلا يتحصل إلا باستيعاب جميع ما صحّ نقله عن العرب، وهذا أكبر من أن يطيقه فذ.

---

(1) ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، ص25.

(2) الأصمعي، الأصمعيات اختيار الأصمعي، ص37.

(3) كُثيِّر عزّة (ابن عبد الرحمان بن الأسود الخزاعي، ت105هـ)، ديوان كثيّر عزة، جمع وشرح: إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1971، ص249.

(4) الكُميت الأسدي (أبو المستهل ابن زيد بن الأخنس، ت126هـ)، ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، ط1، بيروت، لبنان، 2000، ص50.

(5) ينظر: الجمهرة (بدن) 302/1.

وقد ظهر قبول أسماء الأعضاء والجوارح انتقال الدلالة السريع، ولعله راجع إلى أن الإنسان القديم كان عليما بنفسه، يتمثّلها في كثير من الأشياء، وما كتب خلق الإنسان التي وصلتنا عن علمائنا إلا شاهد على علمهم الغزير بأنفسهم.

وخلاصة كل ما سلف أن ألفاظا من اللغة العربية القديمة تفرّقت على الطرق الثلاثة للتطور الدلالي، بحسب الظروف التي حفّتها والدواعي التي ساعدتها.

ولم يفت علماءنا التنبيه عما عرفوه منها أو ظنّوه، في تصانيفهم. غير أن الوقوف على النصوص الأولى من الأحاديث والأقوال والاستعارات والمجازات وسائر الكلام اليوميّ الذي استُعملت فيه الألفاظ في غير دلالتها الأصلية، فكانت السبب في تطور دلالاتها، عزيز جدا، وكذلك معرفة أصحابها ومبتدئيها، بيد أن الاكتشافات المتكررة للنقوش والكتابات العربية القديمة يساعد على إضاءة جوانب مجهولة من هذه اللغة العريقة. وحسب الباحث أن يحيط خبرا بالمتأتّي له، وكما قيل: كلام العرب لا يحيط به إلا نبي.

خـــــاتمـــــــة

إنا وجدنا آباءنا على نهج قويم وسراط مستقيم في التصنيف أمانة وإخلاصا، فرجونا أن نكون على آثارهم مقتدين، وسعينا لهذا الأمر سعيه في البحث المسطور. وقد حُصِّل ما في السطور من النتائج المنبثّة، التي جلّاها العرض والنقد، فكانت هذه موجزةً:

- لابن فارس طرائق لبيان التطور الدلالي، منها التصريح ومنها التلويح ومنها ما هو أخفى، ومن العبارات التي حكم السياق أحيانا بأنها سيقت للتأصيل: (من ذلك)، و(يَحمِله على ذلك) و(ثم اختصّ) و(سُمّيت بذلك)، و(تُسَمَّى) و(هذا مستعار).

- سلك ابن فارس مسلكين للتأصيل فيما ظهر لنا، أحدهما التسليم بأقوال سابقيه، والثاني النظرة التاريخية المقارِنة للشواهد، مستعينا بما رُزِق من علم الاشتقاق.

- لم يعقّب ابن فارس بالأدلّة على التأصيلات التي ذكرها، إما لعدم علمه بها إن كان ناقلا للتأصيل عمن قبله، مصدّقا لما قالوه، وإما لضعفها؛ لقلّة ما بلغه من كلام العرب القديم الموثوق، مما جعلَنا في شك من كل ذلك مريب، فالقول ما قال الدليل.

- اختلاف ابن فارس واللغويين في تأصيل بعض الدلالات من الشواهد نفسها، دليل على أنهم صدروا عن اجتهادات لا عن بيّنات، مع أن أكثرهم يسوق تأصيله كما تُساق الحقائق.

- صدّقت الشواهد الشعرية تأصيل ابن فارس تارات، وخالفته تارات أخر، وأكثر هذه الشواهد لم يرد له ذكر في "مقاييس اللغة"، ولا ندري أَوَقَفَ عليها ابن فارس أم لا؟

- قضت اللغات الساميّة القديمة بخلاف ما ذهب إليه ابن فارس في بعض تأصيلاته، فحكمت بقِدم ما جعله ابن فارس جديدا، وجِدّة ما ظنه قديما.

- الراجح أن دلالة "الأسير" اتسعت من المأخوذ المقيَّد بالحبال إلى المأخوذ مطلقا ولو لم يكن مربوطا بشيء؛ بما استعملت العرب من بعدُ من وسائلَ للحبس غيرِ الحبال.

- ضاقت دلالة "الثَّكَلَ" من فقد المرء حبيبه والحزنِ عليه، إلى فقد الأم ولدها خاصة؛ لما خصَّها الله تعالى به من فطرة الحب الجمّ للولد، ولِمَا كان عليه العرب من الحروب الدائمة.

- ترجَّحَ أن دلالة "الجارية" ضاقت من كل ما يصحّ منها فِعْل الجري، إلى الفتاة الصغيرة. ثم اتسعت إلى الشابة الفتية والنَّصَفِ، ثم إلى العجوز، وبعد نزول القرآن زادت اتساعا بما اشتملت عليه من دلالات جديدة، كالشمس والسفينة.

- ما اتسعت دلالة "الحجَّ" وما ضاقت، بل ظلتّ قصدَ بيت الله في الجاهلية والإسلام. وإنما استعملَ بعض الشعراء هذا الفعل في غيره، على جهة تعظيم المقصود فقط، وإلا فإن "الحجَّ" كلَّه لبيت الله من قبل ومن بعد.

- اتفقت أقوال اللغويين والشواهدُ على أن دلالة "الكَبْشِ" انتقلت بالاستعارة من الحيوان إلى عظيم الكتيبة؛ لما لهما من شرف وشدّة. واشتهرت دلالته الجديدة في تلك الأزمنة حتى صارت حقيقة، وصار "الكَبْش" مشتركا لفظيا.

- ليس هنالك ما يقطع بما ذهب إليه اللغويون في شأن دلالة "الأَسَل" أنها انتقلت بالتشبيه من النبات إلى الرماح، مع أن القول بما قالوه أرجح من القول بخلافه.

- انتقلت دلالة "الأُذِن" من الجارحة إلى السُّمَعَة من حيث فِعلُها، من طريق المجاز، وإلى عروة الكوز ونحوه، من حيث شكلُها، من طريق الاستعارة.

- انتقلت دلالة "البَدَن" من بدن الإنسان إلى الدرع التي تضمُّه، بالمجاز. ومن بدن الوعِل البدين، إليه نفسِه. ولمّا كانت بدانة الوَعِل منوطة بكِبَره فيما يبدو، فقد سُميّ الرجل المسِنُّ بدنا منه.

ذلك ولو أتيحت لنا شواهد أقدم موثوقة، لحصَّلنا نتائج أقرب للحقيقة، ولكن حيل بيننا وبين ما نشتهي، وربما علمنا نبأها بعد حين، والحمد لله رب العالمين.

مــكتبة البــحث

- **القــرآن الكــريم** (برواية حفص عن عاصم).

- **الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد، ت370هــ)**

1- تهذيب اللغة، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، ومراجعة: علي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (د.ت).

- **الأسد (ناصر الدين)**

2- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، دار الجيل، ط7، بيروت، لبنان، 1988.

- **الأصمعي (أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيب، ت216هــ)**

3- الأصمعيات اختيار الأصمعي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط5، بيروت، لبنان، (د.ت).

4- اشتقاق الأسماء، تحقيق وتقديم وفهرسة: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، 1994.

- **الأعشى (ميمون بن قيس بن جندل، ت7هــ)**

5- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق وشرح: محمد حسين، الإسكندرية، 1950.

- **أنيس (إبراهيم)**

6- دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، (د.ت).

- **أولمان (ستيفن) (Ullmann Stephen)**

7- دور الكلمة في اللغة، ترجمة وتقديم وتعليق: كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط12، القاهرة، 1997.

- **بالمر (آف. آر) (F.R.Palmer)**

8- علم الدلالة، ترجمة: مجيد عبد الحليم الماشطة، مطبعة العمال المركزية، ط2، بغداد، 1985.

- **باي (ماريو) (Pei Mario)**

9- أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط8، القاهرة، 1998.

- **البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، ت256هـ)**

10- صحيح البخاري، اعتناء وتخريج الأحاديث: أبو عبد الرحمان عادل بن سعد، دار الرشيد، الجزائر، 2007.

- **التوحيدي (أبو حيان علي بن محمد، ت400هـ)**

11- أخلاق الوزيرين، تحقيق وتعليق الحواشي: محمد بن تاويت الطنجي، دار صادر، بيروت، لبنان، 1992.

- **الثعالبيّ (أبو منصور عبد الملك بن محمد، ت429هـ)**

12- كتاب فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: فائز محمد، ومراجعة وفهرسة: إميل يعقوب ومحمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، لبنان، 2006.

13- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، شرح وتحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1983.

- **الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر، ت255هـ)**

14- كتاب الحيوان، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط1، مصر، 1943، ج5. و(ج1، ج2، ج3، ط2، 1965) و(ج6، ط2، 1967).

- **الجرجاني (الشريف علي بن محمد الحسيني، ت816هـ)**

15- كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1985.

- **ابن جِنِّيْ (أبو الفتح عثمان، ت392هـ)**

16- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط2، مصر، 1952.

- **جواد النوري (محمد) وخليل حمد (عليّ)**

17- مقاييس اللغة لابن فارس تنبيهات وتصحيحات، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1995، السنة التاسعة عشر، العدد48.

- **الجوهري (إسماعيل بن حماد، ت393هـ)**

18- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت، لبنان، 1990.

- **حسّان (تمام)**

19- مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990.

- **حسَّان بن ثابت (أبو الوليد ابن المنذر الخزرجي، ت54هـ)**

20- ديوان حسان بن ثابت، شرح وكتابة الهوامش وتقديم: عبد أ مهَنَّا، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان، 1994.

- **حسن عبد العزيز (محمد)**

21- المعجم التاريخي للغة العربية وثائق ونماذج، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، مصر، القاهرة، 2008.

- **الحطيئة (جرول بن أوس العبسي، ت نحو 45هـ)**

22- ديوان الحطيئة، اعتناء وشرح: حمدُو طمَّاس، دار المعرفة، ط2، بيروت، لبنان، 2005.

23- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1993.

- **الحمد (محمد بن إبراهيم)**

24- فقه اللغة مفهومه موضوعاته قضاياه، دار ابن خزيمة، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.

- **أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف بن علي، ت745هـ)**

25- تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، وشارك في التحقيق: زكريا عبد المجيد النوتي وأحمد النجولي الجمل، وتقريظ: عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

- **ابن خَلِّكَان (أبو العباس أحمد بن محمد، ت681هـ)**

26- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968.

- **الخليل (ابن أحمد الفراهيدي، ت170هـ)**

27- كتاب العين مرتَّبا على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2003.

- **الداية (فايز)**

28- علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية تأصيلية نقدية، دار الفكر، ط2، دمشق، سوريا، 1996.

- **ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن، ت321هـ)**

29- الاشتقاق، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، ط1، بيروت، 1991.

30- كتاب جمهرة اللغة، تحقيق وتقديم: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، لبنان، 1987.

- **الدُّمَيْرِيّ (كمال الدين محمد بن موسى، ت808هـ)**

31- حياة الحيوان الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، 2005.

- **الراجحي (علي بن عبد العزيز)**

32- التلطف في الأساليب العربية، الرابط:
http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=6274، تاريخ الزيارة: 2013/06/25، الساعة: 23:25.

- **الرازي (أبو حاتم أحمد بن حمدان، ت322هـ)**

33- كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، تعليق ومعارضة بالأصول: حسين بن فيض الله الهمداني اليعبري الحرازي، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط1، صنعاء، 1994.

- **الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد، ت502هـ)**

34- المفردات في غريب القرآن، تحقيق وإعداد: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز، (د.ت).

- **رضا المظفر (محمد)**

35- المنطق، دار التعارف للمطبوعات، ط3، 2006.

- **رفيق منصور (عفراء)**

36- التطور الدلالي لدى شعراء البلاط الحمداني، إشراف: ماهر عيسى حبيب، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، (مذكرة ماجستير مخطوطة)، 2008-2009.

- **الزَّبِيدِيّ (أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحُسيني، ت1205هـ)**

37- تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: إبراهيم الترزي، ومراجعة: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1972.

- **الزركشي (بدر الدين محمد بن بهادر، ت794هـ)**

38- البحر المحيط في أصول الفقه، تحرير: عبد القادر عبد الله العاني، ومراجعة: عمر سليمان الأشقر، دار الصفوة، ط2، القاهرة، مصر، 1992، ج2. و(ج3، تحرير: عمر سليمان الأشقر، ومراجعة: عبد الستار أبو غرة ومحمد سليمان الأشقر).

- **الزِّرِكْلِي (خير الدين)**

39- الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، بيروت، لبنان، 2002.

- **الزمخشري (جار الله محمود بن عمر، ت538هـ)**

40- أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1998.

41- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوَّض، بمشاركة: فتحي عبد الرحمان أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 1998.

- **زوين (عليّ)**

42- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 1986.

- **أبو زيد القرشي (محمد بن أبي الخطاب)**

43- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، تحقيق وضبط وزيادة شرح: علي محمد البجاوي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).

- **سعد محمد (محمد)**

44- في علم الدلالة، مكتبة زهراء الشرق، ط1، القاهرة، 2002.

- **السعران (محمود)**

45- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت).

- **ابن السِّكِّيت (أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ت244هـ)**

46- إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، (د.ت).

- **سليمان حمودة (طاهر)**

47- دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، (د.ت).

- **سليمان الخمّاش (سالم)**

48- أسماء الحيوان المستعملة في حقول الجماد، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001، العدد1، مج3.

49- التوسّع الدلالي في استخدام أسماء الحيوان دراسة دلالية معجمية في حقول البدن والأوجاع والسلوك والأشكال والأعلام، مجلة كلية دار العلوم، مكتبة دار العلم، الفيوم، 2007، العدد18، ج1.

- **ابن سيدة (أبو الحسن علي بن إسماعيل، ت458هـ)**

50- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق: محمد علي النجار، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ط1، 1973.

51- المخصص، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ط1، مصر، 1898.

- **السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر، ت911هـ)**

52- الإتقان في علوم القرآن، تحقيق وتخريج الأحاديث مع الحكم: شعيب الأرنؤوط، والاعتناء والتعليق: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، دمشق، سوريا، 2008.

53- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وضبط وتصحيح وعنونة الموضوعات وتعليق الحواشي: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث، ط3، القاهرة، (د.ت).

- **الشتيوي (محمد بن علي الجيلاني)**

54- التغير الدلالي وأثره في فهم النص القرآني، مكتبة حَسن العصرية، ط1، بيروت، لبنان، 2011.

- **الصالح (صبحي)**

55- دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط16، بيروت، لبنان، 2004.

- **ضيف (شوقي)**

56- مجمع اللغة العربية في خمسين عاما 1934-1984، مجمع اللغة العربية، ط1، مصر، 1984.

- **ابن عاشور (محمد الطاهر)**

57- تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.

- **عباس (إحسان)**

58- شعر الخوارج، دار الثقافة، ط2، بيروت، لبنان، 1974.

- **عبد الله جفال (محمود)**

59- منهج أحمد بن فارس في النقد اللغوي في معجمه مقاييس اللغة نقد الخليل وابن دريد نموذجا، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج78، ج4، الرابط:

www.mohamedrabeea.com/books/book1_789.pdf، تاريخ الزيارة: 2013/90/17، الساعة: 15:19.

- **عبد التواب (رمضان)**

60- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، ط1، القاهرة/الرياض، 1983.

- **عبد الواحد وافي (عليّ)**

61- علم اللغة، نهضة مصر، ط9، مصر، 2004.

62- اللغة والمجتمع، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، ط4، 1983.

- **أبو عبيد (القاسم بن سلّام البغدادي، ت224هـ)**

63- الغريب المصنَّف، تحقيق وتقديم وصنع الفهارس: رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة، 1989.

64- كتاب غريب الحديث، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، ومراجعة: مصطفى حجازي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1993، ج4. و(ج1، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، ومراجعة: عبد السلام محمد هارون، 1984) و(ج5، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، ومراجعة: مصطفى حجازي، 1994).

- **العثيمين (محمد بن صالح)**

65- شرح الأصول من علم الأصول، اعتناء وتعليق: نشأت بن كمال المصري، دار البَصيرة، الإسكندرية، مصر، (د.ت).

- **العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، ت بعد 395هـ)**

66- الفروق اللغوية، تحقيق وتعليق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم للثقافة، القاهرة، (د.ت).

67- كتاب التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، تحقيق: عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط2، دمشق، 1996.

- **علي (جواد)**

68- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ط2، 1993.

- **علي الزركان (محمد)**

69- الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998.

- **علي بن أبي طالب (أبو الحسن القرشي، ت40هـ)**

70- ديوان الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرم وجهه، تحقيق: عبد الرحمان الطويل، دار المجدد، سطيف، (د.ت).

- **علي عبد الكريم الرديني (محمد)**

71- فصول في علم اللغة العام، عالم الكتب، ط1، بيروت، لبنان، 2002.

- **علي كمال الدين (حازم)**

72- معجم مفردات المشترك الساميّ في اللغة العربية، مكتبة الآداب، ط1، القاهرة، 2008.

- **العنبري (خالد بن علي بن محمد)**

73- قاموس تفسير الأحلام أصول التعبير وطرقه وقواعده، دار الإمام مالك للكتاب، الجزائر، 2003.

- **عنترة بن شداد (ابن عمرو بن معاوية العبسي، ت نحو 22 ق هـ)**

74- شرح ديوان عنترة للخطيب التبريزي (ت502هـ)، تقديم ووضع الهوامش والفهارس: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1992.

- **عيسى (فوزي) وفوزي عيسى (رانيا)**

75- علم الدلالة النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2008.

- **الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد، ت505هـ)**

76- المستصفى من علم الأصول، تحقيق وتعليق: محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1997.

- **غفور حمد أمين (دلدار)**

77- البحث الدلالي في المعجمات الفقهية المتخصصة، دار دجلة، ط1، الأردن، 2007.

- **ابن فارس (أبو الحسين أحمد، ت395هـ)**

78- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق وتوضيح الحواشي: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1997.

79- كتاب فتيا فقيه العرب، تحقيق: علي حسين محفوظ، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، 1958، مج33، ص443-466،633-656.

80- مجمل اللغة، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1986.

81- معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط2، 1979.

- **فاضل (عبد الحق)**

82- العرب أول الفلكيين، مجلة اللسان العربي، المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي، جامعة الدول العربية، الرباط، المغرب الأقصى، 1968، العدد6.

- **فندريس (جوزيف) (Vendryes)**

83- اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1950.

- **الفيروزآبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب، ت817هـ)**

84- القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط8، بيروت، لبنان، 2005.

- **الفيوميُّ (أحمد بن محمد بن علي، ت770هـ)**

85- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، ط2، القاهرة، (د.ت).

- **ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم، ت276هـ)**

86- أدب الكاتب، تحقيق وتعليق الحواشي ووضع الفهارس: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981.

87- تأويل مشكل القرآن، تحقيق وشرح ونشر: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، ط2، القاهرة، 1973.

- **القزويني (الخطيب جلال الدين محمد بن عبد الرحمان، ت739هـ)**

88- الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت).

- **القِفطي (جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، ت624هـ)**

89- إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ومؤسسة الكتب الثقافية، ط1، القاهرة/بيروت، 1986.

- **كُثيِّر عزّة (ابن عبد الرحمان بن الأسود الخزاعي، ت105هـ)**

90- ديوان كثيّر عزة، جمع وشرح: إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1971.

- **كُرَاع النمل (أبو الحسن علي بن الحسن الهُنَائيّ، ت310هـ)**

91- المنتخب من غريب كلام العرب، تحقيق: محمد بن أحمد العُمَريّ، وفهرسة اللغة: مصطفى عبد الحفيظ سالم، جامعة أم القرى، ط1، 1989.

92- المُنَجَّد في اللغة، تحقيق: أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، ط2، القاهرة، 1988.

- **الكُميت الأسدي (أبو المستهل ابن زيد بن الأخنس، ت126هـ)**

93- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، ط1، بيروت، لبنان، 2000.

- **لبيد بن ربيعة (أبو عقيل ابن مالك العامري، ت41هـ)**

94- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ للطوسيّ، تحقيق وتقديم: إحسان عباس، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1962.

- **المبارك (محمد)**

95- فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، ط2، 1964.

- **مجمع اللغة العربية**

96- المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، القاهرة، مصر، 2004.

- **المحلي (جلال الدين محمد بن أحمد، ت864هـ) والسيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت911هـ)**

97- تفسير الجلالين، دار الجيل، ط2، بيروت، 1995.

- **محمد حسن جبل (عبد الكريم)**

98- الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة دراسة تحليلية نقدية، دار الفكر، ط1، دمشق، سورية، 2003.

99- في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، دار المعرفة الجامعية، 1997.

- **محمد داود (محمد)**

100- العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.

- **محمد قدور (أحمد)**

101- مبادئ اللسانيات، دار الفكر، ط3، دمشق، 2008.

102- مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1996.

- **مختار طليمات (غازي)**

103- نظرات في علم دلالة الألفاظ عند أحمد بن فارس اللغوي، حوليات كلية الآداب، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 1990، الحولية الحادية عشر، الرسالة الثامنة والستون.

- **امرؤ القيس (ابن حُجْر بن الحارث الكنديّ، ت 80 ق هـ)**

104- ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السُّكَّريّ (ت275هـ)، دراسة وتحقيق: أنور عليان أبو سويلم ومحمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، ط1، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2000.

- **المسدِّي (عبد السلام)**

105- اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، تونس/الجزائر، 1986.

- **المفضّل الضبي (ابن محمد بن يَعلى، ت178هـ)**

106- المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط6، القاهرة، (د.ت).

- **ابن منظور (أبو الفضل محمد بن مكرَّم، ت711هـ)**

107- لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

- **النَّسَفِي (نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد، ت537هـ)**

108- طِلْبَة الطَّلَبَة في الاصطلاحات الفقهية، ضبط وتعليق وتخريج: خالد عبد الرحمان العك، دار النفائس، ط1، بيروت، لبنان، 1995.

- **نشوان الحميري (ابن سعيد بن سعد، ت573هـ)**

109- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري ومطهر بن علي الإرياني ويوسف محمد بن عبد الله، دار الفكر المعاصر ودار الفكر، ط1، بيروت، لبنان/ دمشق، سورية، 1999.

- **نصار (حسين)**

110- المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، ط2، 1968.

- **نهَر (هادي)**

111- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007.

- **ابن هشام (أبو محمد عبد الملك المعافري، ت213 أو 218هـ)**

112- السيرة النبوية، تعليق وتخريج الأحاديث وصنع الفهارس: عمر عبد السلام تدمُري، دار الكتاب العربي، ط3، بيروت، لبنان، 1990.

- **ياقوت الحموي (أبو عبد الله شهاب الدين، ت626هـ)**

113- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1993.

محتويات البحث

ملخص المذكرة بالعربية

في تضاعيف قاموس "مقاييسُ اللغة" لأحمدَ بنِ فارسٍ (ت385هــ)، أحكامٌ بتطور دلالات طائفة من الألفاظ متكاثرةٌ منتاثرة، جلّاها بالتصريح حينا وبالتلويح أحيانا، سائقا إياها عارية عن ذكر مرجع أو بيّنة. ومرام هذا البحث التمييز بين صحيح الأحكام وضعيفها، وراجح الأقوال ومرجوحها، وذلك بالاستناد إلى مرجعين اثنين؛ أحدهما آراء العلماء الثقات، والثاني الشواهد الصحيحة الفصيحة، من خلال دراسة عيّنات ثمانية هيه: "الأســير" و"الثَّكَــل"، و"الجَــارِية" و"الحَجُّ"، و"الكَــبْش" و"الأَسَــل"، و"الأُذُن" و"البَــدَن". فأقوى الأقوال وأقمنها بالقبول تلك التي عليها أكثر أهل اللغة، وصدّقتها الشواهدُ الوثقى.

ملخص المذكرة بالفرنسية

Dans les pages de dictionnaire "makais alogha" d'Ahmed ibn fares des affirmations le changement sémantique d'une classe des mots. Sans avoir présenté des références ou des arguments. et le but de cette étude est de faire la difference entre les affirmations vraies et fausses en basant sur deux références le premier est les articulations des célèbres savants et le deuxième les citations précises et éloquents. A travers l'étude de huit échantillons c'est: "al asir","al thakal","al jaria","al hadj","al kabch","al asal","al odon"et "al badan" .Alors que l'articulation la plus logique et acceptable est celle de la plupart des savants qui est affirmé avec les citations étroites.